الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة المسيلة.

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

قسم التاريخ

السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري1830-1914.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:
التاريخ الجزائر الحديث و المعاصر.

إعداد الطالبة:

- رتيبة لخضاري.

إشراف الدكتور:

- أبو بكر الصديق حميدي.

السنة الجامعية : 1435/1434هـ-2014/2013 م .

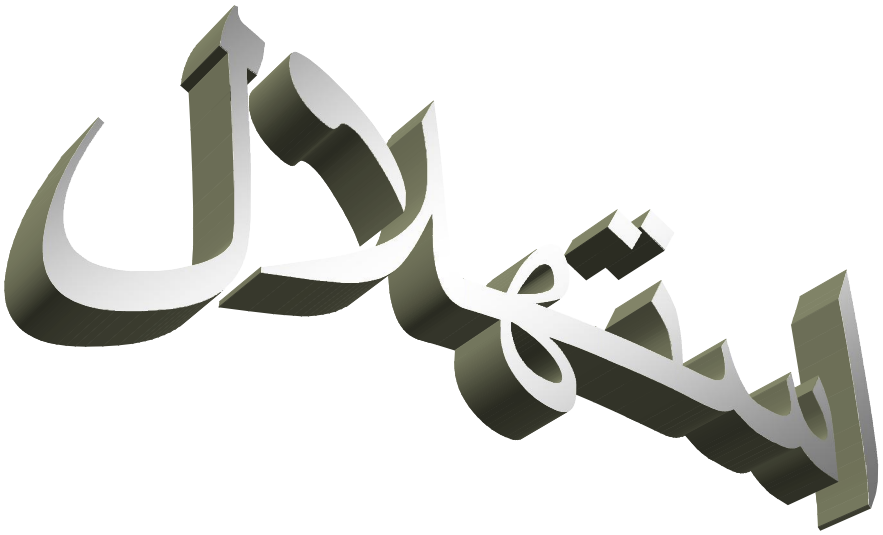

" ...رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ،ولو زيد لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل،ولو ترك هذا لكان أجمل ...وهو من أعظم العبر وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر."

القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني.

إلى الذين لولاهم لما كان هذا العمل.إلى شهدائنا الأبرار....

إلى سر توفيقي، والدي حفظهما الله ورعاهما وأمد في عمرهما ....

إلى كل الرجال والنساء الأحرار...

إلى من ناضل وما يزال يناضل من أجل الجزائر الحرة...

إلى كل طالب علم لا طالب شهادة...

إلى كل محب للعلم ومقدر للمعرفة...

إلى كل من أحب وإن لم يكتبهم قلمي فهم في القلب حضور...

إلى التي خاضت غمار هذا البحث ومشقته،ومنه أدركت معنى البحث العلمي وصعوبته...

إلى رتيبة لخضاري.

أهدي....

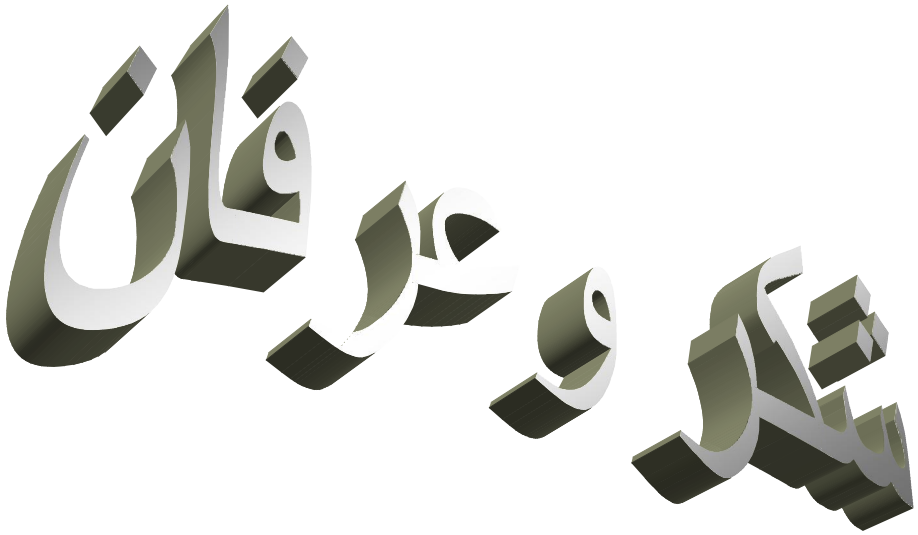

أشكر الله الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي وبعد:

أتشرف بتقديم أسمى عبارات التقدير والشكر والامتنان إلى أستاذي وولي نعمتي،الأستاذ أبو بكر الصديق حميدي،متمنية له موفور الصحة والمزيد من التألق في مشوار البحث العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي الكرام:محمد السعيد قاصري،مصطفى عبيد،صالح لميش،كمال بيرم، محمود بوكسبة، ريمة مليزي، عبد الله مقلاتي، أمال معوشي،عبد السلام همال،محمد يعيش،عبد الرحمان التونسي(جامعة خميس مليانة)،عبد الله بلعودة(المدرسة العليا بقسنطينة)،فارس كعوان(جامعة سطيف)،محمد قويسم(جامعة 20أوت 1955بسكيكدة)،رابح كنتور(جامعة بوزريعة).

وعائلة خالتي " محمد زفان،باية سعدودي"بالعاصمة أين استقبلوني مع صديقاتي في إطار رحلتنا العلمية،فلهم جزيل الشكر والتقدير...

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدوني في هذا البحث وأخص بالذكر:

موظفي وموظفات مكتبة قسم التاريخ بمسيلة، وأخص بالذكر فؤاد طويل،هجيرة...

عمال وعاملات متحف المجاهد بمسيلة... وكذلك كل القائمين على المركز الثقافي بالمعاضيد...

المكتبة الوطنية (القديمة)بالتليملي وعلى رأسها السيدة المديرة سامية شلال،وكل الموظفين منهم السيد جودي من مسيلة.

عمال أرشيف بلدية المسيلة المختلطة على رأسهم العم ابراهيم...

وأشكر أختي بثينة و مريم، وزوجة أخي عتيقة.

رتيبة لخضاري

قائمة المختصرات:

بالعربية:

تح:تحقيق.

تر:ترجمة.

ج : الجزء .

د ت:دون تاريخ.

د م:دون مكان نشر.

ص : الصفحة .

ط: الطبعة.

ع: العدد .

مج:مجلد.

مقدمة

بدأ الاهتمام بالدراسات الاجتماعية من خلال التذمر من الأوضاع القاسية التي عاشتها الشعوب،و كذا ظهور الروح القومية في البلدان الأوروبية وشعورهم بالتميز تحت كيان سياسي خاص بهم هذا من جهة،من جهة أخرى عرف أول اهتمام بالتاريخ الاقتصادي بوصفه أحد جوانب العلوم الاقتصادية وبصفة عارضة خلال نشاط الحركة التجارية.

ويعتبر التاريخ الاجتماعي والاقتصادي نتاج التاريخ السياسي،وأن تطور هذا الأخير وإلى حد كبير هو نتاج حتمي لما يتعرض له المجتمع من صراع وضغوط وقوى وتعديلات،وعليه تشكل تاريخ المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات وخضع في تحولاته للظروف السياسية،فقد شهد القرن التاسع عشر وإلى غاية 1914 ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم،والتي تعود إلى القرن 15م فيما عرف بالكشوفات الجغرافية وهي ابتلاع أوروبا لمناطق خارج قارتها،وهذا ما حدث للجزائر اثر احتلالها من طرف فرنسا.

يعد الاستعمار الفرنسي للجزائر ظاهرة متميزة و جديدة على المجتمع الجزائري،وتجربة خاصة في فرض الهيمنة،والتي قل نظيرها في تاريخ البشرية وبخاصة الفترة المعاصرة،فهو من أقبح الوجوه الاستعمارية،فبغض النظر عن كونه يقوم على الآلة العسكرية التي لطخ بها سجل فرنسا ويستند إلى سياسة استيطانية بهدف التغيير في الأوضاع القائمة،فإن هذا الاستعمار حقق تميزا ونموذجية من خلال منهجيته وطرقه وأساليبه وإجراءاته المتفردة لتجسيد مشروع الاستعماري الاستيطاني.

وأول ما استهدفه الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو الأرض التي شكلت محور الصراعات بين الشعوب منذ القدم،بهدف الحصول على الثروات والموارد الضرورية في إطار سياسة اقتصادية معينة مع تكريس سياسة الإقصاء والتهميش للطرف الجزائري باستعمال أقصى الوسائل التي توصل لها العقل البشري،وعليه جاء موضوع دراستنا الموسوم بعنوان:**السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري من 1830-1914** ،والذي من خلاله سنحاول رصد أهم السياسات المتبعة من طرف الادارة الفرنسية في الجانب الاقتصادي،ومدى تأثر المجتمع الجزائري بهذه السياسة خلال الفترة المحددة.

كان أساس دراستنا لهذا الموضوع هو وليد دافع ذاتي لتلبية الفضول المعرفي والخروج بالحد الأقصى من المعرفة والإحاطة بالموضوع بمختلف جوانبه،فقد أثار انتباهنا هذا الموضوع من خلال المقاييس التي تناولناها في السنة الأولى والثانية ماستير،المتمثلة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر وكذا مقياس الاحتلال والمقاومة،كما لاننسى تشجيع أساتذتنا في البحث في هذه النوعية من المواضيع على رأسهم (د.بيرم،د.قاصري).

أما عن الدوافع الموضوعية نذكر:

- واقع الدراسات السابقة والتي تتمحور بالدرجة الأولى والأساسية على الدراسات الكلاسيكية التقليدية المعتادة،والتي تتناول المظاهر السياسية والعسكرية لتاريخ الجزائر(التمجيد،البطولات...) المقتولة بحثا.

- الآثار المترتبة عن السياسة الاقتصادية الفرنسية والتي تمتد إلى غاية مرحلة ما بعد الاستقلال(سياسة بعيدة المدى)،بما أحدثته من تفكك اجتماعي واقتصادي سببه الصراع حول الأرض والذي يزال إلى يوم هذا.

وعليه وفي محاولة جادة منا لمعالجة هذا الموضوع وإتباعا للمنهج العلمي الأكاديمي جعلنا إشكالية الموضوع تتمحور حول نقطة جوهرية ارتكازية يقوم عليها البحث،تمثلت في السياسة الاقتصادية الفرنسية ومدى تأثيرها على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري،ككيان قائم بحد ذاته له خصوصيته و جذوره وامتداده عبر التاريخ،وكيفية حدوث هذا التأثير، وعلى هذا الأساس لابد من وضع محددات قاعدية نسير وفقها من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كان الوضع الاقتصادي الجزائري قبل الاحتلال؟.
- ما هي الخلفيات والأبعاد التي حملت فرنسا إلى احتلال الجزائر؟.
- ما هي السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف فرنسا اتجاه الجزائر؟وكيف تم تفعيلها لخدمة الاقتصاد الفرنسي؟.
- كيف ساهمت هذه السياسة في مظاهر التحول الكبرى التي طرأت على المجتمع والاقتصاد الجزائري؟

وقد ضبطنا فترة دراستنا للموضوع بداية من سنة1830 كتاريخ معلمي مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر وصدمته الأولى،ونهاية بسنة 1914 التي تعد محطة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر والعالم ككل(الحرب العالمية الأولى).

حيث شكلت الفترة المدروسة زخم كبير من الأحداث التاريخية المحلية والعالمية ذات التأثير البالغ على السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر،إذ عرفت فرنسا العديد من التطورات على مستوى نظام الحكم الذي تنوع بين الملكي والإمبراطوري والجمهوري،وثورات تعددت أهمها ثورة 1848،وهزائم في مقدمتها الهزيمة أمام بروسيا1870،كل هذا انعكس على الحياة السياسة والاقتصادية للجزائر، والتي بدورها عرفت أحداث مؤثرة تمثلت في المقاومات العسكرية التي ميزت المرحلة،وكانت نوع الخطاب آنذاك في ظل الأنظمة المطبقة(نظام عسكري من 1830 إلى 1870، ومدني من 1870إلى 1962).

إن معرفة هذا الزخم من التطورات يساعدنا على دراسة الموضوع دراسة عمودية بتتبع التراكم التصاعدي للأحداث، غير أن الضرورة التاريخية ألحت علينا الرجوع إلى ما قبل 1830، وذلك خدمة للموضوع، وحفاظا على الترابط المنطقي و الزمني للتطور التاريخي للأحداث.

وبصدد الإجابة عن الإشكالية المطروحة اقتضت الضرورة:

إتباع مناهج ملائمة للدراسة لتوصل إلى الحقائق والمعطيات التاريخية،بسردها بطريقة كرونولوجية ووصفها خاصة فيما يتعلق بالتشريعات القانونية والاجراءت الفرنسية ضد الجزائريين،ومعرفة مدى تطورها ومظاهر ذلك وعليه استعملنا المنهج التاريخي الوصفي.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الاستنتاجي،من خلال تحليل المادة العلمية المتوفرة لدينا وكذا النتائج المتوصل لها في الخاتمة.

إضافة إلى اعتمادنا على المنهج المقارن الذي أتاح لنا استعماله التعرف على الوضع السابق للاحتلال ومقارنته بالتحولات والمظاهر الطارئة على الاقتصاد والمجتمع بعد الاحتلال،وكمقارنة حال المعمرين والجزائريين في جميع المناحي وغيرها ...الخ.

واستعنا بالمنهج الإحصائي في إدراج بعض الجداول الإحصائية خاصة بتطور التجارة،الصناعة،زيادة المعمرين في الجزائر،وفيات في الجانب الجزائري،تطور ظاهرة الهجرة وغيرها....

وتكريسا لمعالجة إشكالية موضوعنا اتبعنا الخطة المسطرة في محاولة منا الإحاطة بالموضوع،والتي تضمنت مقدمة و ثلاثة فصول وإنتهاءا بخاتمة أوردنا فيها بعض نتائج ما ظهرت لنا مهمة، وقائمة ملاحق ذات الصلة الوثيقة بالمتن وبعض الفهارس.

فخصصنا الفصل الأول لتعرف على الوضع الاقتصادي للجزائر في أواخر العهد العثماني،من خلال التطرق للأرض وتصنيف أنواع الملكية كل على حدى،وتعرضنا للنشاط الزراعي والرعوي الذي هو قاعدة الاقتصاد الجزائري،والصناعة والتجارة وأنواعهما وأهم ما تميزا به.

أما الفصل الثاني فقد أفردناه لأهم التشريعات العقارية الفرنسية والتي استهدفت الأرض بالدرجة الأولى وبالتالي الاقتصاد،فتناولنا هذه التشريعات وأهم ما نتج عنها،وعلى اعتبار أنها مست الأوقاف فقد أشرنا لهذا الأخير بشيء من الإسهاب،وتعرضنا لمظاهر التحول الذي عرفته القطاعات الاقتصادية الثلاثة،وكيف تم توظيف الشركات الأجنبية والاستيطان في الربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي.

وأخيرا وليس آخرا الفصل الثالث الذي حاولنا من خلاله استشفاف الآثار المترتبة عن السياسة الفرنسية بدءا بالآثار الاقتصادية من خلال التعرف للاقتصاد النقدي الجديد على المجتمع الجزائري وتكريس ظاهرة الربا في المعاملات،كما تناولنا آثار السياسة الاستيطانية في التضييق على الجزائريين،إضافة إلى الآثار الاجتماعية التي مست جوانب التفكيك الحاصل على مستوى القبيلة وكذا استفحال ظاهرة الهجرة بنوعيها،والجانب الصحي والمعيشي والتعليمي و إبراز مدى هذا التأثر.

ولتعزيز دراستنا هذه اعتمدنا على مادة تاريخية خبرية تنوعت بين المصادر والمراجع، بحيث أن هذا التنوع يكسب الطالب آليات الفهم العميق والصحيح للأحداث التاريخية ونذكر منها:

الوثائق الأرشيفية لبلدية المسيلة المختلطة حيث تناولنا عينة من علبة تحت رقم171، وعلى الرغم من حصولنا على عدد منها فإن توظيفها جاء بشكل محدود جدا للأسباب نذكرها في مكانها،وقد أفادتنا في إثبات حقيقة وجود الصراع حول الأرض الذي خلقته فرنسا،فأدرجنا وثيقة منها في قائمة الملاحق.

واعتمدنا على جملة من المصادر المطبوعة بالعربية في مقدمتها خوجة حمدان بن عثمان في كتابه **المرآة**،والذي يعتبر مصدرا أساسيا في المرحلة الانتقالية من الجزائر عثمانية إلى الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي،وقد أفادنا في معرفة الأوضاع الاقتصادية قبل وبعد الاحتلال،وكذا معرفة التعداد السكاني،إلا أنه توجد بعض المآخذ عليه في شيء من المبالغات كون كتابته جاءت في إطار تقديم تقرير حول الأوضاع المزرية للشعب الجزائري للسلطات الفرنسية، غير أن هذا لا ينقص من كونه مصدر أساسي لهذه الفترة.

كما اعتمدنا على بفايفر سيمون في كتابه **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال** الذي كان شاهد على الأحداث كونه كان أسيرا،فأفادنا في معرفة النشاط الاقتصادي المزاول من طرف الجزائريين.وكذا الزبيري محمد العربي في كتاب:**مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**.

أما عن المصادر باللغة الأجنبية فقد استعملنا مقالات من المجلة الإفريقية ل:

Aumerat."**La propriété urbaine à Alger**", revue africaine,1898,

Devoux,"**Les édifices religieux**", **Revue africaine**, و كذلك Volume6,Alger,1862.

والتي استفدنا منها في معرفة أنواع الأوقاف وحقيقة وأسباب مصادرتها من طرف الادارة الفرنسية.

أما عن المراجع بالعربية فهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر سعيدوني ناصر الدين في كتابه الموسوم ب: **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**،الذي أعطى لنا ومضات مركزة عن السياسة الفرنسية وآثارها،وأيضا الهواري عدي في كتابه **الاستعمار الفرنسي في الجزائر–سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي(1830–1960)** استقينا منه أهم مظاهر التفكك الاقتصادي و الاجتماعي، واعتمدنا على الأزرق مغنية كتاب: **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي**،و جوليان شارل أندري في كتاب: **تاريخ الجزائر المعاصر.الغزو وبدايات الاستعمار 1827–1871**،و سعد الله أبو القاسم:**تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1954)**،ج3،ج5 وغيرها من المراجع التي مست الموضوع بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

واستعنا بشكل واسع على المقالات بالعربية نخص بالذكر مقالات أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد في 20-21 نوفمبر 2005 حيث استفدنا من مادتها في الجانب التشريعي والقانوني...

أما عن الدوريات فنذكر منها: بن تركية عبد الحكيم،"**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1830-1962**"،**مجلة مخبر التاريخ والجغرافيا** ،أفادتنا في معرفة الحال التي آل إليها التعليم،و طرشون نادية،"**هجرة أهالي تلمسان 1911من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية**"،**مجلة الدراسات التاريخية** وغيرها.

ومما لاشك فيه أن لكل موضوع بحث صعوبات تقف عائق في وجهه من الواجب تجاوزها،نذكر منها:

أول صعوبة واجهتنا تتعلق بالموضوع:فبمجرد الدخول في مضمار البحث والبت فيه،بدى لنا الموضوع واسع متعدد ومطاط يحتوي على مجموعة من الموضوعات،وبالتالي صعوبة التحكم فيه واستوعابه،خاصة مع امتداد حدوده الزمانية من1830-1914،ونظرا لتشعب الموضوع فإنه يتطلب الإلمام ببعض العلوم كعلم الاقتصاد،الاجتماع والقانون،وذلك لفهم النصوص بشكل جيد وتحليلها تحليلا عميقا.

قلة المصادر الأصلية باللغة العربية:كون فترة عرفت كتابات باللغة الأجنبية هذه الأخيرة التي تستوجب التحكم في تقنيات الترجمة ونحن لا نملكها.

ضيق الوقت:إن لعامل الزمن دور كبير في انجاز عمل علمي متقن وفقا لأسس العلمية والمنهجية،هذا جعل جل الطلبة يهتمون بالجانب الكمي لا الكيفي،وبالتالي التقليل من الجودة في مقابل تكريس للرداءة،وعليه لم نتمكن من استثمار الوثائق الأرشيفية التي تحصلنا عليها كما ينبغي.

عدم تمكننا من الحصول على المادة العلمية من مضانها،رغم تنقلنا إلى مكتبة الحامة بالعاصمة،التي أوصدت الأبواب في وجوهنا بحجج ليس لها أساس من المعقولية أو الصحة، الأمر الذي اضطرنا إلى الدخول في جدال كبير مع مدير المكتبة،ونفس الصعوبة واجهتنا في مركز الأبحاث بالأبيار،الذين تحججوا لنا بأسباب تافهة.

ورغم هذه الصعوبات التي واجهتنا فإننا تمكنا من تجاوزها بفضل من ساعدونا فنتقدم لهم بجزيل الشكر،وفي مقدمتهم أستاذنا القدير" أبو بكر الصديق حميدي" الذي رافقنا طيلة مشوار البحث بنصائحه وتوجيهاته.

ومع اعتقادنا أن البحث في هذا الموضوع لم يأخذ كل حقه،لكن عسانا أن نكون قد حققنا على الأقل المعايير المنهجية المتبعة في البحوث العلمية،وحافظنا على الأمانة العلمية و الجدية في العمل،فنخال أن الموضوع أكبر وأوسع من جهدنا هذا، فنسأل الله التوفيق والسداد.

تم تعون الله يوم:22/ماي/2014 برأس الوادي ب.ب.ع.

الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد العثماني

1. ملكية الأراضي والزراعة

لـلأرض أهميـة قصـوى سـواء مـن حيـث علاقتهـا بـالفرد أو علـى اعتبـار أنهـا القاعـدة الصـلبة للنشـاط الاقتصادي خصوصا الزراعي منه في الريف،وقد تعددت هذه الأرض إلى أصناف أربعة لابد من ذكرها لمعرفة التحولات التي طرأت على الاقتصاد والمجتمع.

أنواع الملكية [1]:

- **أراضي البايلك (الدولة)**

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة، [2]وتشكل أخصب الأراضي في المدن حيث توجد حاجات الموظفين والجند،[3]"ويذكر اوميرا في المجلة الإفريقية أن هذه المؤسسة تملك أكبر عدد من العقارات الحضرية فمن ضمن ثمانية آلاف عقار التي تشكل مجموع عقارات مدينة الجزائر ...نجد خمسة آلاف عقار منها تعود إلى البايليك"،وضخامة هذه الأملاك تعود إلى أن أملاك أخرى تدخل فيها كالأوقاف مثلا ،لان الفرنسيين لا يفرقون أنواع الملكية،[4]وتحصل أملاك البايلك عن طريق المصادرات المختلفة التي يقوم بها البايات والأغوات مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل عبد النور بالهضاب العليا الشرقية،[5]وتزرع هذه الأراضي عادة بالاعتماد على عمل السخرة المفروض على القبائل المجاورة من قبل الخماسين الذين يمنحون بعض المحاريث والحيوانات والبذور مقابل الخمس من الإنتاج[6].

ومن الأراضي البايلكية نجد أراض العزل،[7] وهي التي شكلها البايات عن طريق المصادرة من القبائل المتمردة أو اقتطاعها من أراض الأعراش ،ومثل هذه الأراضي(العزل) موجودة بكثرة في إقليم قسنطينة وتستغل

---

[1] الملكية رابطة بين الإنسان وما يكسبه بعمله المشروع ،يترتب على هذه الرابطة قيام علاقات بين الفرد والمجتمع،تحكم الشريعة هذه العلاقات وفقا لمفهوم الملكية وأسباب اكتسابها وزوالها ونقلها وانتقالها، للمزيد ينظر:أحمد جمال الدين،**نزع الملكية-في أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص القانون**،المكتبة العصرية، بيروت،لبنان،1966،ص 12.

[2] الطاهر ملا خسو،**"نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر(1830-1962)"**،أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة الجاهدين،الجزائر،2005،ص **26.**

[3] عبد العزيز وطبان،**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985)**،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،(د-ت).،ص14.

[4] كمال لحمر،**"صورة المجتمع في (revue africaine)la 1856-1962"**،(أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري،2010-2011)،ص379.

[5] ناصر الدين سعيدوني،**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800-1830)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1979،ص90.

[6] عبد العزيز وطبا ن،المرجع السابق،ص14.

[7] العزل يعني التنحي أو التخلي،واسمها يدل كما رجح ناصر الدين سعيدوني أنها مصادرة نتيجة غياب الورثة الشرعيين لها فقد جاءت بشكل مشتت ومتناثر ينظر:ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص90-91.

من طرف القبائل مقابل إيجار [1] يسمى الحكور[2].

وهناك صنف آخر وهو الأراضي الخالية من السكان والتي لا ينتفع بها فهي موات من أحياها فهي له[3]،إضافة إلى أراضي المخزن التي يتم منحها من طرف الداي أو الباي لجالية عسكرية من القبائل بشرط الولاء و التجند للدفاع عن الدولة أوقات الحرب، وهذه القبائل معفية من الضرائب،[4]على العموم قدرت أراضي البايليك ب1.5 مليون هكتار.[5]

- **أراضي الملك(الخاصة):**

هذا الصنف قليل جدا،يتميز بطابع شبه إقطاعي حيث يستأجر المالك فلاحا ويدفع عنه ديونه ويكلفه بالعمل في مزرعته وفقا للاتفاق الذي بينهما[6]،ومن جهة ارتبطت أرض الملك بحق الامتلاك وهذا أقرب إلى النمط الأوربي،وفي غالب يكون للمالك وثيقة مكتوبة لتأكيد الملكية وان غابت فان الشهرة تكفي كحجة لذلك،ويختلف أمر هذه الملكية عن الأوربية في إمكانية بيعها لكن العرف يمنع ذلك ويعتبر عارا ،وان بيعت فلا تباع لغريب خارج القبيلة،تتعاقب الأجيال على استثمارها وعادة تتواجد في التل أو في المناطق الجبلية بالقبائل (جبال الونشريس،الأوراس)ولا تزيد مساحتها عن 3ملايين هكتار[7].

- **أراضي العرش(المشاع):**

نظام العرش يعطي جميع أفراد القبيلة حق الانتفاع و استغلال هذه الأراضي كل حسب قدراته،[8] وبالتالي فهي ملكية جماعية بينهم تنتقل حيازتها بين الأفراد عن طريق الميراث دون سندات رسمية ولا يجوز بيعها أو مبادلتها[9]، و بهذا الصدد تجمع المرجعيات التاريخية أن انتقال الملكية بعد وفاة صاحبها تكون لذريته من الذكور فقط[10].وان لم يكن له ورثة يعاد توزيعها على القبيلة[11].

---

[1] رشيد فارح،**"المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"**،أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد في 20-21 نوفمبر 2005،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص93-94.

[2] والحكر نوع من الأراضي يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج ويدفع لصندوق الخزينة،للمزيد ينظر حمدان بن عثمان خوجة،**المرآة**،تقديم و تح: محمد العربي الزبيري،منشورات ANEP،الجزائر،2005،ص105.

[3] محمد العربي الزبيري،**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،مطابع الشرق،بيروت،1972،ص59.للمزيد ينظر: رشيد فارح،المرجع السابق،ص93.

[4] الطاهر ملاخسو،المرجع السابق،ص25.

[5] عبد العزيز وطبان،المرجع السابق ،ص14.

[6] محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص58.

[7] عبد العزيز وطبان،الرجع السابق،ص15-الطاهر ملاخسو،المرجع السابق،ص25.

[8] محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص59.

[9] الطاهر ملاخسو،المرجع السابق،ص25.

[10] ربما يعود هذا القرار للتخوف من تفتيت أراضي العرش إن طالبت المرأة بحقها في الميراث بعد انتقالها إلى بيت زوجها وما سينجم من صراعات بين الأعراش.

[11] مغنية الأزرق،**نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي**،تر:سمير كريم،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،لبنان،1980،ص38.

تقدر مساحة هذا الصنف بخمسة ملايين هكتار معظمها متواجد في المناطق التلية،تفرض عليه ضريبة الخراج من الدولة وفقا للقانون الإسلامي[1].

- **أراضي الأحباس(الأوقاف)[2]:**

وجود هذا النمط من الملكية يرجع للخصوصية الدينية للمجتمع الجزائري فيرى أبو القاسم سعد الله "أن الحبس أو الوقف نظام إسلامي معروف له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع...وهو رمز التكافل الاجتماعي..."[3]و تشرف على تسيره المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن[4]ولا تزيد مساحته عن ثلاثة ملايين،ليتوقف استثماره على المؤسسات الدينية بهدف تحقيق الصالح العام(منفعة جماعية لا تملك للأفراد)[5]،ومن أهم المؤسسات الوقفية نذكر:إدارة سبل الخيرات،أوقاف الحرمين الشريفين،أوقاف النازحين من الأندلس،أوقاف الأشراف،أوقاف بيت المال،الجامع الكبير...الخ.[6]

وكانت الحبوس موجودة على مستوى المدينة(أبنية،بساتين،مزارع قريبة من المدن)و الريف(أراضي في حوزة العائلات الكبيرة ذات النسب الشريف)للإشارة كان القصد من الوقف أحيانا تحاشي المصادرات التي كانت تقوم بها الحكومة التركية[7]ولكن رغم خصوصية هذه الأراضي إلا أنها لم تسلم من المصادرة أثناء الاحتلال الفرنسي،وكانت الضحية الأولى لتتوالى مصادرة الأصناف الأخرى.

الزراعة والنشاط الرعوي:

من الصعب بمكان تحديد عدد سكان الجزائر خلال الفترة العثمانية [8]،نظرا لتضارب الآراء في هذا الموضوع،[9]والشاهد هنا هو أن السلطات التركية لم تهتم بعمليات الإحصاء للسكان،[10]فنجد حمدان خوجة

---

[1] مريم صغير،محمد موحوس،محمد شايب،**الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19.**منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007،ص201.

[2] **"الوقف في الشرع حبس الأصل وتسبيل الثمرة أي حبس المال وصرف منافعه في شبيل الله"** ينظر:ابراهيم بيومي عانم،**نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**،مركز الدراسات الوحدة العربية،الكويت،2003،ص312.

[3] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**،ج5،دارا لغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1998،ص152.

[4] محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص59.

[5] عبد العزيز وكبان،المرجع السابق،ص15.

[6] ابراهيم بيومي غانم،المرجع السابق،ص118-120.للمزيد حول هذه المؤسسات يرجى النظر:كمال لحمر،المرجع السابق،ص381-383.

[7] مغنية الأزرق،المرجع السابق،ص40-41.

[8] شارل أندري جوليان،**تاريخ الجزائر المعاصر.الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871**،تر:جمال فاطمي وآخرون،شركة دار الأمة،الجزائر.2008،ص17.

[9] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،محمد زغداوي،**أثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر،2007،ص10.

[10] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص47.

يقدر عدد سكان الايالة بعشرة ملايين نسمة ولهذه الوجهة مبرراتها[1]،في حين يرى جوليان أن عدد السكان في حدود3ملايين[2]وهذا هو العدد المرجح من طرف المؤرخين ذلك نظرا لظروف البلاد التي مرت بها في نهاية العهد العثماني(الأوبئة والكوارث الطبيعية مثل المجاعات،والجراد...)[3].

وجل السكان من90%الى95% من الريف[4]الذي هو قاعدة ومصدر الثروات.ويطلق على سكانه اسم البدو[5]،إذن فالمجتمع الجزائري مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي حيث يتشكل من الأسر والقبائل، هذه الأخيرة بنوعيها زراعية(مستقرة)ورعوية(متنقلة) شكلت القاعدة الثانية بعد الأرض للحياة الاجتماعية،بحيث نجد أن حياة السكان في الساحل تقوم على مردود الأرض أما سكان الجنوب فتقوم على الرعي فالزراعة وتربية الماشية نشاطيين أساسيين للمجتمع.[6]

تعتبر الزراعة المورد الرئيسي لمعيشة السكان وذلك لتمتع الجزائر بمقدرات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال، من أراض خصبة ومناخ ملائم ومساحات واسعة،رغم أن السلطات المحلية لم تعتن بشؤون الزراعة إلا أن الإنتاج كان يزيد عن حاجات السكان،حيث أن كل منطقة اختصت بنوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية.[7]

فنجد"منتجات أمريكا والهند بالإضافة إلى ما ينبت في اروبا كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير...فتذكر المصادر أن سهول متيجة تعتبر أجمل الأراضي و أوسعها...تمتد على مساحة330ميلا مربع أما نواحي جيجل وبجاية فتنتج الشعير و الجوز والتين والزيتون...وسهل عنابة ينتج جميع أنواع الحبوب"[8]إضافة إلى هذا نجد أن الجزائر تنتج كميات هائلة من الأرز الرفيع في كل من معسكر وملیانة6آلاف صاع سنويا وكذا

---

[1] حمدان خوجة،المصدر السابق،ص13. نلاحظ أن هذا التقدير مبالغ فيه ولعل هذا يرجع كونه تقرير قدمه حمدان خوجة للسلطات الفرنسية بخصوص أوضاع الجزائر بهدف سرعة النظر في الأوضاع..ومعالجة القضية الجزائرية باعتباره مناضل سياسي في مرحلة متقدمة.

[2] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص17.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص47.

[4] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،17.

[5] حمدان خوجة،المصدر السابق،ص13،(وأهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح و القيام على الأنعام مقتصرون على الضروري في الأقوات والملابس...على ما فوق ذلك من حاجي أو كمالي:عبد الرحمان ابن خلدون،**مقدمة بن خلدون**،تح:حامد أحمد الطاهر،دار الفجر للتراث،القاهرة،2004،ص162، البدو:وهم القسم الأكبر وقد يكونوا الأقدم من عرب بلاد الجزائر، للمزيد ينظر:سيمون بفايفر،**مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**،تر:أبو العيد دودو،دار هومة،الجزائر،2009،ص137.

[6] عميراوي أحميدة،المرجع السابق،ص13-15.

[7] أبو القاسم سعد الله،**خلاصة تاريخ الجزائر-المقاومة والتحرر(1830-1962)**،دار الغرب الإسلامي،بيروت،2007،ص149.محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص57-59، ينظر:ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص32.

[8] محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص57-58.

زراعة الكتان الممتاز،والزراعة الصناعية كتبغ والكروم [1]،وفي الشرق نجد زراعة الحبوب بأنواعها خاصة في الهضاب العليا والمناطق الجبلية بالقبائل،وطرارة،المدية أين تكثر زراعة الأشجار المثمرة وتزدهر البساتين[2].

أما عن الشق الثاني من الفلاحة وهو النشاط الرعوي وتربية الماشية فكان متوفرا في الفترة العثمانية لا سيما المناطق الشمالية التي كان معظمها مغطى بالغابات وقد أزيل الكثير منها خلال القرن 19 نتيجة انتشار الحياة الرعوية التي أصبحت حرفة مكملة للزراعة[3]أغلبها في الهضاب العليا حيث كان البقر يشكل المصدر الرئيسي لرأس مال الأهالي ،ففي غالب الأحيان لا يستهلكون إلا الأغنام[4]التي بلغ عدد القطيع فيها إلى 7 أو8 ملايين رأس فتوفر بذلك أجود أنواع اللحوم والأصواف التي تستعمل في حياكة الألبسة،إضافة إلى الماعز والنوق التي توفر بدورها الحليب ومشتقاته والشعر الذي يستعمل في صنع الخيام[5].

وهناك أيضا الخيول ذات السلالة النقية من النوع الرفيع والتي تأتي من الجنوب الوهراني والقسنطيني، [6] وكذا البغال والحمير الممتازة ،وتذكر المصادر أن الجزائريين كانوا يصطادون الأسماك من السواحل والتي تميزت الجودة كون البحر المتوسط أكثر ملوحة من المحيط الأطلسي.[7]

النشاط الفلاحي والتحديات التي واجهته:

لقد واجه النشاط الفلاحي الجزائري أثناء الفترة العثمانية عدة مشاكل وتحديات سواء على مستوى التقنيات و الأساليب التي يستعملها الفلاح أو على مستوى السياسة المتبعة من الحكومة العثمانية،فرغم مشاركة العنصر الأندلس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ثرواتهم التي تحصلوا عليها من التجارة والقرصنة ،وإدخالهم مزروعات نادرة كالقطن وإنتاج الحرير الطبيعي، [8]إلا أن النشاط الفلاحي ظل في تدهور مستمر وذلك يرجع إلى:

- استعمال الفلاح الوسائل والتقنيات البدائية للغاية مع عدم اهتمام السلطة لتطويرها،فلم يكن للفلاح إلا محراث خشبي بسيط أو سكة محراث خشبي صلبة جدا ويستعمل لجره ثوران أو ثور وحمار في المناطق المنبسطة وبهذا لا يقوم إلا بخدش لسطح الأرض هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولتخصيب الأرض يقوم بحرق العشب

[1] محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص60.
[2] يحيى بوعزيز،**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،ج1،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر،2009،ص517.ينظر:ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص32.للمزيد عن نشاط القبائل ينظر:سيمون بفايفر،المصدر السابق،ص149وما بعدها.
[3] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص31-32.
[4] أبو القاسم سعد الله،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث.بداية الاحتلال**،ط3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982،ص152-153.
[5] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص18.
[6] أبو القاسم سعد الله،المرجع السابق،ص153.للمزيد عن الخيول وحيوانات أخرى ينظر:سيمون يفايفر،المصدر السابق،ص142-144.
[7] محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص 57-61.
[8] ناصر الدين سعيدوني المرجع السابق،ص45.

كالعادة كل نهاية فصل الصيف وينثر رماده على الأرض،[1]أما المناطق الجبلية الوعرة شديدة الانحدار فيستعمل الفأس، وفي الحصاد يستعمل المنجل اليدوي والمذراة والحيوانات للدرس والتصفية، [2]أما عن أسلوب الري فيلجأ الفلاحون في الغالب الأحيان إلى حفر السواقي لكنها عادة ما تتحول إلى برك أو يتحول مجراها نتيجة ترسب الطمي، ولنرى أسلوبا آخر في الجبال أين تقوم الزراعة التناوبية فكانت القبيلة لا تستغل إلا قطعة الأرض التي تراها ضرورية لسد حاجاتها وتترك الباقي للراحة،[3]وبهذا فالزراعة رهينة الظروف الطبيعية والمناخية(طابع تقليدي) فان كانت جيدة كان المردود جيد وتم تخزينه في المطامير (كأسلوب بدائي للتخزين).

- صعوبة استصلاح الأراضي خاصة المستنقعات منها كما هو الشأن في متيجة حيث تذكره المصادر التاريخية أنه ملئ بهواء الأمراض المعدية وتتخلله في كل الجهات المياه الراكدة وبالتالي لا يمكن استغلاله[4].
- تربية المواشي كذلك كانت في تدهور بسب عدم اهتمام الأهالي بتحسين السلالات الضعيفة على سبيل المثال لا الحصر الأحصنة لا تتوفر على حظائر والإسطبلات ،زيادة على ذلك الأمراض والمجاعات والجفاف الذي أصاب البلاد،[5]فيذكر فيما أصاب قسنطينة"...هو الريح الأصفر (الكوليرا)الذي أطلق عليه اسم "واف"مرض كان يجعل من الرجل الصحيح في لحظة جثة هامدة...دام سبعة عشر يوم...بلغ عدد الضحايا 700في اليوم الثالث..."[6]وبهذا كانت الأنعام تحت رحمة المظاهر الطبيعة[7].
- سياسة الضرائب التي أرهقت كاهل الفلاح، فكان يتعين عليه دفع ضريبة العشر على المحصول وضريبة الصدقة المتمثلة في هبة ثابتة على الأنعام (الزكاة)واللزمة لصيانة الجيش أثناء الحرب والرعية من غير المسلمين عليهم ضريبة الخراج عن أراضيهم، وكذا المستأجرون لدى البايلك وملاك أراضي العروش يدفعون الأجرة(الحكر)،[8]وقد قدر حمدان خوجة هذه الضرائب بحمولة بعير من القمح، وأخرى شعير عن كل محراث يجره ثوران مقابل منح وصل التسديد،[9]إضافة إلى هذا فان الحروب والثورات ضد الحكم العثماني انعكس سلبا على النشاط الفلاحي وأدي إلى ضياع العديد من قطعان الغنم والمحاصيل الزراعية.[10]

---

[1] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص17.
[2] يحيى بوعزيز،المرجع السابق،ص518.
[3] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،،ص18.
[4] وليم سبنسر،**الجزائر عهد رياس البحر**،تر:عبد القادر زبادية،دار القصبة،الجزائر،2006،ص137.
[5] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص34،شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص19.
[6] محمد العربي الزبيري،**مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**،ط3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1981،ص39.
[7] أبو القاسم سعد الله،**محاضرات...**،ص150.
[8] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص29-30.
[9] حمدان خوجة،المصدر السابق،106.
[10] أبو القاسم سعد الله،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص153.

2. الصناعة:

إن محاولة دراسة الصناعة في الفترة العثمانية يمكننا من معرفة العلاقة الترابطية التبادلية بين الريف والمدينة، علما أن جل المجتمع الجزائري كان زراعي رعوي مرتبط بالأرض هذا من جهة ،من جهة أخرى ستسمح لنا هذه الإطلالة التعرف على التحولات الكبرى التي مست الجزائر وشكلت اختراقا للمجتمع بعد الاحتلال الفرنسي.

و من هنا يمكن تصنيف الصناعة في الجزائر إلى صنفين،صناعة محلية يدوية و صناعة تحويلية بسيطة:

الصناعة المحلية اليدوية:

صناعة تقليدية تمثلت في الحرف الممارسة في مختلف مدن الايالة كل حسب نوع صناعته مشكلين بذلك هيأت مهنية تستمد تقاليدها من الماضي العريق، بهدف تحقيق متطلبات المدن والأرياف[1] (خياطين،نجارون،صباغون،اسكافيين...)، فنجد المنسوجات من الأقمشة والكتان و الشيلان والمطرزات الذهبية والفضية، وأيضا إنتاج البرانس والقشاشيب والأغطية والزرابي والخيام،والحصر، والحبال...[2]

فاشتهرت مستغانم بالحرير و قسنطينة وتلمسان بعدد من مصانع النسيج والسراج والسكافة وكانت هذه الصناعة تكفي السوق الداخلية ولا تصدر،[3]وكذلك صناعة الدباغة والجلود التي تركزت في قسنطينة حيث يوجد فيها 33معملا لدباغة والجلود،75معملا للسروج،167للأحذية،وتستوعب أكثر من15%من اليد العاملة[4]،كما احتوت على سوق للخبز ودكاكين للعطارين المسلمين وبها زقاق يسكن فيه صائغي الذهب والفضة من اليهود[5]فكانوا يصنعون الحلي والجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في تلمسان والجزائر وقسنطينة حيث شجعهم في ذلك الأرباح الطائلة التي يحصلون عليها 30%أو50%من الجواهر،[6]إضافة إلى صناعات أخرى كمالية تقليدية من محازم حمراء و أساور مصنوعة من قرون الغنم اشتهرت بها العاصمة وصناعة الصابون والشموع والفخار والفحم وغيرها كثير...[7].

---

[1] محمد العربي الزبيري،**التجارة الخارجية...**،المرجع السابق،ص61،ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص34.

[2] سيمون بفايفر،المصدر السابق،167،يحيى بوعزيز المرجع السابق،521.

[3] أندري برنيان،أندري نوشي،ايف لاكوست،**الجزائر بين الماضي والحاضر**،تر:رابح منصف عاشوري،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984،ص150.

[4] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية...**،المرجع السابق،ص62

[5] فنرلنين شلوصر،**قسنطينة أيام أحمد باي(1832-1837)**، **مج2**،تر:أبو العيد دودو،شركة دار الأمة،الجزائر،2009،ص89.

[6] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص35.

[7] أبو القاسم سعد الله،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص155، ينظر:يحيى بوعزيز،المرجع السابق،ص522-523-524.

الصناعة التحويلية (المعدنية):

كانت المصادر المائية والمعدنية موزعة بشكل جيد عبر الايالة فنجد معدني الحديد و الرصاص في بلاد القبائل، كما توجد أنابيب القرميد والفلوريد وصخر الملح الذي كان يستخرج ويباع للقبائل الصحراوية البدوية وهذا الحديد على درجة عالية من الجودة إلا أنه يستخدم محليا ولا يصدر،[1] فكان الريف الجزائري يمول المدينة بالمواد الأولية، اذ يذكر حمدان خوجة: أن كثيرا من القرى تتواجد بالريف في جبال فليسة وزواوة وبني عباس ووادي بجاية وبهذه القرى مراكز للأسلحة(النارية، الذخيرة، البنادق المرصعة بالفضة ويصنع البلاتين) وكان السكان يتقنون استخراج خامات الحديد[2] وتحضير البارود في الجزائر و قسنطينة[3].

وكذلك بناء السفن الخشبية التي تركزت في الموانئ وتخصص فيها الأسرى المسيحيين،[4] الذين كان يدفع لهم عن كل مركب 9 ريالات وعندما يرمى المركب في البحر يتقاضى 100 ريال من السلطات ومثلها من الربان[5].

ويذكر حمدان خوجة كذلك وجود مصانع للنقود المزيفة، حيث كان سكان القبائل يتقنون نقش المعادن وتقليد جميع النقود في الجزائر والقروش الاسبانية بخاصة،وقد عزت العملة بسبب هذا التزوير وكذلك نقص المعادن مما اضطر الناس إلى العودة لنظام المقايضة وهذا أدى إلى ركود الاقتصاد،[6] رغم أن الداي حسين أمر ببناء دار لسكة وإصدار عملة جديدة،[7] فمن العملة الذهبية صنع السلطاني بدل الدينار الذهبي وسك نصف وربع السلطاني،ومن العملة الفضية سك نصف الدور وربع الدور،ومن النحاس صنعت العملة النحاسية التي تساوي 18 دور فضية وجاءت تعويضا عن الدراهم الصغيرة.

إن الاطلاع علي العملة يعكس لنا الحالة الاقتصادية للجزائر والتي يبدو أنها كانت متدهورة،ولكن السؤال المطروح لماذا هذا الضعف في العملة رغم أن خزينة الدولة كانت ثرية بالمعادن،[8] والتي سوف تكون أول هدف للاحتلال الفرنسي سنة 1830.

---

[1] وليام سبنسر،المرجع السابق،ص141.
[2] حمدان خوجه،المصدر السابق،ص29.
[3] بشير بلاح،**تاريخ الجزائر الحديث من1830الى1989**،دار المعرفة،الجزائر،2005.ص25.
[4] نفسه.
[5] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية...**،المرجع السابق،ص62.
[6] حمدان خوجة،المصدر السابق،ص29، للمزيد عن العملة ينظر: قبايلي هواري،**"العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر"**،**مجلة عصور**،ع14,15/12,13،مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران،الجزائر،2009/2008،ص36-37-38.
[7] أحمد الشريف الزهار،**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**،ط2،تح:أحمد توفيق المدني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1980،ص147.
[8] محمد بوشنافي،**"الداي حسين وسقوط الايالة الجزائرية(1818-1883)"**،**مجلة عصور**،ع7/6،مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم،جامعة وهران،الجزائر،جوان-ديسمبر2005،ص101.

التحديات التي واجهة الصناعة:

لقد عرفت الصناعة الجزائرية بنوعيها سواء المحلية اليدوية أو التحويلية عدة أصناف اندرجت ضمنها، حافظت هذه الأخيرة على وجودها من الاندثار بفضل دعم بعض الأسر لها من الحضر و الأندلس واليهود،[1] والذين عملوا على دفع حركة الصناعة خاصة في الموانئ والمدن مثل ندرومة ومستغانم وشرشال،[2] حيث تمكنوا بعد استقرارهم من إنشاء المشاغل والورشات لمختلف الصناعات والمهن كالحدادة،النجارة،الخياطة،ومعالجة الخزف والجلد والحرير واستحدثوا بعضها كالقطيفة(المخمل)...الخ[3].

لكن بالرغم من هذا الدعم للصناعة إلا أنها عرفت تدهور كبير وذلك راجع ل:

- إضرار المنافسة الأجنبية بالمصنوعات المحلية حيث أصبحت تسيطر على الحياة الاقتصادية وأغرقت السوق بمصنوعاتها ذات الجودة العالية والسعر الرخيص[4].
- "اضطرت الصناعة الجزائرية إلى الرفع من أسعار بضائعها لتغطية التزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة وبذلك انخفضت قيمة المنتجات الزراعية بالنسبة للمواد المصنعة وارتفع مستوى معيشة الحضر على حساب الفلاحين"،وهذا معناه انخفاض القدرة الشرائية لدى الأهالي وبالتالي كساد المنتجات الصناعية [5]
- ضعف الصناعة في المدن نظرا لتحكم النقابات المهنية فيها من حيث الكم والكيف وأصبحت عقبة في وجه تطورها[6].

إذن يمكن القول أن الصناعة الجزائرية لم ترق إلى مستوى منافسة الصناعات الأجنبية وقد أدت الصعوبات السابقة الذكر إلى الحيلولة دون قيام صناعة حقيقية بمعنى الكلمة،وظلت على بدائيتها،ففي الريف نجد صناعة لتلبية الضروريات للعيش ،وفي المدن صناعة كمالية ترفيهية محدودة،قانعة بالمواد الأولية من الريف وهذا الأخير يستهلك منتجات المدن.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص35.

[2] أندري برنيان،أندري نوشي،ايف لاكوست،المرجع السابق،ص149-150.

[3] ناصر الدين سعيدوني،**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر-العهد العثماني**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984 ،140-141.

[4] ناصر الدين سعيدوني،**النظام المالي...**،المرجع السابق،ص37،ينظر:الغالي غربي،**العدوان الفرنسي على الجزائر-الخلفيات والأبعاد**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007،ص34.

[5] ناصر الدين سعيدوني،الرجع السابق،ص37، ينظر:الغالي غربي،المرجع السابق،ص35.

[6] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص37.

3. التجارة

عرفت الجزائر على غرار الدول الأخرى نوعين من التجارة داخلية وخارجية.

التجارة الداخلية:

كانت التجارة الداخلية من مهام سكان الجزائر تتم على مستوى القرى والمداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة،تعقد أسواق أسبوعية خاصة بها، فتنشط التجارة خلال فصل الربيع والصيف وتنكمش فصل الشتاء بسبب البرودة وقلة البضائع والمنتجات[1]،وبهذا الصدد يذكر أبو العيد دودو"...إن أسواق الجزائر لا يمكن أن تقارن بأسواق أزمير أو القسطنطينية...فأسواق الجزائر فقيرة بجانب تلك الأسواق...والعادة...أن الأجنبي أو الجزائري أو اليهودي،يكتري محلا...ويعرض بضاعته ...و الزوار قلما يشترون شيئا منها،فالتجارة لم تكن يوما ما بالجزائر مربحة ولم تزدهر مثل ازدهارها في بقية العواصم..."[2].

وعليه كانت التجارة تعاني الضعف خصوصا بعد انتقالها –خلال بداية القرن التاسع عشر –إلى أيدي اليهود بمباركة من الباشا،فعرفوا كيفية استغلال حروب الثورة الفرنسية وحاجة أوروبا للقمح وحولوا التجارة لأرباحهم الخاصة حيث قاموا بتصدير 75.000قنطار من القمح و60.000قنطار من الشعير وباعوا مثلها لعربان الصحراء[3].كما أصبحوا يقومون بتزويد الأهالي بما يحتاجون إليه من أقمشة حريرية وخردوات،وسكر وشاي وحلي عن طريق المحلات التجارية في المدن أو الباعة المتجولين عبر الوطن[4].

لكن التبادل التجاري تعزز بعض الشيء أولا بفضل تشجيع الحكومة للأسواق– هادفة لبسط نفوذها على سكان الأرياف عند اختلافهم في هذه الأسواق–وثانيا مرور القوافل عبر الوطن نحو المشرق العربي وبلاد السودان [5]،وأهم الطرق الرابطة بين الشرق والغرب طريق التل الواصل بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس وطريق الواحات الصحراوي،والطريق الرابط بين التل والصحراء لتسهيل التجارة[6]

فكان يتم تبادل المنتجات والمصنوعات على السواء المستورد منها والمحلي عن طريق المقايضة في أغلب الأحيان نظرا لما ذكرناه سابقا (ندرة العملة)،وتدفع الرسوم المفروضة في المدن وتسلم لمصالح الادارة،أما في الريف فتدفع قبائل الرعية العشور والزكاة والحكور.[7]

---

[1] يحيى بوعزيز،**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية الوطنية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص332،ينظر يحيى بوعزيز،**موضوعات وقضايا...**،المرجع السابق،ص526.

[2] أبو العيد دودو،**الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان(1830-1855)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1975،ض62.

[3] أبو القاسم سعد الله،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص157.

[4] كمال بن صحراوي،**الدور الدبلوموماسي ليهود الجزائر عهد الدايات**،بيت الحكمة،الجزائر،2009،ص62.

[5] ناصر الدين سعيدوني،**النظام المالي...**،المرجع السابق،ص38.

[6] نفسه،للمزيد عن المواصلات ينظر:مجمد العربي الزبيري،**التجارة الخارجية...**،المرجع السابق،ص67-68.

[7] محمد العربي الزبيري،**التجارة الخارجية...**،المرجع السابق،ص64-65،ينظر:أبو القاسم سعد الله،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص157.

التجارة الخارجية:

أما التجارة الخارجية فكانت تتم مع تونس والمغرب و الأقطار العثمانية بالمشرق وكذلك مع الدول الأوربية [1] حيث تصدر الجزائر إلى الخارج "القمح والشعير والخضر وسفينة أو سفينتان من الزيت والشمع والصوف والجلد...ويخرج من العاصمة الجزائر كل سنة إلى اروبا نحو8آلاف قنطار من الصوف الوارد من التيطري،ويخرج من مرسى عنابة 12الف قنطار من الصوف ومن مرسى الجزائر نحو25الف جلد،يبلغ ثمنها مائة ألف ليرة(700000فرنك)...وسنة1788خرج من مرسى الجزائر،عنابة وارزيو 150الف حمولة من القمح والشعير والخضر..."[2] ونلاحظ أن المواصلات هي العصب الحساس في عملية التجارة خاصة البحرية منها، فقد ظلت الجزائر الميناء الرئيسي ومركز النشاط الاقتصادي وكانت قسنطينة في المرتبة الثانية من الأهمية وذلك لوقوعها في مركز السهول العليا المنتجة للأنعام وأجود الخيول البربرية ومنها تصدر إلى الأسواق الاروبية عبر موانئ القالة وبجاية وكذلك وهران وعنابة التي شهدت نموا مطردا فكانت عنابة اكبر مصدر للجلد والصوف والزبدة والتمور...[3]

وفي المقابل كانت أهم مدينة تستقبل المنتجات الجزائرية هي مرسيليا كما حضيت بعض الشركات بامتياز صيد المرجان في ساحل إقليم قسنطينة، وهي بدورها تبيع الرخص للصيادين الايطاليين والأسبان ولقد واجهة هذه الامتيازات الفرنسية عقبات من خلال مزاحمة اليهود لها باحتكار تصدير القمح من طرف بكري وبوشناق أثناء توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية [4].

أما عن التجارة مع بلاد السودان فاقتصرت على الحاجات الضرورية للعيش إلى جانب المواد الكمالية مقابل استزاد العبيد والتبر وريش النعام[5]...وكانت الجزائر تنتج محصول الدخان وهو أجود الأنواع خاصة بعنابة ويرسل منه إلى تونس وطرابلس[6].

وأهم واردات الجزائر من الدول الاروبية هي:العطور والمصبرات والأسلحة والأقمشة ومواد البناء والقهوة والورق والحديد...وكان لليهود دور كبير في رواج هذه المنتجات في السوق الجزائرية على حساب المنتجات المحلية إلى جانب هذا رواج الصناعة التونسية في الشرق الجزائري[7].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،**النظام المالي....**،المرجع السابق،ص39.

[2] أحمد توفيق المدني،**محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791(سيرته،حروبه،أعماله،نظام الدولة والحياة العامة في عهده)**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986،ص174.

[3] وليام سبنسر،المرجع السابق،ص140.

[4] أبو القاسم سعد الله،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص155.

[5] المرجع السابق.ص40.

[6] أحمد توفيق المدني.المصدر السابق.175.

[7] عميراوي أحميدة،**علاقات الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال**،دار البعث،قسنطينة،2002،ص34.

برغم من تعدد وتنوع الثروات والموارد الطبيعية سواء على مستوى الاستيراد أو التصدير من خلال المعطيات السابقة فان الحياة الاقتصادية ظلت في تراجع تعاني من عدة صعوبات.

التحديات التي واجهة التجارة:

- وأول هذه التحديات هي الحروب القائمة بين الجزائر والدول الاروبية التي حالت دون تصدير منتظم للمنتجات ومن جهة أخرى استقرار المهاجرين بكل من تونس والمغرب حال دون تسويق هذه المنتجات لهذين البلدين أما على مستوى الداخل كانت الضرائب فادحة إضافة إلى اختلال الأمن.
- بقاء الأسواق الداخلية تحت رحمة النظام التركي الذي أراد تعزيز المركزية الإدارية بمركزية اقتصادية أدت إلى ذواب هذه الأسواق البعيدة عن العاصمة واستمرار الأسواق التي تتعامل مع الحواضر الكبرى المجاورة فقط(قسنطينة،تلمسان)[1].
- حدوث شلل للمبادلات خصوصا على مستوى الأسواق الداخلية بسبب هشاشة المواصلات التي لم يهتم النظام التركي لتطويرها مما أدى إلى انطواء المناطق الريفية على نفسها،[2]خصوصا ذات المسالك الوعرة،حيث تستغرق الرحلة على سبيل المثال لا الحصر من الجزائر إلى قسنطينة من 9الى10أيام[3]،ومن جهة أخرى تكديس الأرباح الناتجة عن التجارة من طرف كبار الموظفين الأتراك واليهود بدل الاهتمام بتطوير وسائل الإنتاج مما انعكس سلبا على الصناعة والزراعة ومن ثمة على التجارة[4].
- شكل نظام الحكم العثماني عائق أمام تطور التجارة، بحيث لم يحدث أي انسجام وتفاعل بين رأس المال المحلي والجهاز الحاكم لمواجهة التحدي الخارجي بل على العكس من ذلك تعامل مع رأس المال الأجنبي وفسح له المجال لتجسيد أطماعه واحتلال البلاد من حيث لا يدري، وكان لليهود دور في هذا التحول الذي ستعرفه الجزائر.[5]

4. الدوافع الاقتصادية للاحتلال الجزائر:

يرجع بعض المؤرخين نية فرنسا في احتلال الجزائر إلى الربع الأخير من القرن18م،والبعض الأخر يرجعها إلى شارل التاسع من سنة 1571 بتعيين أخيه ملك على الجزائر،[6]ولتحقيق هدفها سعت إلى جمع مختلف المعلومات عن الايالة وذلك بالاعتماد على القناصل والتجار والأسرى والمبعوثين والجواسيس، هؤلاء

---

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي،**تاريخ الجزائر في القديم والحديث**،ج3،مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر،1964،ص309-310،ينظر:بشير بلاح،المرجع السابق،ص29.

[2] المرجع السابق،ص310.

[3] نفسه،شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص36.

[4] مبارك بن محمد الهلالى الميلي،المرجع السابق،ص311.

[5] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص24.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم،**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**،ج2،ط2،دار الأمة،الجزائر،2007،ص21.

الذين سيضعون مخططات ومشاريع لغزو الجزائر سنة 1830،[1] وأهم هذه المشاريع مشروع بوتان1808 وترجع أهميته نظرا لدقة معلوماته وشموليتها خاصة عن المعطيات الاقتصادية:التجارة الداخلية والخارجية، الصناعة والموارد الأولية،والزراعة والمحاصيل، والنقود والطرق والمياه وغيرها[2].

وللتأكيد على الدافع الاقتصادي للاحتلال، هو الدراسات والمصادر الفرنسية نفسها التي عملت على معرفة مقدرات البلاد ومزاياها الاقتصادية،فبعد الثورة الفرنسية واثر المجاعة التي أصابتها أصبحت فرنسا مدينة للجزائر 2.5مليون من الفرنكات نتيجة استرادها للحبوب الجزائرية، وبالتالي أحد أسباب الغزو هو الركود الاقتصادي الحاصل بعد الثورة بحيث أن فرنسا عجزت عن تسديد ديونها[3].

وينتهي ناصر الدين سعيدوني في مقالة له عن الخزينة تأكيدا على الدافع الاقتصادي فيقول:"إن هذه الثروات التي دار حولها الجدل والنقاش كانت دافعا ومحركا لأطماع ودسائس الدول الأوروبية المتأثرة بالتقارير المغرضة لقناصلها مما جعلها تؤثر بدورها ولو بصفة غير مباشرة في تقرير مصير الايالة...فالخزينة هي العصي الحساس في الحياة المالية والاقتصادية."[4]

ذريعة المروحة:

هي ذريعة اتخذتها فرنسا لاحتلال الجزائر وسببها قضية الديون- التي سبق التلميح لها- التي كانت على فرنسا لحساب اليهوديين بكري وبوشناق،حيث تماطلت فرنسا في تسديد الديون واستمرت مصرة على أمرها والباشا يطلب من قنصلها الجواب.وفي عام1827 عشية العيد استقبل الباشا القنصل الفرنسي لأداء تهنئة العيد فشكى الباشا عدم رد ملك فرنسا على كتابه بخصوص الديون،فأجابه بوقاحة قائلا:إن الملك لا يجيب من هو دونه دون واسطة،فأستاء الباشا ولطم القنصل على وجهه بالمروحة[5].

لقد شكلت هذه الحادثة أو بالأحرى المآمرة نقطة انعطاف في تاريخ الجزائر،ففي ظل هذه المعطيات التي أفرزت واقع تاريخي جديد عبر عن المرحلة لسنة1830، وما سيجري من تحولات كبرى فيما بعد.

---

[1] الغالي غربي،وآخرون،المرجع،السابق،ص67

[2] المرجع السابق،ص76.للمزيد عن مشاريع الاحتلال ينظر:مولود قاسم نايت بلقاسم،المرجع السابق.ص21 وما بعدها.

[3] عبد العزيز وطبان،المرجع السابق،ص17.

[4] ناصر الدين سعيدوني،**"الخزينة الجزائرية1800-1830"**،**المجلة التاريخية المغربية**،ع3،تونس،جانفي/يناير1975،ص29.

[5] أحمد السليماني،**تاريخ مدينة الجزائر يتعرض إلى ماضي مدينة الجزائر من النواحي الحضارية والاجتماعية والسياسية والثقافية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،(د-ت)،ص81-82.

التشريعات الاقتصادية الفرنسية والاقتصاد الجزائري

بعدما تعرفنا على طبيعة الملكية الجزائرية قبل الاحتلال،وكذا حالة النشاط الاقتصادي وجب الآن التعرف على كيفية تعامل وتسيير الإدارة الفرنسية للاقتصاد الجزائري في ظل قوانينها وتشريعاتها.

1. أهم المشاريع الفرنسية اتجاه ملكية الأرض

شكلت الملكية العقارية هدفا أساسيا بالنسبة للاستعمار الفرنسي،فبعد استسلام 5جويلية 1830 وضع المحتل قبضته على الأملاك الموجودة في الجزائر بالرغم من وجود المادة التي تنص على احترام الأملاك فاستولوا على أملاك البايلك والمؤسسات الدينية،مكة والمدينة،الزوايا،الانكشارية...بحجة المحافظة عليها،[1] وبعد أقل من شهرين اصدر قرار على وضع الأملاك الدينية في يد الاحتلال وبدأت التشريعات تتوالى،[2] ولتسهيل مهمتهم عمدوا على إتلاف وثائق ملكية الأراضي وصكوك الأوقاف،[3] وبهذا تعددت التشريعات والهدف واحد، الحصول على الأراضي لتحقيق غاية الاستعمار.

تشريعات تحديد ومصادرة الأراضي :

- **قرار8سبتمبر1830**:

صدر هذا القرار من السلطات الفرنسية بأمر من الكونت كلوز يل[4] الذي أقر الاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية والأسر التركية،[5] تضمن ثمانية بنود نذكر أهمها:

- كل الحوانيت،الدكاكين،الحدائق،الساحات...التابعة للداي أوالباي أو الأتراك الذين خرجوا من العاصمة وكذا أوقاف مكة والمدينة تصبح تحت إدارة الدومين.

- يلزم على الأفراد والمؤسسات من ملاك ومستأجرين وغيرهم التقدم في غضون ثلاثة أيام من تاريخ النشر بإثبات أو بيان لملكيته وإن تجاوز هذه الفترة تصادر منه[6].

كما صدر القرار المكمل في 7ديسمبر1830 وكلاهما في نفس المصب كشفا عن أهداف الإدارة الفرنسية وخرقها لمعاهدة 5جويلية1830 وخرقها للعهود السابقة، [7] وذلك لتفقير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة وبالتالي الحصول على الأملاك للأوربيين بقصد الاستعمار والاستيطان،[8] و بذلك فتحت الطريق لهجرة

---

[1] M.M.Aumert.**"La propriété urbaine à Alger",** revue africaine,1898,p168.

[2] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر...**ج5،المرجع السابق،ص154.

[3] بشير بلاح،المرجع السابق،ص158.

[4] ولد كلوز يل سنة1772ساهم في إعداد وإنجاح ثورة جويلية التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتدءا من أوت1830،للمزيد ينظر:حمدان خوجة،المصدر السابق،ص177.

[5] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية1830-1954**،دار البصائر،الجزائر،2009.ص8.

[6] M,M,Aumerat,Ibid,p169-170.

[7] عدة بن داهة،**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**،ج1،وزارة المجاهدين،(د.ت)،ص305.

[8] صالح فركوس،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925**،مديرية النشر لجامعة قالمة،الجزائر،2010،ص100.

المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر وأغرتهم بمختلف الوسائل، لكن الاستيطان لم ينجح في البداية بسبب حالة الحرب في البلاد وجهل المستوطنين بطبيعة البلاد وأهلها[1].

وفي هذا الإطار صدر مرسوم 31ديسمبر1830 بخصوص الاستيلاء على أملاك باي قسنطينة وبعدها أضيفت لها أراضي الأمير عبد القادر، وقد حددت مساحة هذه الأراضي نهاية القرن19ب176166 هكتار، [2] لكن هذه المساحة لا توضح إلا الأراضي الموجهة لإنشاء المزارع الأوروبية، وتدل هذه المصادرة على بداية التأسيس للحيازات الأوروبية[2].

وأمام هذه الانتهاكات و الممارسات اللاإنسانية،[3] ظهر نشاط سياسي يهدف إلى إبلاغ الرأي العام الفرنسي بالفضائع التي ترتكب باسمه في الجزائر وذلك عن طريق العرائض والشكاوي ضد ممارسات الإدارة الفرنسية وخاصة فيما يتعلق بالملكيات الدينية[4]...الشيء الذي جعل حكومة باريس ترسل لجنة لتقصي الحقائق عرفت باللجنة الإفريقية بقيت في الجزائر من28أوت إلى 19نوفمبر1833 وبعد البحث والتقصي أدانت اللجنة الجيش الفرنسي وصرحت:"لقد حطمنا...ممتلكات المؤسسات الدينية وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام وأخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض ...وذبحنا أناسا كانوا يحملون عهد الأمان...وحاكمنا رجالا كانوا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم..."[5]،بالرغم من هذا التصريح إلا أنه تم الإجماع على مواصلة الاحتلال وعدم التخلي عن الفريسة،[6]وبناءا على هذا تم إصدار مرسوم 22جويلية1834.

- **مرسوم22جويلية1834:**

جاء المرسوم ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا وقد كان هذا التاريخ بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية في الجزائر(تجاوز مرحلة التردد)من الوجهتين القانونية والتاريخية لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري للممتلكات في الجزائر،[7]وهكذا حددت الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا،وتم تحديد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية على حساب القبائل،وخصوصا المتعلقة بنزع الملكية الفردية وبالتالي سيتدعم الاستيطان بالشرعية القانونية،[8] ولكن أي قانون؟ أو بالأحرى ما مفهوم القانون بالنسبة إلى فرنسا(؟) ولمعرفة

---

[1] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص8.

[2] الجيلالي صاري،**تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830-1962)**،**تر:**قندوز عباد فوزية،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، 2010،ص16-17.

[3] ينظر أبو القاسم سعد الله،**محاضرات....**،المرجع السابق،ص108-112.

[4] عبد النور خيثر،سعدي مزيان،بوقجاني أحمد،**منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2006،ص190.

[5] أبو القاسم سعد الله،**الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**،ج2،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992،ص19-20.

[6] محمد العربي الزبيري،**مذكرات أحمد باي...**،المصدر السابق،ص133.

[7] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص305-306.

[8] عدي الهواري،**الاستعمار الفرنسي في الجزائر-سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي(1830-1960)**،تر:جوزيف عبد الله،دار الحداثة،بيروت،لبنان،1983،ص61.

هذا القانون نرى ما يقول ألكسي دوطوكفيل[1] عن الملكية:"...هناك حق آخر أقل قيمة في حد ذاته لكنه أغلى ربما في نفوس رجال غادروا وطنهم من أجل تكوين ثروة هو حق التملك...وما يهدد الملكية في كل يوم في الواقع هو من جهة الإدارة المدنية لإجراء نزعها بالقوة...يسير نزع الملكية في الجزائر بسرعة متوحشة يصرح الحاكم العام بالمنفعة العامة لتستولي الإدارة في ظرف أربع وعشرين ساعة على البناية بلا تعويض مسبق..."[2].إذن القانون عند فرنسا هو المصلحة فوق أي قانون.

وخلال هذه الفترة عين كلوز يل حاكما عاما(1835-1836)على الجزائر الذي نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي فحول سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين بعد طرد السكان وإرغامهم على الهجرة[3].

وتدعمت هذه السياسة بمرسوم1839 الذي نص على مصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر في ثورته[4]،وفي نفس السنة حصل تعديل في مفهوم الملكية وقسمت أملاك الدولة إلى ثلاث أقسام:الدومين الوطني،الدومين الكولونيالي،والأملاك المصادرة ،وقد أدخل القانون أملاك الأوقاف في القسم الثاني[5].

- **مرسوم1أكتوبر1844:**

تواصلت عمليات الاستيلاء على الأراضي الجزائرية العامة منها والخاصة ،ومما قيل في هذا الصدد من طرف أحد الكتاب الفرنسيين:" أن قبائل عديدة انتزعت منها أراضيها دون أي تعويض،لقد مارست القوات المسلحة ويساعدها في ذلك جيش من المرابين...لإرساء قواعد الاستعمار للأرض بكل حرية خلال الفترة الممتدة من1830الى1841"[6]،وجاء تصريح الجنرال ببجو[7] للسكان في 21فبراير1841:"إن الغزو سيكون عميقا بدون الاستعمار وأنه سيكون مستعمر نشيطا"،وبالتالي تنشط الاستعمار على حساب ملكية الأهالي، الشيء الذي أدى إلى انتشار فوضى الملكية عن طريق عمليات الشراء الطائشة من طرف المضاربين،[8] وكذا قانون 1841 القاضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين وهذا لفائدة المستوطنين،[9]وقد ساهم الأهالي

---

[1] هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين،مؤرخ عالم اجتماع ومنظر سياسي معروف ولد1805وتوفي سنة1859،اشتهر بكتابه:عن الديمقراطية في أمريكا:ينظر:ألكسي دو طوكفيل،**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**،تر:ابراهيم صحراوي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص7.

[2] نفسه،ص89.

[3] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص9.

[4] بشير بلاح،المرجع السابق،ص158.

[5] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر...**،المرجع السابق،ص167.

[6] حسين تريكي،**هذه الجزائر**،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،2002،ص55.

[7] هو توماس بيجو(thomas rebert Bugeaud) ولد في 15أكتوبر1784عين حاكم عام للجزائر من29ديسمبر1840الى 29جوان1847 توفي في باريس10جوان1849ينظر:محمد عيساوي،نبيل شريخي،**الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871**،مؤسسة كنوز الحكمة،الجزائر،2011،ص166.

[8] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص416،

[9] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص10.

في هذه الفوضى من خلال بيع أراضيهم بأثمان رخيصة ظنا منهم أن الفرنسيين سيطردون وتعود لهم الأراضي[1].

وفي هذه الأثناء اجتمعت لجنة في 1842 لتسوية وضعية العقار بهدف استقرار المعاملات وتعميم سندات الملكية للمالكين مهما كانت أصول ملكيتهم حتى يتسنى توفير أراضي للمعمرين،[2] ونتج عن هذا صدور مرسوم أول أكتوبر1844 وأهم ما نص عليه:

- جواز بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين،[3]وبهذا تأكد تصريح بيجو الذي جاء فيه:"لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية وأكد دائما على أن الهدف من الحرب هو الاستعمار"،[4]وجاء هذا بحجة أن العقد الإسلامي لا يمنع صفقة البيع الفردي أو الهبة[5].

- كل الأراضي غير المستثمرة في مناطق محددة ستصنف على أنها خالية إذا ما لم يثبت أحد حق ملكيتها،[6] في أجل 3أشهر فبإمكان الإدارة التصرف فيها،علما أن هذه الإثباتات يجب أن يعود تاريخها إلى 5جويلية1830،ونتيجة جهل الأهالي لهذا القانون أو لآجاله المحددة تعززت أملاك الدولة ب200.000هكتار منها 168000هكتار تقع حول مدينة الجزائر،وترك32000هكتار للجزائريين والباقي حول إما للدولة أو للمعمرين.[7]

يعد هذا المرسوم الأول من نوعه في تنظيم الملكية العقارية مابين الأوربي و الجزائري وذلك وفقا للقانون الفرنسي[8].

- **مرسوم 21جويلية1846:**

أمام محاولات السلطات الفرنسية لفرنسة الأراضي الزراعية في الجزائر وتكميلا للقانون السابق أصدر مرسوم1846،[9] الذي أكد على ضرورة حيازة الوثائق الملكية لكل جزائري ،وإلا ضمت أملاكه للدولة وقد أوكل أمر التحقق من الوثائق لمجلس المنازعات[10] ليصحح الأخطاء التي تركها مرسوم 1844وبما أن معظم الأراضي مشاعة وجماعية وعقود الملكية نادرة بين الأهالي لأن البيع يتم وفق العرف ومجالس الجماعة فقد تعمدت السلطات هذا القرار للاستيلاء على مزيد من الأراضي،[11] زيادة على هذا فان مرسوم 1846مس

[1] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص307.
[2] رشيد فارح،المرجع السابق،98.
[3] بشير بلاح،المرجع السابق،158.
[4] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص312.
[5] أحمد توفيق المدني،**هذه هي الجزائر**،مكنية الإسكندرية،مصر،2001،ص110.
[6] مغنية الأزرق،المرجع السابق،ص53،
[7] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص417.
[8] عدي الهواري،المرجع السابق،ص61.
[9] نفسه،ص316،
[10] بشير بلاح،المرجع السابق،ص159.
[11] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص10.

الأراضي غير المستغلة تلك الأراضي التي كانت في راحة وفقا للنظام المعمول به(الزراعة التقليدية)ونتيجة لهذا فقد السكان مزيد من أراضيهم[1]حيث تم انتزاع 168000هكتار في منطقة الجزائر وحدها وعاد منها 95000هكتار لقطاع الدولة و37000هكتار لصالح الأوربيين ،إضافة إلى انتزاع 78000هكتار في متيجة مست المصادرة 2000أسرة،أما فحص العقود فمس مساحات قدرت ب26000كلم[2] في سواحل الجزائر العاصمة وضواحي عنابة ووهران[2].

والواقع أن مرسوم1844و1846 لم يكن هدفهما الوحيد إثبات المكاسب غير الشرعية بل تحديد الأراضي ومصادرتها بطريقة مقنعة حيث كانت اللجان تعين الأراضي الضرورية للاستعمار ثم تطالب الفلاحين بالوثائق،[3] لكن السلطات لم تستطع انتظار الأهالي طويلا لاستعدادهم وبيع أراضيهم لذلك أصدر قانون 16جوان1851(ينظر الملحق رقم3).

- **مرسوم16جوان1851:**

لقد شكلت أراضي البايلك والأوقاف القاعدة العقارية الأساسية لمنظومة الاحتلال،أما القطاع العقاري الذي كان مبرمجا للتتويج بالنهب والمتمثل في أراضي القبائل فقد أجل تفكيكه لأسباب إستراتيجية ذلك أن التفقير سيدفع السكان إلى دعم الجهاد الأميري(مقاومة الأمير عبد القادر)،لذلك اقتصرت السلطات في1844 على ضمان الملكية لكل من يستغل أرضا،حفاظا على مصلحتها مؤقتا وتمهيدا منها لبسط الخصخصة لأراضي العرش صدر قانون 16جوان 1851[4].

والذي اعتبر الملكية "حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم"[5]،كما اعترف بحقوق الملكية والانتفاع للغير والقبائل وأقسام القبائل مثلما كانت موجودة أيام الغزو أو كما حافظة عليها السلطة الفرنسية،[6] لكن هذا القانون مجحف في حق الجزائريين، كون الحكومة احتفظت بحق مصادرة أراضي الأهالي وكرست هذا الحق لصالح المعمرين، فيصفه جودن(F.GONDIN) أحد رجال القانون فيقول: "أنها نظرية السلب و النهب"،[7] فقد أعلنت الحكومة أن أراضي الغابات شاغرة قبل أن تلحق بأملاكها مما يحرم القبائل من الرعي والاحتطاب فيها، في حين يسمح للأوروبيين باستغلال غابات الفلين.وذات القانون يحدد المساحة التابعة للقبائل(حصر) حسب حاجاتها الاقتصادية،[8] ومع هذا فإن القبائل

[1] مغنية الأزرق،المرجع السابق،ص54.
[2] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص318.
[3] نفسه،ص19.
[4] محمد الطيبي،**الجزائر عشية الغزو-دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات**،ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر،2009،ص193.
[5] مصطفى الأشراف، **الجزائر الأمة والمجتمع**،تر:حنفي بن عيسى،المؤسسة الوطنية للكتاب،1983،ص14
[6] جمال خرشي،**الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962**،تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة،الجزائر،2009،ص184،ينظر:
DJAMAL KHARCHI, **Colonisation et politique d'assimilation en algrérie1830-1962,**Casabah,Alger,2005,p130
[7] محمد عيساوي،نبيل شريخي،المرجع السابق،ص135-136.
[8] DJAMAL KHARCHI,Op,Cit,p13.

لم تستطع العيش بمحاذاة الغابات نظرا للاتهامات المتتالية للإدارة بمخالفات لم ترتكب وصل عددها من1833الى1890 حوالي96570دعوة قضائية[1].

وبهذا القانون استولت الدولة على أجود الأراضي والباقي قسمته من8الى 10هكتار لكل عائلة،وحصلت السلطات الفرنسية على 13388هكتارا من مجموع 19813هكتاراكما حصلت على ثلثها في وهران3080هكتار وقسنطينة3345هكتار،بإضافة إلى المستوطنات بين1848و1849.[2]

وهذا أول نص يعترف بالتمييز بين الملكية الفردية الخاصة وملكية الأعراش ذات الطابع الجماعي،[3] إذن نستنتج أن التشريعات الفرنسية الخادعة قد مكنت السلطات من الاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية و حلت محلها في الجزائر،كما أعطت لها الحق في الحد من ملكيات القبائل منذ الاحتلال إلى قيام الإمبراطورية الثانية .و سوف نرى أن هذه السياسة ستزداد عمقا و شمولية و تظهر آثارها الواضحة على المجتمع الجزائري بعد اعتلاء نابليون الثالث الحكم في فرنسا .

تشريعات التأسيس للملكية الفردية:

بعد زيارة نابليون الثالث[4] إلى الجزائر سنة1860و اطلاعه على الأوضاع المتعفنة قرر إدخال تغييرات جذرية على السياسة الفرنسية وخاصة الاقتصادية منها، وهذا بعدما رأى سلبية تطبيق قانون16جوان1851 الذي أضر بالأهالي وأجبرهم على التنازل عن ملكيتهم[5]،فقد صرح في رسالة له إلى بليسيه[6] في 6فبراير1863يقول فيها: "... و قد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا المؤرخ في سنة 1851 م يتضمن إقرار حقوق العرب في أملاكهم و حقوق الانتفاع التي كانت لهم في زمان الفتح، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتنفيذها و الآن يلزم علينا الخروج من هذا المجال المشكل الذي يحير عقل اللبيب..."،[7] فكانت نية الإمبراطور الاعتراف للمسلمين بحق الملكية المطلقة على الأرض المشاعة ريثما يتمكن من قسمتها بينهم وتعميم الملكية الخاصة فأصدر قانون22أفريل1863 الذي كان بمثابة الضربة الموجعة للاستعمار وخصوصا

---

[1] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص329.

[2] محمد عيساوي،نبيل شريخي،المرجع السابق،ص136.

[3] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص640.

[4] نابليون الثالث(CHARLES LOUIS NAPOLEON)تولى رئاسة فرنسا في 1848/12/10و هو ثالث إمبراطور فرنسي شهدت فترة حكمه حرب القرم1856/1854 فوسعت الإمبراطورية في عهده،وانهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا1870،وقع أسير في يد الألمان،ينظر: عدة بن داهة،**الاستيطان...**،ج2،الرجع السابق،ص304.

[5] ابراهيم الونيسي،**"الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري"**،أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**1830-1962**، المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص140.

[6] بليسيه (AIMABLE GEAN JACQUES PELISSIER DUE DE MALAKOFF(1794-1864)درس في الأكاديمية العسكرية شارك في حملة اسبانيا 1823وحملة الجزائر 1830أبادة قبيلة الظهرة قرب مستغانم في1845/06/18،كان عضو في مجلس الشيوخ،ينظر: عدة بن داهة،**الاستيطان...**،ج2،ص491.

[7] عبد الحميد زوزو،**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007،ص161.

المستعمرين الذين كانوا يريدون الاستيلاء على كل أراضي العرش باعتبار أن هذه الأملاك للدولة العثمانية والدولة الفرنسية أحق بإرثها وتوزيعها [1].

لكن هذا مجرد غطاء لعمليات اغتصاب منظمة،[2] هذا من جهة ومن جهة حملة الرسالة السابقة الذكر عبارة تدل على تهميش الجزائريين و هي"للأهالي تربية الخيل والمواشي والزراعات الطبيعية للأرض،وللنشاط والذكاء الأوروبيين استغلال الغابات والمناجم والري والصناعات..."،[3] ومن هذا القول نستشف النظرة الدونية والروح العنصرية التي يراها الإمبراطور في الجزائريين.

- **مرسوم السيناتوس كونسولت22أفريل1863(Sénatus cosulte):**

ويعد قانون22أفريل1863 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر نظرا لأبعاده العميقة[4] فهو يمثل من حيث الشكل ميثاقا عقاريا ليس إلا، لكن من حيث المضمون كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية،[5] انطلاقا من تحديد أراضي القبائل ثم تقسيم الأراضي على مختلف دواوير كل قبيلة وبالتالي إقامة الملكية الفردية في كل أرض دوار تتاح الفرصة لإقامتها،[6] وقد تضمن هذا القانون سبعة فصول أو مواد نذكر أهمها:

المادة الأولى:

- "أن الأراضي في تصرف أعراش الصحراء بأي حجة كان قد صار ملكها مستقبلا لأهل الأعراش...أن المعاملات والتقسيمات التي قد جرت في أمر الأراضي بين الدولة وأهل البلد الجزائرية تبقى ثابتة لا رجوع فيها".

المادة الثانية:

- أن وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الأمور التي ذكرها يشرعون فيها بلا توان يحددون الأراضي التي لأعراش الصحراء والتل وثانيا يقسمون أرض كل عرش من أعراش التل وغيرها ...القابلة للحراثة ويوزعونها على الدواير التي يشمل عليها العرش...وثالثا يقسم الوكلاء القطعة الحاصلة لكل دوار ويقدرون أقسامها لأهل الدوار وأشخاصه..."

المادة الثالثة:

---

[1] أحمد توفيق المدني،**كتاب الجزائر**،دار البصائر،الجزائر،2009،ص90.

[2] جمال قنان،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مج4،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2009،ص149.

[3] محفوظ قداش،**جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830- 1945**،تر:محمد المعراجي،منشوراتANEP،الجزائر،2008،ص164.

[4] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص336.

[5] صالح فركوس،المرجع السابق،ص108.

[6] فارس كعوان،**"وثائق السيناتوس كونسولت وأهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبيلة أولاد دراج بالمسيلة نموذجا"**،أعمال الملتقى الوطني تاريخ وأعلام الحضنة،دار الثقافة،10,11,12ديسمبر2012،ص49.

- وجاءت هذه المادة تنص على أشكال و شروط تحديد الأرض وتوزيعها بين الدوابر وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من الدولة.

المادة السابعة:

- لا يتغير قانون 16جوان1851 لاسيما فيما يخص جبر الدولة الناس بيع أملاكهم كلما تدعو المصلحة العامة[1].

وقد نتج عن هذا المرسوم ضرب الملكية الجماعية والعمل على تحويلها إلى ملكية فردية فيسهل نقلها للمعمرين(كهدف مادي).كما أثر في تفكيك وتدهور العائلات الأرستقراطية بسبب فقدان ثرواتهم وأراضيهم(هدف اجتماعي)[2] وقد تعلق أمر تطبيق مجلس الشيوخ ب6883811هكتار ومس 373قبيلة حيث تم تكوين 667دوارا وهكذا وبصفة شرعية سرقت الدولة2.520.207هكتاريعني36% من أراضيهم[3].

لقد استهدف مجلس الشيوخ أساسا تفكيك القبيلة وإنشاء جماعة محلية جديدة"الدوار"ناتجة عن بقايا القبائل المفتتة[4]،أدى هذا إلى تحويل زهاء800ألف هكتار من أراضي العرش إلى أراضي خاصة،[5] (ينظر الملحق رقم 1والملحق2)وكمثال عن خطورة السيناتوس كونسولت على الجزائريين ما صرح به أحد شيوخ هو قائد أولاد رشاش بخنشلة قائلا:"لقد هزمنا الفرنسيين في سهل سبيخ وفرضوا علينا ضريبة الحرب كل هذا لا يهم لكن إنشاء الملكية الفردية على يد الفرنسيين والترخيص لكل فرد بيع ما يحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة معناه الحكم على القبيلة بالموت فبعد عشرين سنة من تنفيذ هذه الإجراءات سيؤدي لا محال إلى زوال قبيلة أولاد رشاش..."[6].

- **مرسوم26جويلية1873(قانون وارني)[7]:**

تعد سنة1871 منعرجا حاسما في التاريخين الجزائري والفرنسي فعلى مستوى الجزائر شكل هذا التاريخ فشل مقاومة المقراني

---

[1] Bulletin officiel du gouvernement général de algerie,année,Alger,1863,p131-133.

[2] مصطفى عبيد،**الفكر الاستعماري السانسيموني بمصر والجزائر1833-1870**،دار المعارف الدولية،الجزائر،2013،ص152.

[3] محفوظ قداش،المرجع السابق،ص165.

[4] عدي الهواري،المرجع السابق،ص65.

[5] فارس كعوان،المرجع السابق،ص52.

[6] أحمد حسين سليماني،**"نزع الملكية العقارية للجزائريين1830-1871"**،**مجلة المصادر**، ع 6،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،مارس2002،ص112.

[7] فارني أوغست ايبرت(AUGUST HUBERT WARNIER)1810/1875طبيب،سياسي،سانسيموني فرنسي،نائب عن الجزائر 1871/1875تخرج من المستشفى العسكري بمدينة ليل 1832،أرسل إلى وهران لمعالجة مرض الكوليرا سنة1834اهتم بالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال ،أحد أعضاء اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين،ينظر: عدة بن داهة،ج2،المرجع السابق،ص506.

والتي أدت إلى تسريع مصادرة أراضي جديدة لصالح الاستعمار،[1] كان بحاجة لها خصوصا بعد تضاعف حركة هجرة الأوروبية من الألزاس،أما على المستوى الفرنسي فكانت الهزيمة النكراء أمام بروسيا سنة1870 والتي كانت السبب في هذه الهجرة،فبلغت مساحة الأراضي المصادرة 611130هكتار[2].

في ظل هذه الظروف وتجاوزا لعراقيل مجلس الشيوخ الذي سمحت إجراءاته بتحديد أراضي القبائل، لكن في نفس الوقت كان تطبيقه متعثر وعشوائي حال دون إثبات ملكية الأفراد هذا من جهة من جهة أخرى وكرد فعل على الجهاد القبلي الطرقي (المقراني والحداد)صدر قانون المعمرين أو قانون وارني1873 الذي صرح صاحبه بمايلي:"إننا نفرق بين الحالة الشخصية والحالة المدنية لمسلمي الجزائر،إننا نحترم كل ما يتعلق بحرية التفكير والدين والحياة الخاصة للعائلة لكننا نعتبر من واجبنا الاعتناء بالحالة المدنية وخاصة ما يتعلق بالمصالح العقارية التي يجب إخضاعها للتشريع الفرنسي..."[3].

نفهم من هذا التصريح أن وارني جاء بمبدأ فرنسة الأراضي الجزائرية وبالتالي وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها مهما كانت صفة مالكيها وبهذا سيقضي على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية أي أنه أخضع بشكل تام تسيير الملكية للقانون الفرنسي و طبقا للمادة الأولى من هذا القانون[4] نصت على:"أن تنظيم الملكية العقارية في الجزائر،الاحتفاظ بها،النقل التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية،مهما كان المالك. تنظم بواسطة القانون الفرنسي "وفي هذه الحالة يكف أن يطالب أحد أفراد القبيلة بنصيبه في الأرض حتى تتحول الملكية من صفتها الجماعية إلى الفردية ومن ثمة يسهل بيعها للمعمرين وعليه تم ربط الاقتصاد الزراعي الجزائري بالمنظومة الاقتصادية الفرنسية لصالح الاقتصاد الفرنسي[5].

إذن هدفت الادارة الاحتلالية عن طريق هذا القانون إلى إقامة ملكية فردية داخل الملكية الجماعية وبالتالي القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية[6].

---

[1] ربما تكون فرنسا هي التي دفعت بالمقراني إلى الثورة وذلك من خلال تقزيمها وتهميشها له بحصر امتيازاته بهدف مصادرة الأراضي التي كانت بحاجة لها وبهذا تخلصت منه وحققت هدفها.

[2] يحيى بوعزيز،**ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام1871**،عالم المعرفة،الجزائر،2009،ص313-315.

[3] ناصر الدين سعيدوني،**الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،2000،ص29،ينظر:محمد الطيب،المرجع السابق،ص195.

[4] عدة بن داهة،**"الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1873"**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة الجاهدين،الجزائر،2007،ص149.

[5] صالح عباد،**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1830-1900**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984،ص79،ينظر:بن داهة عدة،المرجع السابق،ص150.

[6] رحيم محياوي،**الاستيطان والتوطين:الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**،منشورات جامعة برج باجي مختار،عنابة،2006،ص30.

لقد مس هذا القانون:

- الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعملية التجميع أو الحصر.
- الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط والإداريين والتي لا تستدعي الضرورة تحديد سندا
- الأملاك العقارية التي جرى عليها تطبيق مرسوم21 /1846/07 أو هي معفاة منه، وبخصوص الميراث يتم تطبيق القانون الإسلامي[1].

نتج عن هذا القانون أن استقرت المصادرة من 1880الى 1908 على 450823هكتار لصالح المعمرين لتصل في أقل من30سنة إلى مليون هكتار من1871الى1898 كما ارتفع الاستيطان الريفي من119ألف نسمة عام 1871الى200ألف نسمة عام 1900[2].

- **مرسوم أفريل 1887:**

تحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون و الأوروبيين و إتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون1873وتعديله لخدمة المعمرين[3]،فكان قانون1887 بمثابة تكملة قانونية و توطئة استدراكية ضرورية لفهمه،[4] وبمقتضى هذا القانون أصبحت الدولة هي التي تحدد الأراضي التابعة لكل دوار وهي تقوم بتقسيم الأراضي بين الأفراد والعائلات وبهذه التشريعات الهادفة سوف تطال يدها كل المناطق في الجزائر لتحولها لصالح المستوطنين،[5] وذلك تطبيقا لقانون 1863 ولهذا غالبا ما يشار لقانون1887 بمجلس الشيوخ الصغير[6].

وتضمن هذا القانون عدة إجراءات نذكر منها:

- عملية تحديد أراضي القبائل والدواوير التي سنها القرار المشيخي 1863 والتي أهملت عام 1870 أعيد العمل بها.
- عمليات بيع ملك المشاع و التنازل بالمزاد العلني وتجزئة الميراث تخضع لقانون1873.
- السماح للأوربيين ولليهود فيما بعد بحق الحصول على عقار داخل أراضي العرش وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية [7].

---

[1] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص150.

[2] رحيم محياوي،المرجع السابق،ص30.

[3] عدة بن داهة،**"أبعاد التشريعات العقارية بالجزائر وفي ضوء قانوني 18887/04/28و1897/02/16"**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة الجاهدين ،الجزائر،2007،ص225.

[4] شارل روبير أجيرون،**الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**،ج1،تر:م حاج المسعود،أ.بكليي،دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007،ص170.

[5] عمار بوحوش،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1997،ص168.

[6] الجيلال صاري،المرجع السابق،ص71.

[7] عدة بن داهة،**الاستيطان...،ج1**،المرجع السابق،ص376-377.

لقد أدى هذا القانون إلى القضاء على النظام التملك التقليدي الذي يتلاءم ووضعية القبيلة من خلال إخضاع أراضي الأعراش للبيع والتملك الفردي،وفتح الباب على مصرعيه لعمليات المضاربة لصالح الأوروبيين فتمت بين سنتي 1885-1889 ما يقارب 1087عملية بيع وشراء للأراضي القبلية،666عملية استيلاء على الأراضي و343عملية بيع وفقا للقانون المدني الفرنسي إن تعذر تقسيم العقار،[1] وهكذا قامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح مابين 4و5آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وخماسين، وحصل المعمرون على الأراضي بأثمان بخسة على سبيل المثال في منطقتي وهران والجزائر الوسطى والشرق وانتزع من أهالي الشلف نتيجة المضاربة ما بين6الى8ألف هكتار[2].

وعليه كان قانون1887 أشد عنفا على الجزائريين وأكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي من الجزائريين إلى المعمرين وبالتالي تدعيم وتنشيط التعمير الرسمي الذي عزمت السلطات على انجازه،غير أنه لم يف بالغرض المطلوب لذلك سن قانون آخر في 16فيفري 1897 للدفع بالتعمير إلى الأمام[3].

مرسوم 16فيفري1897:

لما وجدت السلطات الفرنسية صعوبة في تحقيق قانون 1887وذلك يرجع للتقنية المتبعة التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة ،وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري وفي خطوة منها لإدخال إصلاحات على قانوني 1873و1887لجأت لسن قانون جديد،[4] في 16فيفري 1897الذي جرى إعداده إلى حد ما لحماية ملكية الأهالي،لكن تم تفسيره على نسق آخر وهو "أنه بنفس القدر من الضرر بالنسبة للمسلمين الذي سببه لهم قانون1873"وهذا باعتراف من مدير الشؤون الأهلية بأنه كان يقوم من خلال التطاول على أراضي العرش وذلك بتعجيل عملية تجريد القبائل من أراضيها[5].

وقد ظهر قانون1897 للنور بعد أن استند على مشروع تم إنجازه من قبل لجنة **كولان**(COLIN)وتبنى أعضاء الغرفة المشروع الذي تحول إلى قانون كما أسلفنا الذكر في 1897/02/16[6].

وقام هذا القانون بعملية جديدة ترجمت على أرض الواقع عن طريق التحقيقات الجزئية[7] التي شملت كامل ربوع الوطن الجزائري بما في ذلك الجنوب وهو يمثل نوعا من التطهير لأراضي العرش والملك وذلك بإجراء

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،**الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص29.

[2] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص54.

[3] ابراهيم مياسي،**"الاستيطان الفرنسي في الجزائر"**،**مجلة المصادر**ع5،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2001،ص121.

[4] عدة بن داهة،**"أبعاد التشريعات..."**،المرجع السابق،ص229.

[5] شارل روبير أجيرون،**تاريخ الجزائر المعاصر:من انتفاضة1871الى اندلاع حرب التحرير1954**،تر:جمال فاطمي وآخرون،مج2،شركة دار الأمة،الجزائر،2008،ص229.

[6] عدة بن داهة،المرجع السابق،ص229.

[7] ويقصد بالتحقيق الجزئي التأكد من تصفية أرض العرش من جميع الحقوق المخفية التي تشغل هذه الأرض من ديون وغير ذلك،والتحقق أيضا من أن الشاغل لها كان واضعا يده عليها منذ أجيال حتى يتمكن من تملكها للمزيد ينظر:

التحقيقات الجزئية ثم تسليم العقود للملاك،[1] وهكذا يكون قانون 1897قد حدد مسألة التمييز بين أراضي العرش وأراضي الملك التي أهملت في قانوني 1873و1887،[2] وبموجب هذا القانون تواصلت عملية التمليك الفردية وفرنسة الأراضي وتسهيل الصفقات العقارية فقد باع المسلمون من1900الى 1919ما قدره 734.440هكتار للأوروبيين واشتروا منهم265.441هكتار أي أنهم تخلوا عن ملكية 468.999هكتار هذا فيما يخص المبيعات المصرح عنها لأنه لم يصرح عن متوسط 10%من المبيعات.[3]

ما يمكن استقراؤه من التشريعات العقارية الفرنسية أن السلطات فهمت أنها لا تستطيع تثبيت أقدامها في الجزائر إلا من خلال اختراق الأرض بتأسيس الملكية الفردية وبالتالي ضرب وحدة القبيلة ورسم مخطط للاستيطان الأوروبي وبهذا تسهل عملية الاستثمار الرأسمالي،ورغم هذا ظلت بعض التشريعات حبيسة الورق ولم تجسد في أرض الواقع بل إن بعضها مثل التناقضات التي كانت موجودة في مبادئ التشريعات الفرنسية.

2. مصير الأوقاف والمؤسسات الدينية:

كانت توجد عشية الاحتلال نوعين من الأوقاف، العامة وتشمل:أوقاف مكة والمدينة،وسبل الخيرات،والأشراف،المساجد،الزوايا،بيت المال،أوقاف المرابطين،والأندلسيين[4] وهي ذات طابع جماعي ومداخيل محددة،وأوقاف خاصة تشمل:أوقاف الشيخ الثعالبي و الجامع الكبير،أوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب والجبانات فكل منها له وقفه الخاص[5].

لقد أبدى الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى نيته في الاستحواذ على أموال الأوقاف رغم المواثيق والعهود التي أعطاها بشأن الحفاظ على هذه الأموال،[6] فقد جاء في البيان أو المنشور الذي تم توزيعه قبل الحملة الفرنسية على الجزائر بلسان دوبورمون"...وإني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضركم لا في مالكم ولا في أعيالكم ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم...يبقى على ما هو عليه...فآمنوا بصدق كلامي ثم إننا نضمن لكم أيضا ونعدكم وعدا حقيقا مؤكدا غير متغير أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن عليه..."[7](ينظر الملحق رقم4) وكذلك نص البند الخامس من معاهدة الاستسلام على حرية العمل بالدين الإسلامي وعلى احترام الممتلكات لكن هذا بقي

جلول شيتور،**"العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية"**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005. منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007،ص214.

[1] جلول شيتور،نفسه.

[2] عدة بن داهة،**"أبعاد التشريعات"...**،المرجع السابق،ص230.

[3] شارل روبير أجيرون،**تاريخ الجزائر...**،المرجع السابق،ص229.

[4] HamedBouderbah,**Réflexions sur la colonie d'alger,Revue africaine**, Volume57,Alger,1913,P240-241.

[5] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر...**،ج5،المرجع السابق،ص153.

[6] عبد الرحمان الجيلالي،**تاريخ الجزائر العام**،ج4،شركة دار الأمة،الجزائر،2010،ص51.

[7] M.BRESNIER, **Proclamation en arabe, Revue africaine**, Volume6,Alger,1862,P154.

حبرا على ورق لأن الفرنسيين خرقوا كل هذا واستولوا على أماكن العبادة والأوقاف والزوايا ونبشوا حتى القبور وأخذوا عظام الموتى لصنع السكر والسماد[1].

ورأت السلطات الفرنسية في مؤسسات الأوقاف أحد العقبات الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى،فنظام الأوقاف في نظر سلطات الاحتلال الفرنسي يتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري، وذلك لكون الوقف كان في حد ذاته جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين، وهذا ما دفع قادة الجيش الفرنسي للعمل على مراقبة المؤسسات الوقفية وتصفيتها، والاستيلاء عليها باعتبارها أحد العوائق التي كانت تحول دون تطور الاستعمار الفرنسي[2].

وكان الدافع من استيلاء الاستعمار على الأوقاف كما أشار الدكتور سعد الله–رحمه الله–هو تضخيم ودعم ميزانية الدولة الفرنسية،[3] و من جهة أخرى قدر القادة العسكريون خطورة بقاء هذه الأوقاف بأيدي أصحابها لأنها تساعد على قيام الثورة ضد الاحتلال وهذا التفكير في محله نظرا لدعم الجمعيات والطرق الصوفية لجل الثورات،[4] ولهذا عملت السلطات جاهدة على إصدار مراسيم تنص على انتزاع أملاك الأوقاف.

أهم التشريعات الفرنسية للقضاء على الأوقاف:

ونذكر منها:

- **8سبتمبر1830**:قضى هذا المرسوم بمصادرة الأوقاف الإسلامية للإستيلاء عليها بما في ذلك أوقاف مكة والمدينة[5]،وقد لاقى هذا المرسوم احتجاجات من مفتي وعلماء المدينة على اعتبار أن هذه الأملاك غير تابعة للأتراك[6].

- **7ديسمبر1830**:بعد ثلاثة أشهر أصدر كلوز يل هذا المرسوم ليتم بمقتضاه إلحاق الأوقاف بأملاك الدولة (domaines)،[7] وتوزيعها على المعمرين الفرنسيين[8].

- **25أكتوبر1832**: بدأت خطة الإدارة الفرنسية لتصفية الأوقاف في 25 أكتوبر 1832م حين تقدم المدير العام لأملاك الدولة بمخطط عام لتنظيم الأوقاف إلى المقتصد المدني، ثم تطور هذا المخطط ليأخذ

---

[1] خديجة بقطاش،**الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871**،(د-م)،الجزائر،1977،ص20.
[2] ناصر الدين سعيدوني،**دراسات أبحاث...**،المرجع السابق،ص165.
[3] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ...**،ج5،المرجع السابق،ص158.
[4] خديجة بقطاش،المرجع السابق،ص23.
[5] M,M,Aumerat,Ibid ,P170. عبد الرحمان الجيلالي،المرجع السابق،ص53،ينظر:
[6] خديجة بقطاش،المرجع السابق،ص23.
[7] موسى عاشوري،**"أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف"**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005. منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص77.
[8] ابراهيم البيومي غانم،المرجع السابق،ص635.

شكل تقرير مفصل حول المؤسسات الوقفية في نهاية 1838م وبذلك أمكن للسلطات الفرنسية بالجزائر فرض رقابتها الفعلية على الأوقاف وتشكيل لجنة تسيرها تتألف من الوكلاء الجزائريين برئاسة المقتصد المدني الفرنسي، الذي أصبح يتصرف في 2000 وقف موزعة على 200 مؤسسة ومصلحة وقفية[1].

- **31أكتوبر1838**:صدر هذا المرسوم لتأكيد سابقيه بإطلاق يد السلطة الاحتلالية لتسرف في الأوقاف بحسب أهوائها،ثم تلاه المنشور الملكي المؤرخ في21أوت1839الذي صحح وأثبت جميع القرارات التي سبقته،وقسم أوقاف إلى أملاك الدولة،والأملاك المستعمرة،والأملاك المحجوزة[2].

- **1أكتوبر1844**:صرح هذا القرار بأن الأملاك الوقفية فقدت حصانتها وأصبحت خاضعة للمعاملات العقارية الأمر الذي سمح للمعمرين بالحصول على أراض شاسعة خصوصا التي تقع بضواحي المدن الكبرى كسهل متيجة[3].

- **30أكتوبر1858وقانون وارني1873**: جاء هذا المرسوم لتوسيع صلاحيات القرار السابق وأخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح بامتلاك الأوقاف وتوريثها، وأعقب هذا الإجراء القرار الأخير الذي عرف بقانون 1873م، والذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوربي في الجزائر والقضاء على المقومات الاقتصادية والأسس الاجتماعية للشعب الجزائري[4].

وبأشراف السلطة الفرنسية على أملاك الأوقاف تحصلت على أموال غزيرة في ظرف قصير جدا من1838الى1939 حيث عرفت ومداخيل الأوقاف زيادة كبيرة كما هو موضح في الشكل[5]:

أعمدة بيانية توضح زيادة مداخيل الأوقاف بالفرنك من1838-1939.

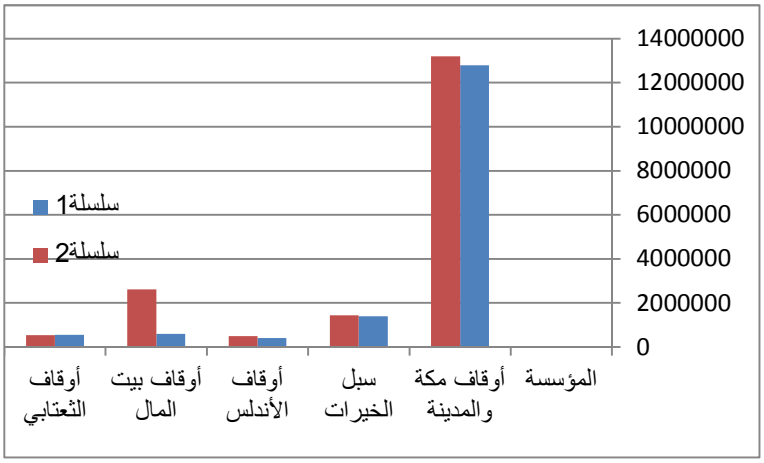

[1] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،167.
[2] موسى عاشوري،المرجع السابق،ص79.
[3] رابح كنتور،**"أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة والاستيلاء على الملكية"**،**حولية المؤرخ**،ع6،دار الكرامة للطباعة والنشر،الجزائر،جويلية2005،ص280.
[4] ناصر الدين سعيدوني،**دراسات وأبحاث...**،المرجع السابق،ص168.
[5] البيانات مستقاة من:أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر...**،ج5،المرجع السابق،ص164.

وقد بلغت الأراضي الموقوفة في الجزائر نصف الأراضي الصالحة للزراعة ووصل عدد الأماكن الدينية سنة1830الى176مؤسسة.

يضاف إلى ذلك عدة عقارات لصالح الحرمين الشريفين،[1] وتحدث الوثائق عن الأملاك الكثيرة التي كانت تابعة لمؤسسة الأوقاف سواء في الجزائر العاصمة وضواحيها أو في أنحاء الوطن حيث يذكر جراردين مدير أملاك الدولة في تقرير له سنة 1831أن هذه الهيئات كانت تملك1400عقار في العاصمة وأن عدد العقارات المستولى عليها في مدن عنابة قسنطينة وهران بلغت3697عقار علما أن الفرنسيين لم يسجلوا كل شيء بسبب إتلاف الوثائق والسندات عشية الاحتلال وتدمير المعالم الدينية وحجزها[2].

وبالموازاة وتزامنا مع صدور المراسيم السابقة الذكر قامت الادارة الفرنسية بالاستيلاء على البنايات الدينية فكانت بعض المساجد ذات شهرة وقيمة علمية كبيرة في العهد العثماني،[3] عرفت اثر الاحتلال الفرنسي حالات متعددة من الهدم، والاستيلاء على محتوياتها وبيعها في شوارع العاصمة،ومساجد أخرى حولت إلى كنائس وثكنات عسكرية ومراكز صحية وصيدليات ومخازن للأسلحة وأخرى عطلت عن غرضها وقد صرح أحد المسؤولين الفرنسيين"أن جميع المساجد والمؤسسات الخيرية والأوقاف ملك للدولة الفرنساوية"[4].

وهكذا بدأت البنايات في التقلص فيذكر أوميرا أن العاصمة تحتوي على13مسجدا كبير و100مسجدا صغيرا كان لابد من تهديم بعضها لفتح طريق جديد وتوسيع القديمة وكان حلمهم إنشاء مكان للحكومة والهدف هو مسجد السيدة،وتم تحويل32مسجدا للخدمات العمومية ونجد في دراسة أوميرا أنه يصف المساجد بالتفصيل والحالة التي آلت إليها من التدمير والتدنيس نورد بعضها:مسجد ستنا مريم،مسجد الرحبي(بلغت أوقافه 586فرنك ستة1834)، مسجد علي بتشين (بلغت أوقافه 1.610.1834فرنك سنة1834) مسجد سيدي بتق،سبت الحوت...الخ إضافة إلى هناك الزوايا والقباب والجبانات فمصيرها مثل المساجد منها:زاوية العباسي،سيدي أحمد عبد الله،سيدي عامر والتونسي، وزاوية الكشاش ،قبة سيدي الجمعي،وسيدي سالم،...[5].

---

[1] ابراهيم البيومي غانم،المرجع السابق،ص146.

[2] محمد البشير الهاشمي المغلي،**"التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي"**،**مجلة المصادر**،ع6،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،مارس2002،ص166.

[3] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ...**،المرجع السابق،ص12.

[4] محمد السعيد قاصري،**"موقع المسجد في المشروع الثقافي الاستعماري1830-1900"**،**مجلة المعيار**،ع10،كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية،قسنطينة،الجزائر،سبتمبر2005،ص166-167.

[5] M,M,Aumerat.Ibid,P177-191, ينظر أبو القاسم سعد الله،**تاريخ...**،المرجع السابق،ص18-20,

.

ويذكر دوفو(devoux) في دراسة له عن البنايات الدينية إحصاءات في هذا الشأن:في 1830احتوت الجزائر على 13 مسجدا كبير، 109 مسجدا صغيرا ،32 مصلى ،و12 زاوية، منها 176 مكرسة للعبادة،وفي1862بقي 9مساجد كبيرة و19صغيرة،15مصلى،5زوايا[1].

نستنتج من خلال الترسانة القانونية(؟) التي فرضتها الادارة الفرنسية على الأوقاف ومختلف الانتهاكات الممارسة على البنايات الدينية أنها شكلت اختراق للمجتمع أدى إلى انعكاسات خطيرة عليه ومن جهة أخرى أدخلت الأوقاف في الدورة الاقتصادية ذات النمط الرأسمالي لخدمة المصالح الفرنسية.

3. الاقتصاد الجزائري في ظل السياسة الفرنسية:

الشركات الرأسمالية وتثبيت الاستيطان:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تحول رهيب بعد الاحتلال الفرنسي نتيجة التشريعات القانونية التي فرضتها الادارة الفرنسية لصالح الأوروبيين بتشجيعهم على الاستيطان. فمنحتهم الجنسية الفرنسية وقدمت لهم المساعدات و الأراضي وخفضت الضرائب لكل أوروبي يرغب في الاستقرار بالجزائر،[2] ولقد بدأت حركة الاستيطان مع الحملة الفرنسية على الجزائر منذ بدايتها، ومن مشجعي هذه السياسة نجد أونفونتان[3] الذي أكد على ضرورة تهجير الفلاحين والتجار وصناعيين ورجال العلم والفن، وقد تقدم بدعوة إلى الادارة جاء فيها"ولا بد أن نعمل المستحيل من أجل تأسيس قرى أوروبية في الجزائر ونتولى نحن إدارتها" وهذا بهدف ربط الجزائر بفرنسا ربطا وثيقا من خلال استقدام العائلات الأوروبية لممارسة النشاطات المختلفة سواء في الريف أو المدينة[4].

وقد تقرر تهجير مائة ألف أوروبي سنة1852،بحيث اعتمد المجلس الوطني الفرنسي50مليون فرنك لإنشاء مستعمرات استيطانية، وتم تخصيص من2الى 20هكتار من الأراضي ومنازل وحيوانات وآلات وبلغ عدد القرى الاستيطانية 68قرية خلال 1851-1857،ومالت حكومة الإمبراطور إلى تجسيد هذه السياسة الاستيطانية بواسطة الرأسماليين الكبار والشركات الرأسمالية الكبيرة[5]التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة للمهاجرين،فحصلت 51شركة رأسمالية متوسطة على 50ألف هكتار خلال10سنوات كما حصل المهاجرون الأوروبيون على250هكتار وارتفعت أعدادهم في المناطق الداخلية189ألف[6].

---

[1] Devoux,"**Les édifices religieux", Revue africaine**, Volume6,Alger,1862,P372.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص31.

[3] بارتيليمي بروسبير أنفونتان(Barthélémy Prosper Enfantin) ولد1796 درس بالمدرسة المتعددة التقنيات(فرنسا)وتخرج مهندسا درس الأثنولوجيا ،اعتنق الذهب السانسيموني ينظر:مصطفى عبيد،**"أونفونتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر1839-1841"**،**مجلة الآداب والحضارة الإسلامية**،ع15،الجزائر،جوان2012،ص301.

[4] نفسه،ص304-305.

[5] يحيى بوعزيز،**موضوعات وقضايا...**،المرجع السابق،ص502.

[6] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص18.

وتبعا لهذا نالت الشركة السويسرية جنيفوار(genevoise) على20ألف هكتار من أراضي في ضواحي سطيف وكان رأس مالها3ملايين فرنك ورفع الى5ملايين فرنك،وتحصلت الشركة الجزائرية العامة على100ألف هكتار سنة 1865بايجار فرنك واحد للهكتار،[1] كما حصلت جمعية الغابات 160ألف هكتار من أراضي الغابات مدة50سنة غير أنها باعت امتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا،وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على 600ألف هكتار وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار،[2] وكانت هذه الشركات تتجنب اليد العاملة الأوروبية نظرا لشروطها المتشددة وتوجهت نحو اليد العاملة المحلية التي تمت مصادرة أراضيها[3].

أدت سياسة التوطين هذه إلى تزايد أعداد الأوروبيين بالجزائر فتعددت مستعمراتهم السكنية وبلغت مع مطلع القرن العشرين217مستعمرة واستقر ربع مليون من مهاجري أوروبا ما بين1870-1900 والجدول التالي يوضح هذا التزايد[4]:

جدول يوضح تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر من1831-1931.

السنة	عدد الأوروبيين بالنسمة	السنة	عدد الأوروبيين بالنسمة
1831	600	1871	225000
1832	5341	1881	376000
1836	25000	1891	460000
1841	45000	1901	576000
1851	145000	1920	725000
1861	200.000	1931	833359

النشاط الفلاحي:

تميزت الحياة العامة في الجزائر أثناء الاحتلال بثقافتين مختلفتين حتمت تطبيق نظامين فلاحيين[5] الأول خاص بالأوربيين والثاني بالأهالي ويرتكز هذا الأخير على الإنتاج الزراعي والرعوي الخفيف والتوسعي الذي يستوجب توفر مساحات شاسعة و بسبب الأساليب التقليدية المعتمدة من طرف الفلاحين التي بدورها جعلت المردود الزراعي والرعوي محدود إلى أقصى مستوى(ينظر الفصل الأول)،فلم يكن مردود الهكتار الواحد

[1] محمد عيساوي،نبيل شريخي،المرجع السابق،ص139-140.
[2] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص19.
[3] الجلالي صاري،المرجع السابق،ص32.
[4] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص31-32.
[5] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص39.

يتجاوز 5أو6قنطار في الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة والمتوفرة على إمكانية السقي،[1] إضافة إلى أن حوالي30%من الجزائريين لا يمارس الفلاحة إلا على مساحة 10هكتارات بحكم محدودية الإمكانيات،ويرى غيسلان مولار(Ghislaine Mollard)أن الجزائري محكوم بالثقافة الإسلامية التي تفرض عليه القناعة وبالتالي الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي وفي مقدمته الحبوب[2].

وساهم النمط الأوروبي في زعزعت الصورة التقليدية للاقتصاد الجزائري بسبب الاعتماد على آليات الربح السريع والتسويق، حيث اضطرب هذا الأخير اثر أولى المصادرات للأرض وحشر السكان وغلق مداخيل الغابات التي تعود عليها الأهالي باتخاذها مراع صيفية ومناطق زراعية كثيفة،وكان أثر الاضطراب في 1860 محدود ثم تحول إلى واقع من خلال استمرار مصادرة الأراضي الخصبة وترك البور للأهالي،الذين قاموا بدورهم في محاولة منهم لتكيف مع الواقع الجديد بتكثيف أساليب الإنتاج الزراعي عن طريق توسيع الأراضي المحروثة لتشمل قسما من المراعي والتي شكلت تهديدا على قطعان الماشية،[3] ثم إن الادارة منعت الأهالي من الرعي في الغابات،الشيء الذي أدى إلى تقلص أعداد القطعان[4].

وفي المقابل نجد الفلاحة الأوروبية وهي تعتمد على رؤوس الأموال الضخمة والبنوك والجمعيات المختلفة والشركات التي تمدها بكل ما يلزمها،[5] ولإنجاح السياسة الزراعية التي انتهجها الفرنسيون تم تقديم المساعدات للمزارعين الأوروبيين لاقتناء الآلات الحديثة، وأجريت تجارب على التربة لتحسين الإنتاج وزيادة كميته،[6] و ذلك بناءا على توصيات أوربان بضرورة تهيئة الأرض للفلاحة والعمل على زيادة المساحة الصالحة للزراعة، وأيد الحكومة في تجفيف المستنقعات وهد سفوح الجبال "وأشار إلى أن الادارة الفرنسية تحدث تغييرات جديدة في استغلال الغابات استخراج المياه وبناء السدود وإقامة السكك الحديدية..."وعليه تم استصلاح العديد من الأراضي (سهل متيجة،مناطق في بوفاريك(حوش غيلان،مستنقع كوساكي)مستنقع عين البيضاء بوهران...)،[7] وأتبع أسلوب الزراعة المتعاقبة والزراعة الجافة في الجهات المتميزة بتذبذب سقوط الأمطار وصاحب هذا انتقاء البذور واستعمال السماد الكيماوي مما انعكس إيجابا على الزراعة[8].

اشتهر القطر الجزائري بإنتاج الحبوب بحيث ينتج سنويا 20مليون قنطار إلا أن السنوات تختلف اختلاف كبير في الإنتاج،[9] نظرا لخضوع هذه الزراعة للمؤثرات الطبيعية وفي مقدمتها الجفاف،[10] فزراعة الشعير

[1] شارل روبير أجيرون.**المسلمون...**،ج1،المرجع السابق،ص671.
[2] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص39.
[3] شارل روبير أجيرون،**المسلمون...**،ج1،المرجع السابق،ص642.
[4] شارل أندري جوليان،المرجع السابق،ص326.
[5] أحمد توفيق المدني،**كتاب الجزائر**،المرجع السابق،ص476.
[6] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص35.
[7] مصطفي عبيد،**الفكر السانسيموني...**،المرجع السابق،ص160-161.
[8] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص35.
[9] أحمد توفيق المدني،،المرجع السابق،476.
[10] أحمد توفيق المدني،**هذه هي...**،المرجع السابق،ص113.

تشمل على نحو 1300000هكتار،والقمح الصلب 100000هكتار،والأهالي ينتجون سنويا نحو6500000قنطار من الشعير و4000000قنطار قمح،في حين ينتج الأوروبيون من الصنف الأول مليون قنطار ومن الثاني مليونين ،أما القمح اللين فيستغل الأوروبيين مساحة280000هكتار وينتجون منه مليوني قنطار مقابل نصف مليون قنطار للجزائريين،وكذلك القصبة أو ما يعرف بالخرطال فيبذر على مساحة 250000هكتار وتنتج كل سنة 1500000قنطار،وتصدر الجزائر من الحبوب نحو1200000قنطار قمح،و800000قنطار شعير...الخ[1].

للإشارة،والى غاية 1890كانت الزراعة الأهلية أحادية المحصول تعتمد على الحبوب أساسا والتي كانت مخصصة للاستهلاك المحلي، زيادة على ذلك فأن المساحات المخصصة للحبوب كانت في تقلص متواصل من2.4420679هكتار سنة1890الى2.3910236هكتار سنة1900[2].

في حين نجد بعض من التقدم أحرزته الحبوب التي أدخلها الأوروبيون للجزائر كالقمح اللين والشوفان لكنها بقية تعد من الكماليات وتحتل مساحة محدودة،[3] في حين نجد الكروم وهو ثروة الاستعمار في الجزائر يشمل مساحة 134000هكتار بوهران و90000بالجزائر و14000بقسنطينة وتنتج منه الخمور بمعدل 10ملايين في السنة،والجزائريون لا يشاركون في غرس وعصر الكروم لحرمة ذلك في الدين[4].

وأهم الأشجار المثمرة في الجزائر الزيتون وعدد أشجاره 9ملايين يملك منها المستعمر 3ملايين من أحسنها موقعا و أكثرها إنتاجا،أما عن النخيل فهي ثروة الجنوب حيث تشمل الجزائر على نحو 5500000نخلة مثمرة و تنتج حوالي 1500000قنطار من التمر تصدر منه 150000قنطار نحو الخارج وغيرها من الأشجار المثمرة[5].

أما عن الماشية فهي من أغزر الموارد في القطر الجزائري إلا أنها تتأثر كثيرا بحالة الجفاف والظروف الطبيعية كما ذكرنا سابقا،و مس كذلك بتربية الحيوانات الاستيلاء على المساحات الفلاحية والغابات وأراضي المرور من طرف الادارة الفرنسية،وتعتبر الجزائر بلد الخروف فضمت 8ملايين من الخرفان سنة1865و7.7ملايين سنة 1885و6.3سنة1900ونظرا لزيادة عدد السكان فقد كان يملك كل فرد عربي 3خرفان سنة1887وخروف ونصف سنة1900[6].

وقد لفتت مؤسسة المكاتب العربية سلطتها العليا حول الخطر الذي كان يهدد الثروة الحيوانية نتيجة الأوبئة وظاهرة الجفاف ونوهت إلى ضرورة تزويد الأهالي بالأعلاف والاصطبلات لحمايتها قصد استفادة

[1] أحمد توفيق المدني،**كتاب...**،المرجع السابق،ص476.
[2] شارل روبير أجيرون،**المسلمون...**،ج2،ص304.
[3] نفسه،305.
[4] أحمد توفيق المدني،المرجع السابق،ص477.
[5] نفسه،ينظر:أحمد توفيق المدني،**هذه هي...**،المرجع السابق،ص116-120.
[6] أحمد مهساس،**الحقائق الاستعمارية والمقاومة**،وزارة المجاهدين،دار المعرفة،الجزائر،2007،ص168.

الاستعمار منها،[1] وأكد توفيق المدني أنه لو وجدت الماشية عناية أكثر لكانت أعظم ثروات الأهالي و الأوروبيين خاصة المياه أوقات الجفاف،إضافة إلى الأغنام يوجد البقر والخيل والبغال...والجدول التالي يوضح أهم الحيوانات التي يملكها الأهالي والأوروبيين خلال السنوات الاعتيادية[2]:

جدول يوضح المواشي التي يملكها السكان الجزائريين والأوروبيين خلال السنوات الاعتيادية.

النوع	الأهالي	الأوروبيين	المجموع
البقر	850000	150000	1000000
الخيل	140000	60000	200000
البغال	100000	50000	150000
الحمير	270000	10000	280000
الخنزير		100000	100000
الغنم	7500000	500000	8000000
الماعز	3900000	100000	4000000
الجمال	200000		200000

فيما يخص الفلاحة الأوروبية فبالرغم من الإمكانيات الموفرة لها فإنها لم تعرف تطورا إلا بعد سنة1840،ويرجع هذا التأخر كون السياسيين الفرنسيين فكروا في الاحتفاظ بالجزائر كموقع جغرافي واستغلال ثرواتها وتصديرها لفرنسا ولم يهتموا بتطوير الفلاحة،من جهة أخرى ترددوا في كيفية حكمها والنظام السياسي الذي يتبعونه فرغم المصادرات التي قاموا بها ظلت الفلاحة على حالها،وبفضل سياسة بيجو(1847-1840) وما أصدره من قوانين واهتمامه بقطاع الفلاحة بإسنادها للعسكريين عرف الإنتاج تطورا ملحوظ بصدور قانون26أفريل1851الذي نص على منح القروض للمعمرين ملاك الأراضي،إلى جانب استثمارات الشركات الأجنبية في هذا القطاع وكذا قيام السلطات ببناء الطرقات والسدود،وإنشاء السكة الحديدية[3].

[1] صالح فركوس،**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844-1871**،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،2006،ص209.
[2] أحمد توفيق المدني،**كتاب...**،المرجع السابق،ص479-480.
[3] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص40-41-42-43.

التجارة والصناعة:

كانت التجارة محدودة لمحدودية المواصلات واعتمادها على مواد حرفية تقليدية وكما ذكرنا سابقا عدم وجود انسجام مع الجهاز الإداري العثماني الذي عمل على تشجيع تجارة الأجانب على حساب الجزائريين،[1] ومع ذلك كانت التجارة رائجة ومزدهرة قبل الاحتلال[2].

عملت فرنسا على جعل الجزائر سوقا لمنتجاتها المصنعة ومصدرا للتزود بالمواد الأولية والغذائية،ولتحقيق هذا فرضت رسوم جمركية عالية على السلع الأجنبية للدول الأخرى بالمقابل إعفاء الواردات الفرنسية منها ونقل صادرات الجزائر دون رسوم جمركية،[3] وبالموازاة مع هذه السياسة كانت القروض منعدمة في الجزائر بصفة رسمية،وكان المال لا يوجد إلا بواسطة الصيارفة الذين يتقاضون10الى12%وفي سنة 1851تم تأسيس بنك الجزائر وعم تأسيس البنوك فتوفرت الأموال للأوروبيين والنزر اليسير للمسلمين، وهكذا اتسع نطاق الحركة الاقتصادية بإغداق الأموال على الأوروبيين من التجار والصناع والفلاحين أما الأهالي فمحرومين من كل هذا وأبواب البنوك موصدة في وجوههم غالبا، فيضطرون إلى التعامل مع المرابين بفوائد تتراوح بين18الى20 % [4].

تطورت التجارة بسرعة وبخاصة الصادرات خلال1870 ويعود هذا للتطور إنتاج القطاع الاقتصادي الأوروبي وكذا الهدوء النسبي الذي ساد الجزائر،والتشجيع الذي حضي به المعمرون من الادارة الفرنسية بعد تثبيت أقدامها في الجزائر وتنظيم هياكل الحكم والإدارة والاقتصاد،بحيث ظهرت في هذه الفترة ملامح وآفاق السياسة الاقتصادية في الجزائر،فبرز قطاع الاقتصاد الأوروبي في الإنتاج على سطح الحياة الاقتصادية والذي يخدم الأقلية الأوروبية الاستعمارية،في ظل هذا التطور نجد القطاع الاقتصادي التقليدي الجزائري في ركود وتراجع حيث أنه لم يجد من السلطات إلا الاستنزاف والإهمال،[5] لأن التجارة الأهلية ليس لديها بنوك تقرضها كما أنها لا تعتمد على رؤوس أموال قوية،بل كلها ضعيفة فمن النادر من يستطيع جلب البضائع من الخارج كالأقمشة والمواد العطرية والأواني...[6] .

وتعتبر السياسة الجمركية المتبعة من طرف الادارة الفرنسية من أهم العوامل في توجيه التجارة الخارجية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد ومصالحها الوطنية بربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال،وبهذا الصدد أصدرت عدة مراسيم منها:

11نوفمبر1835ونص على إعفاء السلع الفرنسية من الرسوم الجمركية أثناء دخولها الجزائر،وصدر قانون 9جوان1845و11جانفي1851القار بالدمج(جزء لا يتجزأ من فرنسا) وبالتالي إعفاء صادرات الجزائر

---

[1] نفسه،ص34.

[2] بوعزة بوضرساية،**سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930**،دار الحكمة،الجزائر،2010،ص109.

[3] عبد الرحمان رزاقي،**تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**،المكتبة الوطنية،الجزائر،1976،ص11.

[4] أحمد توفيق المدني،**كتاب...**،المرجع السابق،ص487.

[5] عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق،ص12.

[6] أحمد توفيق المدني،المرجع السابق،ص488.

إلى فرنسا،وكذلك قانون1867/7/17أصبحت السلع الجزائرية كأنها فرنسية تدخل دون قيود،وجاء قانون1884/12/29ليعمم الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا،وحسب قانون 1890/07/19أصبحت المنتجات الزراعية والخمور وبعض المعادن تستفيد في حدود القروض السنوية للاستيراد من حرية الدخول الأسواق[1].

إن أهل البلاد تسعة ملايين لا يشاركون في هذا الحراك التجاري الضخم إلا بنزر قليل جدا فهم يبيعون منتجاتهم المحلية للشركات الاحتكارية التي تزيد عن حاجتهم(الأصواف التمر الحبوب الزيت)ثم يشترون لوازمهم من الأجانب وبالتالي كان استهلاكهم أبر من إنتاجهم ومشاركتهم في التصدير والاستيراد ضعيفة جدا[2].

والآن نرصد أهم الصادرات والواردات فيما يلي:

جدول يوضح أهم الصادرات الجزائرية سنة1913.

السلع	الحجم	القيمة-فرنك
الخمور	4.758.562هكتولتر	146.564.000
الغنم	1.190.348رأس	49.756.000
القمح	1.166.436قنطار	33.360.000
الحديد	1363.400طن	18.134000
الشعير	945302قنطار	1.6826000
الفواكه	459.001قنطار	16.559.000
التبغ	60554قنطار	13.288.00
الصوف	97.116قنطار	13.111.000
الجلود المختلفة	52.441قنطار	10.887.000

جدول يوضح أهم الواردات الجزائرية سنة1913.

السلع	الحجم	القيمة-فرنك
النسيج	118.086قنطار	51.119.000
الآلات	/	29.387.000

[1] عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق،ص13,14,16.
[2] أحمد توفيق المدني،**هذه هي...**،المرجع السابق،ص128.

السيارات	/	25.909.000
الأثاث	/	22.260.000
الفحم الحجري	530.622طن	13.014.000
السكر	384.5000قنطار	13.871.000
الملابس	559.637قنطار	10.338.000

أما **الصناعة** فقد كانت تقليدية محلية تعمل على توفير الضروريات(وهذا ما تطرقنا له بتفصيل في الفصل الأول)،والتي قام الاستعمار بمحقها وإعدام أي حركة صناعية في البلاد كما يقول توفيق المدني:"فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته...فلا فائدة يرجوها من التصنيع في البلاد،ثم إن إحداث الصناعة في البلاد يزاحم المعامل في فرنسا وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال،كما أن التصنيع في القطر الجزائري يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية،فيعزى العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجر،ويزهدهم العمل الفلاحي عند المستعمرين بأجور منخفضة"،ولم يبق من الصناعة إلا بعض معامل الزيت والصابون،وصناعة السجائر والتبغ،وبعض الصناعات النسيجية كالزرابي وحياكة الأصواف[1].

والصناعة الأوروبية كانت تقوم على رأس المال،وعلى الصناعة التحويلية وفائض الإنتاج والورشات الصناعية الأسرية دون وجود مصانع،فقامت باستثمار مواردها في الجزائر برأس مال حر وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن،[2] وكذلك صناعة المطاحن وعددها نحو150 تستخدم حوالي4600عامل،ومعاصر الزيت وعددها5000معصرة منها264على النمط الأوروبي تستخدم1500عامل و4735معصرة أهلية...[3].

إذن يمكن القول أن السياسة الازدواجية الاقتصادية التي اتبعها الاستعمار في الجزائر بهدف ترك القطاع التقليدي كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية ومصدر لليد العاملة،وسوق للمنتجات المصنعة الفرنسية كانت لها آثار سيئة لا على القطاع التقليدي فقط بل على اقتصاد الجزائر ككل[4].

[1] أحمد توفيق المدني،**هذه هي...**،المرجع السابق،ص126.
[2] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص39.
[3] أحمد توفيق المدني،**كتاب...**،المرجع السابق،ص486.
[4] عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق،ص12-19.

آثار السياسة الفرنسية على الاقتصاد والمجتمع الجزائري

اتبع الاستعمار الفرنسي منذ بداياته الأولى في الجزائر سياسة ممنهجة لتحقيق غايته القصوى، وذلك بدءا بأسلوب النهب والسلب، من منطلق أن فرنسا هي الطرف المنتصر(حكم القوي على الضعيف)وفي طريقها لتحقيق أهدافها حاولت إضفاء الشرعية على ممارساتها اللاانسانية التي قامت بها ضد الشعب الجزائري من خلال ستار القوانين والتشريعات التي سنتها لخدمة مصالحها وتجسيد مشروعها الاستعماري-الاستيطاني في الجزائر، هذا الأخير الذي كان وبالا على المجتمع حيث شكل له اختراق واسع على مستوى بنيته الاجتماعية والاقتصادية وأحدثت له تحولات كبيرة وعميقة مست حتى الجانب الثقافي والفكري.

1. آثار السياسة الفرنسية على الاقتصاد الجزائري:

تعتبر أراضي الأعراش هي القاعدة المادية للبنية الاجتماعية للقبائل،وعليها كان يقوم الاقتصاد الجزائري ما قبل الرأسمالي والذي كان يتميز بالتقليدية،ومع دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر دخل الجديد على الاقتصاد الجزائري.

التحول من الاقتصاد التقليدي والدخول في الاقتصاد النقدي:

انتهت مرحلة التشريعات الفرنسية بالترعرع الكلي لرأسمال الزراعي الاحتلالي وأهله في عمق الاقتصاد الجزائري،إذ بعد توافق منطق القوة والتشريع انتهى الأمر بدمج الحياة الاقتصادية الجزائرية في بوتقة السوق و النقد،والذي كان مطبة سهلت آلية دخول ما تبقى من عقار إلى المزاد ومعه أدمجت الذهنية الجزائرية بتدريج في القيم والأنماط الثقافية الفرنسية[1].

لقد كان الاقتصاد قبل الاحتلال في إطار القبيلة اقتصاد استهلاكي ذاتي،فهو الهم الأول والأخير للقبيلة،حيث كانت تجرى مبادلات مع الخارج -ليست بالحجم الكبير- على أساس المقايضة فلا دور للذهب والفضة في المبادلات إلا استثناءا مع المناطق البعيدة التي تستحيل المقايضة فيها أو تكون غير مربحة.ويرجع انعدام الحاجة للنقد كون الإنتاج ليس موجه للتسويق الخارجي بل للاستهلاك المحلي فقط وبهذا كانت التبعية تكاد تكون منعدمة(الاكتفاء الذاتي)[2].

لكن تبعا لقرار سنة 1845 المتعلق بدفع الضرائب نقدا أجبر الفلاحون على بيع جزء كبير من المحصول في الأوقات الحرجة واللجوء إلى القروض،[3] وهذا ما يؤكد أن المجتمع الريفي تكيف بصورة سيئة مع اقتصاد السوق الذي أتى به الأوروبيون،فالمعهود بالفلاحين أنهم لا يبيعون من محاصيلهم إلا ما كان

[1] محمد الطيبي،المرجع السابق،ص202.
[2] عدي الهواري،المرجع السابق،ص70.
[3] الجيلالي صاري،**الكارثة الديمغرافية 1867-1868**،تر:عمر المعراجي،منشورات ANEP ،الجزائر،2008،ص287.

لازما لدفع الضريبة أو تلبية لحاجات مستعجلة،ومع ذلك كانوا يخزنون فائض إنتاجهم من الحبوب التي يحتاجونها في السنوات الجيدة ليكون احتياطيا لهم سنوات العجاف،[1] وعليه أصبح النقد أمرا مفروضا.

لقد لاحظ المعاصرون أن ظاهرة اقتصاد السوق كان لها دور فعال في تفكيك الاقتصاد التقليدي وهذا ما أكدته تقارير المكاتب العربية "إن اقتصاد السوق يصاحب الاحتلال"،وبهذا ازداد صرف الموارد الوطنية والفلاحية مع التقدم التدريجي للاحتلال الواقعي للوطن،[2] خصوصا بعد إنشاء السكة الحديدية بالجزائر في 3أفريل1857 والتي حرص أوربان على إنشائها لتكون أداة فعالة لتنشيط الإنتاج والتسويق، وبالتالي خدمة الاقتصاد وذلك من خلال تحويل الإنتاج الزراعي والصناعي من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الداخلية قبل نقلها إلى الأسواق الخارجية،وقد اتخذت إدارة الاحتلال السكة كأداة لبسط نفوذها والقضاء على المتمردين من جهة أخرى[3].

لكن مايهمنا هنا هو أنه مع فتح الطرقات وتزايد الاستيطان أدى هذا إلى تطور الصادرات، فقد تضاعف مبلغها من1852الى1860فوصل إلى 49 مليون فرنك ثم سنة 1864 وصل 108مليون فرنك، ورغم انهيار الإنتاج وضياع الماشية بقيت نسبة الصادرات عالية جدا على العموم،ومع هذا التزايد الكثيف لصرف الإنتاج الحيوي للفلاح بدأ يظهر فراغ مخازن الحبوب والاحتياط واختفت المطامير،[4] ويرجع ذلك إلى التطور المذهل الذي عرفته تجارة القمح والمواشي وبخاصة أثناء حرب القرم لأن سعر البذور ارتفع جدا،[5] الشيء الذي شجع الفلاحين على بيع محاصيلهم واحتياطهم،غير أن رؤوس الأموال المحصل عليها لم يتم استثمارها،[6] وبالتالي ظل هذا التطور التجاري بعيدا كل البعد عن السكان الأصليين وبقية مشاركتهم فيه محتشمة جدا[7].

وبعد بيع الفلاحين محاصيلهم يضطرون أوقات البذر إلى شراء الحبوب بأثمان باهظة خصوصا في ظل غياب القروض الفلاحية[8].

لقد انتقل الفلاح من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح دون أن يكون مستعدا ماديا لهذا التغيير،فكان عليه الخضوع لأولويات لا يعرف كيف يقدرها،فحتى كبار الملاك لم يستطيعوا

---

[1] شارل روبير أجيرون،**تاريخ الجزائر...**،المرجع السابق،ص334.
[2] الجيلالي صاري،**الكارثة...**،المرجع السابق،ص288،
ينظر:.Djilali Sari, **Le désastre démographique en Algérie(1867-1868),enag editions,Alger,2010,p208**
[3] مصطفى عبيد،**الفكر الاستعماري...**،المرجع السابق،ص168,169,170.
[4] الجيلالي صاري،المرجع السابق،ص288.
[5] فريديريك آبيكاسيس،وآخرون،**من أجل تاريخ فرنسي جزائري**،تر:خولة طالب الإبراهيمي،اناس للنشر،الجزائر،2011،ص33.
[6] الجيلالي صاري،المرجع السابق،ص288.
[7] فريديريك آبيكاسيس،وآخرون،المرجع السابق،ص33.
[8] شارل روبير أجيرون،**تاريخ الجزائر...**،المرجع السابق،ص334.

الصمود في وجه المبادلات النقدية،بحيث أغرقتهم المؤسسات التجارية ووجدوا أنفسهم عاجزين عن مساعدة الخماسين كما كانوا يفعلون سابقا[1].

تعميم الربا:

بعد استكمال تكوين الملكية الفردية وهو الشرط الأساسي لدخول النظام الاقتصادي النقدي اختل التوازن الاقتصادي التقليدي ولم يعد الفلاح قادرا على إنتاج ما يحتاجه من طعام،وذلك نظرا للانخفاض الكمي والكيفي للأراضي،فحدثت أزمات خطيرة أدت إلى تراكم نتائج المحاصيل السيئة تدريجيا، وبعد أن فقد الفلاح الدعم الذي كان قد حظي به داخل الجماعة،أدى هذا الوضع إلى تفشي ظاهرة الربا من طرف السماسرة[2].

لقد برزت ظاهرة الربا كأحد الآثار الجانبية لتطبيق القوانين الفرنسية على الملكية الجزائرية،وذلك نظرا للحاجة الملحة للنقود كما ذكرنا سابقا لتسديد الضرائب والرسوم القانونية،[3] إن الربا هي أخطر أداة في النظام الذي فرضه الاحتلال على الإطلاق فهي سبب إفلاس العائلات والمجموعات بأكملها[4].

وقد استغل اليهود المجاعة عامي 1868و1869 لتنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وأرباح عالية تتراوح بين أربعين ومائة في المائة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر فقط، مما يجعل الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسة،وهذا الأمر ليس بجديد على اليهود في سعيهم وراء الأرباح،وهذا ما يؤكده أحد الأوروبيين في رسالة له إلى نابليون في15 ماي1865 قائلا:"وأحيطكم جلالتكم علما بأن الشعب الأهلي لعمالة وهران يدفع(الربا) لصالح اليهود مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا بعنوان الضرائب"[5].

وتشير أحد الشهادات على دور الاحتلال في تطور الربا وهي لجنرال فرنسي يقول فيها:"أنه من المؤسف جدا وأكثر من الواقع بأن تطور الربا في الجزائر هو نتيجة الاحتلال"،[6] و كذلك أبدى الجنرال لاكورتال تخوفه من القروض الربوية فقد قال : "ينبغي أن يقضى على الربا و إلا فإن الشعب العربي سيقضى عليه و لكم الاختيار"،[7] وكذلك لاحظت إدارة شؤون الأهالي في عام 1879 أن جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأت الربا خصوصا مع سلسلة الكوارث التي حلت بالبلاد[8].

---

[1] عدي الهواري،المرجع السابق،ص70-71.
[2] نفسه،ص75.
[3] مغنية الأزرق،المرجع السابق،ص58.
[4] الجيلالي صاري،**الكارثة...**،المرجع السابق،ص291-292.
[5] يحيى بوعزيز،**موضوعات وقضايا...**،المرجع السابق،ص488-489.
[6] الجيلالي صاري،المرجع السابق،ص292.
[7] صالح فركوس،**المكاتب...**،المرجع السابق.ص236.
[8] مغنية الأزرق،المرجع السابق،ص59.

لتوضيح تأثير ظاهرة الربا على الجزائريين لابد من تبيين كيفية استعمالها بأمثلة،فقد كانت أكثر الطرق استعمالا هي الدورو وهو يعادل 100% وفي بعض الأحيان تدفع عشرة قطع نقدية مقابل قطعة شهريا وهو ما يعادل 120%سنويا،وتكون القيمة أعلى في أوقات الكوارث،وهذا حال مقاطعة وهران حيث أخذ قرض بقيمة 6000فرنك وقد أرجع 25مرة بدين قيمته57285 فرنكا،وكذلك سجلت دائرتي المدية وبوفاريك حالة ديون 28قبيلة والتي وصلت رؤوس الأموال المقترضة فيها إلى 534.590 فرنك حيث شكلت دينا بقيمة815.106 فرنك[1].

ونتيجة لهذه الظاهرة اختفت جماعة الأجواد "الأرستقراطية العربية" وجماعة المرابطين وانتفت الطبقة الوسطى من المجتمع الجزائري منذ فترة مبكرة[2].

2. آثار الاستيطان في التضييق على الجزائريين:

إن سياسة الاستيطان تتطلب انتزاع الأراضي الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين،ولأن المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية وطاقة بشرية في سياسة الاستيطان،التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا كانت مطالبهم دائما تجد صدى لدى الحكومة بل حتى في الأوساط السياسية[3]،وعليه كان لابد من توفير مساحات أرضية كافية لاستيعاب المهاجرين وتأمين عيشهم،فتم الاستيلاء على الأراضي بطريقة فوضوية على ساحل العاصمة ومتيجة فقط،[4] لينظم الأمر فيما بعد في إطار المصادرة والحجز وفقا لقوانين ومراسيم كما فصلنا ذلك في الفصل الثاني.

وهكذا ومنذ1845 إلى غاية 1850كان تكاثر الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ،وكذا بناء المستعمرات الفلاحية،وارتفع عدد الأوروبيين من11.507معمرا إلى 24.672ليصل سنة1850 إلى 27382معمر ويصبح في1856 حوالي33.979معمرا،[5]وبلغت الأراضي التي تم انتزاعها من المواطنين في هذه الفترة 2.703.000هكتار،وبعد تطبيق مرسوم1873 بدأت الآثار السلبية تنعكس على الجزائريين،وزيادة عدد المستوطنين كان يعني مزيدا من الهكتارات المستولى عليها[6].

لقد وجدت ظاهرة الاستيطان الدعم المادي والمعنوي على حد السواء من النظام العسكري والمدني، هذا الأخير الذي يعد الأخطر من الأول،حيث دلت الإحصاءات سنة 1874 أنه وصل إلى الجزائر ما يقارب 877عائلة من إقليمي الألزاس واللورين،ليرتفع عدد المستوطنين خلال هذه الفترة فقط

---

[1] الجيلالي صاري،**الكارثة...**،المرجع السابق،ص293.

[2] ناصر الدين سعيدوني ،**الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص38.

[3] عبد المالك خلف التميمي،**"الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي-دراسة تاريخية مقارنة-"**،**مجلة عالم المعرفة**،ع 71،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1983،ص21-23.

[4] عدة بن داهة،**الاستيطان...**،ج1،المرجع السابق،ص107.

[5] صالح فركوس،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص104.

[6] عبد المالك خلف التميمي،المرجع السابق،21-23.

من129898ألف نسمة إلى 199418ألف نسمة،وتضاعف العدد سنة 1896الى 578000ألف نسمة،وهذا يدل على وجود التسهيلات الضرورية و الضخمة للاستيطان والتي جسدت فعلا على أرض الواقع،[1] حيث وصلت أراضي الاستيطان سنة1900 إلى 1682.000هكتار،[2] ليضاف لها 427 ألف هكتار ما بين1909و1917 منها 200ألف هكتار تسلموها سنة1901و1914 بينما 73ألف هكتار مجانا[3].

ونتيجة لهذه الهجرة تم بناء قرى استعمارية استيطانية،فبعد أن كانت قريتين فقط على المستوى الوطني في سنة 1835 واحدة بعمالة قسنطينة والأخرى بالجزائر الوسطى،ولكن مع سنة 1850 تم بناء 126 قرية استعمارية،ثم ارتفع إلى 558قرية سنة 1880 ليصل إلى 736قرية سنة 1890و794قرية سنة 1920و928قرية سنة1929[4].

ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن لسياسة الاستيطان آثار وخيمة على الأهالي نتيجة المضايقات المتزايدة نوجزها في النقاط التالية:

- إن استيلاء المعمرين الأوروبيين على الأراضي وتجريد الجزائريين من ملكيتهم،وكذا تحديد مجال الرعي والغابات أدى إلى تركز الأراضي التي بقيت في حوزة الجزائريين في الجهات الفقيرة الجبلية والمنعزلة،وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وتقهقره، فانخفض القمح من80%سنة 1860 إلى 72% سنة1900 [5].

- لقد أدت سياسة الاستيطان إلى هبوط في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي الصالحة للرعي(انحصار مجال الرعي)،فتأثر بشكل مباشر الوضع التقليدي لنشاط القبائل الاقتصادي،وتبعا لهذا تقهقر النشاط التجاري للماشية إضافة إلى تأثر غذاء الجزائريين حيث أن اعتمادهم الأساسي على اللحوم،[6] فسجلت الإحصائيات انخفاض عدد الأغنام من8 مليون عام 1865 إلى 7.7 عام 1885 إلى 3.6 مليون سنة 1900، وكذلك البقر سجل انخفاض من مليون سنة1867 إلى 846 ألف سنة 1900[7].

- نتيجة تقسيم الملكية التي أدت إلى البيع والشراء والمضاربات،تحول الفلاح إلى خماس أو أجير عند المستوطنين في المزارع التي كانت ملكا له[8].

---

[1] بوضرساية بوعزة،المرجع السابق،ص114-115،
[2] ابراهيم مياسي،المرجع السابق،ص125.
[3] يحيى بوعزيز،**سياسة التسلط...**،المرجع السابق،ص42.
[4] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص48.
[5] ناصر الدين سعيدوني،**الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص41.
[6] عبد المالك خلف التميمي،المرجع السابق،ص25-26.
[7] يحيى بوعزيز،المرجع السابق،ص45-46.
[8] عبد المالك خلف التميمي،المرجع السابق،ص25-26.

- أدى الاستيطان إلى اختلال اجتماعي واقتصادي،وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائري[1].
- إن سياسة انتزاع الأراضي ومنحها للمعمرين،تسبب في هجرة السكان الجزائريين والتي سنتعرض لها لاحقا.وما يجب أن يدرك هنا هو عمق وخطورة هذه السياسة كون معظم السكان يعملون بالزراعة،وأن العمل بها مصدر رزقهم الأساسي حيث أن نسبة الذين يعيشون على الزراعة يبلغ أكثر من 70% من عدد السكان، لذلك أدت عملية نزع الملكية منهم إلى خلخلة عنيفة في البناء الاقتصادي والسكاني ظل آثارها لفترة طويلة من الزمن[2].

شكل الاستيطان الوجه الثاني للاحتلال الفرنسي العسكري،حيث عمل على خلق مجتمع جديد في الأرض الجزائري باجتثاث المجتمع الأصلي والسيطرة على إمكانياته وموارده الأساسية،دون أي اعتبار لمصير الجزائريين.

3. الآثار الاجتماعية للسياسة الفرنسية:

لقد كان للسياسة الاقتصادية الفرنسية بمختلف أشكالها أثار وخيمة في عمق المجتمع نرصد أهمها:

تفكيك البنية القبلية:

يعتبر المجتمع الجزائري القديم غنيا بأراضيه وتاريخه وقيمه العليا،فكان محافظا لا يندفع بسرعة إلى تغيير تقاليده وعاداته الموروثة،ولعل هذا ما جعله يصمد أثناء فترة الاحتلال[3] في إطار القبيلة التي تعد التجمع الثاني بعد الأسرة،حيث تتكون من أسر متعددة غالبا ما تكون من أصل جد واحد،ويختلف حجم القبيلة حسب الأسر المكونة لها،وهي ذات فروع كثيرة ورقع جغرافية واسعة،تجمع بين أفرادها المصلحة المشتركة والروابط الاجتماعية[4].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن القبيلة هي الأساس أو الوحدة التي يقوم عليها المجتمع الجزائري،والتي وقفت كحجر زاوية في طريق السياسة الفرنسية.

لقد أراد الاستعمار الفرنسي تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البرجوازية القديمة كبداية أولى للتفكيك،[5] وفعلا و من خلال المراسيم التي سنتها الادارة الفرنسية الخاصة بالأرض،تم إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر فتفتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها

---

[1] عميراوي أحميدة،زاوية سليم،زغداوي محمد،المرجع السابق،ص49.
[2] عيد المالك خلف التميمي،المرجع السابق،ص21.
[3] أنيسة بركات درار،**محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**،منشورات ANEP،الجزائر،2008،ص78.
[4] يحيى بوعزيز،**موضوعات وقضايا...**،المرجع السابق،ص514.
[5] كمال بيرم،**الاحتلال الفرنسي وتطور القيادة بالحضنة 1838-1954**،دار الأكاديمية،الجزائر،2013،ص129.

وإخضاعها للبيع،وبهذا فقد الجزائري الإطار الملائم الذي كان ينظم حياته ويحفظ له مصدر رزقه،فأصبح الفرد أعزل دون حماية من القبيلة عرضة للقوانين الفرنسية الجائرة[1].

و نسجل أهم مظاهر التفكيك من خلال:

- تجسيد فكرة الدوار وفقا لقرار مجلس الأعيان والذي تشكل على قاعدة بقايا القبائل المفككة،تعبيرا عن إرادة نقل المجتمع من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية،وعليه نشط الاقتصاد الرأسمالي انطلاقا من حرية البيع والشراء[2].

- تحول ملاك الأراضي إلى عبيد وأفنان عند الملاك الجدد نتيجة التفكيك وزوال المصالح المشتركة(الأرض) التي كانت تربط أفراد القبيلة وفي المقابل تم اضمحلال العائلات الريفية الكبرى ونشأت أرستقراطية محلية أدمجت في العلاقات السياسية ليتم تحطيمها فيما بعد[3].

- تم القضاء على الفئة الثرية الحضرية التقليدية التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وأسلوب حياتها الراقي،وأصبحت تدريجيا فئة اجتماعية هامشية احتل مكانها رجال الأعمال والمصدرين لمنتجات المزارع وسماسرة[4].

- ظهور الصراعات حول الأراضي خصوصا عقب القضاء على المقاومات الشعبية منها المقراني والحداد،حيث تحولت ملكيات الأراضي بين الناس،وعمدت فرنسا إلى سياسة من شأنها إبقاء الأهالي في صراع مستمر فيما بينهم،فقررت منح الأراضي لمن يخدمها مدة5 سنوات والتي فر منها أصحابها بسبب مواقفهم المؤيدة للمقراني،وكذلك كانت قرارات استغلال الأراضي المتروكة عاملا مشجعا على الصراع(ينظر الملحق رقم5)،[5] والذي استمر إلى يومنا هذا.

ظاهرة الهجرة:

كان للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر طابعا سلبيا متميز،اتضحت معالمه من خلال التغيير في مظاهر الحياة وفي جميع المجالات،وكان هذا التغيير المفاجئ والكبير في النمط المعيشي لأغلبية الجزائريين سببا مباشرا في خيارهم لنزوح نحو الداخل و الهجرة إلى خارج الوطن،[6]وبسلوكهم هذا مثلوا

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،**الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص29.

[2] عدي الهواري،المرجع السابق،ص78.

[3] عدة بن داهة،**الاستيطان...**،ج2،المرجع السابق،ص29.

[4] مغنية الأزرق،المرجع السابق،ص63.

[5] كمال بيرم،**"بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين1884-1954"**،(رسالة ماجستير،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،جامعة منتوري،2006/2005)،ص68.

[6] نادية طرشون،جمال يحياوي،سهيل الخالدي،**الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي-أثناء الاحتلال-** ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007،ص137.

حركة احتجاجية ضد الاحتلال الفرنسي،فالهجرة هي أيضا شكلت جزءا من المقاومة والتغيير،[1] وهي نوعان :هجرة إرادية والتي يقرر صاحبها وبنفسه وبكل إرادة الهجرة،أما التهجير الإجباري فهو إلزام الفرد أو الجماعة بترك البلاد أو ترك الحي أو المنطقة التي يسكنها لأنه يشكل خطر من الأخطار،[2]وغالبا ما طال القادة والرموز الدينية والاجتماعية و أصحاب النفوذ السياسي[3].

والمعروف في مقاربات المناهج التاريخية في دراسة الأوضاع الاجتماعية،أن الثورات والحركات والتغيرات الحاسمة تطرأ بتراكم تصاعدي للأسباب،ليأت السبب الأخير ليفجرها ويحدث فعل الطفرة،و من ذلك قانون التجنيد الذي كان القطرة التي أفاضت الكأس،[4] ولكن قبل هذه النقطة نرجع إلى سنة 1832 والتي يمكن أن نعتبرها بداية الهجرة الجزائرية نحو المشرق وغيره،ذلك أن أمر الاضطهاد الفرنسي للجزائريين صار أمر واقعا لا محالة،حيث ظهرت النوايا السيئة للقائد دروفيقو بعد تعيينه كحاكم عسكري عام للجزائر،إذ أثقل هذا الأخير كاهل الأهالي بالضرائب و القمع،ولا نجد خير مثال على هذا من قبيلة العوفية و عن الضرائب الثقيلة التي فرضت عليها،الشيء الذي كلفها إبادتها عن بكرة أبيها من طرف هذا السفاح دروفيقو،[5] إضافة إلى إقامة المحتشدات وحرق الممتلكات وشراء الذمم وتشريد ونفي كل من أبى التعاون مع السلطات من الزعامات المحلية أو ثار ضدها[6].

لقد كانت السياسة الفرنسية في الجزائر سببا هاما في ترك الجزائريين لأراضيهم،حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على سن مجموعة من القوانين والإجراءات لتمكين للمستوطنين على السواء فرنسيين منهم وأوروبيين –والتي سبق وأن تعرضنا لها–من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي،وبهذا حلوا محل الجزائريين المطرودين إلى المناطق الجبلية الفقيرة،وبالتالي إحلال الكيان الأوروبي الدخيل محل المجتمع الجزائري[7].

---

[1] عبد الله حمادي،وآخرون،**"دور المدن الجزائرية في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي"**،**مجلة الراصد**،ع1،منشورات ثالة،جانفي-فيفري2002،ص14.

[2] عبد المجيد شيخي،**"الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات"**،أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص33.

[3] أبو القاسم سعد الله،**هجرة بعض الجزائريين(1830-1847)**،أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص21.

[4] نور الدين ثنيو،**"هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1912-1848"**،أعمال الملتقى العلمي الأول حول سيسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر،منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الرحلة والهجرة،ماي 2008،ص98.

[5] عمار هلال،**الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام(1847-1918)**،لافوميك للنشر،الجزائر،1986،ص12.

[6] نادية طرشون،جمال يحياوي،سهيل الخالدي،المرجع السابق،ص146.

[7]، نفسه،ص137.

ومن العوامل المساهمة كذلك في الهجرة هي سياسة الاستيطان،ولتحقيقها لجأت الادارة الفرنسية إلى مصادرة الأراضي بحجج واهية سواءا بالنسبة للأملاك العامة أو الخاصة،[1] فاتخذت أسلوب العنف والإكراه والإغراء والشراء،وفرض صيغ تفاهم واتفاق مع أصحاب الأرض لتحقيق هدفين،الأول يقضي بجعل هذه الأرض القاعدة المادية لهم،والثاني يتمثل في جعل أصحاب الأرض القاعدة البشرية المسخرة لهم[2].

من جهة أخرى ازدادت مشكلة الفلاح الجزائري تعقيدا بسبب المنافسة القوية التي بدأت تظهر بين القطاعين الفلاحيين التقليدي الجزائري والعصري الأوروبي،ونتيجة لهذه المنافسة غير المتساوية في المؤهلات والإمكانيات،انسحب عدد كبير من الفلاحيين الجزائريين من دائرة الفلاحة،وهاجروا بحثا عن مهن أخرى للاسترزاق،وبصفة عامة يمكن القول أن هجرة الجزائريين كانت مقتصرة في الغالب على التنقل داخل البلاد إلى غاية 1912[3].

ومع فرض قانون التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي بقرار3فيفري 1912أصبحت الهجرة ظاهرة عامة،[4] وظهرت بوادرها الأولى بتلمسان مع أواخر 1910 كرد فعل على هذا القرار،وبشروع السلطات في عمليات إحصاء الشباب،عرفت القرى والمدن القريبة من تلمسان مثل سبدو و ندرومة،وعلى إثرها قام الأهالي ببيع ممتلكاتهم من أراضي وعقارات وأثاث للأوروبيين والفرار عبر الحدود المغربية،وجاء تقرير في صحيفة(l'echo d'oran) "أن التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة ...بل الأسباب عديدة ومختلفة ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيش فيها المسلم الجزائري..." [5].

وتوالت الهجرات من قسنطينة و سطيف وبلاد القبائل وجهات من الصحراء والجدول التالي يوضح العدد التقريبي للمهاجرين الجزائريين:[6]

جدول عدد المهاجرين الجزائريين بالتقريب ما بين1907الى1921.

الدولة	عدد المهاجرين	السنة
المغرب الأقصى	20.000	1907
تونس	20.000	1907

[1] جمال يحياوي،**"دوافع الهجرة الجزائرية للخارج خلال القرن19"**،أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962) المنعقد 31/30أكتوبر2006،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص49-50.

[2] نادية طرشون،جمال يحياوي،سهيل الخالدي،المرجع السابق،ص155.

[3] عمار بوحوش،**العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية**،وزارة المجاهدين،الجزائر،2008،ص95،

[4] ناصر الدين سعيدوني،**الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص40.

[5] نادية طرشون،**"هجرة أهالي تلمسان 1911من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية"**،**مجلة الدراسات التاريخية**،ع13،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،بوزريعة،الجزائر،2011،ص176-177-178.

[6] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص40.

مصر	20.000الى30.000	1921
الحجاز	10.000الى15000	1921
الأناضول	5000الى6000	1921
الشام(سوريا)	5342	1911
فلسطين	5000و6000	1921

إذن في الوقت الذي كانت الجزائر تعرف فيه هجرة أبنائها كانت بالمقابل تشهد تطور استيطاني وتوافد للمعمرين[1].

هذا فيما يخص هجرة الجزائيين إلى المشرق الإسلامي أما عن فرنسا فتحولت لها الأنظار تحت وطأة الضائقة المالية،فبدأت جماعات المهاجرين الجزائريين تستقر بفرنسا منذ العام1907،[2] رغم أن الهجرة خلال القرن19 كانت مقيدة بمرسوم 16مايو 1874 إلى غاية 18 يوليو 1913 لتعرف تطورا خلال الحرب العالمية الأولى وتبرز كظاهرة جلية،نظرا لتشجيع السلطات الفرنسية لها لشدة احتياجها لليد العاملة والجنود،فنقل إلى الضفة المقابلة من البحر المتوسط نحو270.000جزائري بين جنود وعمال ومزارعين وقد ازداد عدد هؤلاء المهاجرين من 4آلاف إلى5آلاف عام 1912 وحوالي 10آلاف عام1914[3].

لقد أدت الهجرة الجزائرية إلى الخارج على حد السواء إلى فرنسا أو المشرق العربي لانعكاسات وخيمة تمثلت في:

- إفراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية والمهنية،[4] هاته الأخيرة التي كشفت عنها سجلات المصالح القنصلية الفرنسية والتي عملت على تقييد أسماء و مهن الجزائريين في دمشق،وخصوصا الأفواج التي هاجرت عقب مقاومة 1857و كذا اثر هزيمة المقراني 1871،وتمثلوا في النساجين،الحياكين،الحمالين،الحدادين،تجار المواشي،...الخ[5].
- معاناة مهاجرين الجزائريين في فرنسا من الغربة الثقافية والاجتماعية والعنصرية،والتي سيكون لها انعكاس سلبي جراء نسيج العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة بين الجزائر وفرنسا،و بالتأكيد المستفيد الوحيد منها هو فرنسا[6].

---

[1] الحواس الوناس،**"الأوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات 1830-1930"**،**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**،ع20،كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر،السداسي الأول2013،ص103.
[2] ناصر الدين سعيدوني،**الجزائر منطلقات...**،المرجع السابق،ص40.
[3] بشير بلاح،المرجع السابق،322.ينظر:ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص40.
[4] بشير بلاح،المرجع السابق،323.
[5] نور الدين ثنيو،المرجع السابق،ص101.
[6] بشير بلاح،المرجع السابق،ص33،

- تشتت الأسر و ما سببه هذا التشتيت من مآسي وحرمان[1].

الجانب الصحي والمعيشي:

كانت الحالة الصحية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي حسنة بصفة عامة،وذلك لوفرة المواد الغذائية،خاصة الحبوب والغلال،و كذا وفرة المياه من الآبار والعيون والمجاري النقية،إضافة إلى المساكن الملائمة،[2] ولم تعرف الحالة الصحية للسكان تدهورا إلا بعد الاحتلال الفرنسي وقيام جيشه بمطاردة السكان ومصادرة أراضيهم وإرهاقهم بالحروب والضرائب والتشريد،فقلت المواد الغذائية وانخفض مستوى المعيشة وتدهورت صحتهم وصحة أبنائهم وتعرضوا لمجاعات قاسية،[3] ونتيجة للسياسات التي انتهجتها السلطات الفرنسية كما ذكرنا سابقا،بداية من مصادرة الأراضي ومنحها للرأسمالية الأوروبية،و إلغاء الرسوم الجمركية،تأثرت البنية الاجتماعية على غرار البنية الاقتصادية،فقد جاء في إحدى تقارير اللجان الفرنسية عام 1874 بأن المجاعة في التاريخ الإفريقي ليست نتيجة للطبيعة والجفاف،ولكنها ترجع إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي الذي دمره الاحتلال الفرنسي،وكذلك البنية الفلاحية بحيث تم إجبار الفلاحين على زرع محاصيل للتصدير لصالح المستعمر،والحد من المحاصيل المعيشية التي كان الجزائريون بأمس الحاجة إليها[4].

و اتضحت سياسة نابليون الثالث التي ترمي إلى توفير الأمن للجيش الفرنسي،وخدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق استثمار ثروات الجزائر المحلية التي نتج عنها حركة تجارية عظيمة لصالح فرنسا،[5] وفي المقابل عرفت العائلات الكبرى التي كانت موسرة في الماضي حالة شديدة من الفقر وتبخرت ثرواتهم،وترتب على هذا عدم قدرتهم على منافسة الأوروبيين[6].

وبالموازاة مع السياسة الفرنسية القاسية،الممارسة ضد الجزائريين،عرفت الجزائر موجة من الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة،ليعمها البلاء والابتلاء وتعاكس الأقدار هذا الشعب،فزيادة على المآسي التي سببها الجيش الفرنسي،جاءت الكوارث الطبيعية لتزيد الطين بلة،فابتداءا من سنة 1864 غزت البلاد موجات متكررة من الجراد،بالإضافة إلى الجفاف والمجاعة والأوبئة التي تفشت كداء التيفوس والكوليرا،وقد استمرت وفود الجراد إلى غاية 1866 حيث نتج عنها وضعية غذائية كارثية،فلم يترك

[1] بشير بلاح،المرجع السابق،ص33.
[2] يحيى بوعزيز،**موضوعات...**،المرجع السابق،ص537.
[3] نفسه،538.
[4] محمد عيساوي،نبيل شريخي،المرجع السابق،ص149.
[5] حياة سيدي صالح،**"البرلمان وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"**،**مجلة الدراسات التاريخية**،ع13،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،بوزريعة،الجزائر،2011،ص153.
[6] أبو القاسم سعد الله،**الحركة الوطنية...**،ج1،ص357.

الجراد لا الأخضر ولا اليابس،[1] ودل الإحصاء الرسمي أن معدل الحياة عند الأوروبيين هو72سنة في حين نجد معدل حياة الجزائريين لا يتجاوز 50سنة نظرا لنقص الغذاء،فمعدل الكالوريات(السعرات الحرارية) التي يتناولها الأوروبي هي 3000 كالورية في اليوم،أما عن الجزائري فمعدلها لا يتجاوز 1500كالورية يوميا[2].

كانت المجاعة شديدة حيث أشرف الناس على الهلاك،ففسد الزرع وانعدم الحصاد وبالخصوص البر والشعير،ولم يبق للفلاحين حيلة خاصة مع فقدانهم لمصدر عيشهم الثاني المتمثل في الماشية من بقر وغنم نتيجة ندرة القوت من تبن وقرط،وعليه تعرضت هذه الماشية للموت.

أدى كل هذا إلى ارتفاع الأسعار، و مع قلة النقود إن لم نقل انعدامها. وتبعا لهذا قلت عمليات البيع والشراء[3].

وإثر سنوات الجراد 1845-1847وزلزال 1867 الذي ضرب الشلف والشفة والعفرون،عرفت الجزائر أزمة اجتماعية دفعت بالسكان إلى أكل الفطريات وقشور الأشجار والأوراق،وأصبح الناس يموتون في الطرقات وتأكل جثثهم الذئاب والضباع وانتشر الإسهال والجدري[4].

وعليه أصبحت البيئة أو الأرضية مهيأة لانتشار الأمراض المعدية خصوصا سنوات 1867-1868 فبالرجوع إلى وبائي الكوليرا والتيفوس يتضح جليا الدور الصحيح لانطلاق وتأزم الكوارث،بحيث أن وباء الكوليرا ظهر عشر مرات(1834,1835,1837,1849,1850,1851,1855,1859,1860,1865,1866) ولم يختف هذا الوباء بسهولة،وقد تركز في مقاطعة قسنطينة(سطيف) ومناطق أخرى،وترجم هذا التكرار للوباء الظروف المعيشية الصعبة للسكان من جهة،ومن جهة وقوع الوباء في وقت وظروف مناسب له، حيث تنتشر جرثومة الكوليرا في آخر الصيف وبداية الخريف،وكذلك حال التيفوس،إذ أن هذان الوبائين هما نتيجة لحالة من سوء التغذية الحادة،وليست هي السبب العميق لهذه الأمراض(أي أن السياسة الفرنسية هي السبب في هذا الحال،[5] وذلك من خلال تنامي إدخال الجزائر في الحركة الاقتصادية الدولية،وتغيير البنية الإنتاجية)[6] .

---

[1] الصديق تاوتي،**المبعدون إلى كاليد ونيا الجديدة-مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**،شركة دار الأمة،الجزائر،2007،ص39-40.

[2] أحمد توفيق المدني،**هذه هي...**،المرجع السبق،ص134.

[3] عبد الحميد زوزو،المرجع السابق،ص105.

[4] الوناس الحواس،المرجع السابق،ص98.

[5] الجيلالي صاري،**الكارثة...**،المرجع السابق،ص191-196.

[6] محمد عيساوي،نبيل شريخي،المرجع السابق،ص149.

ومما زاد في تدهور الأوضاع الصحية نقص الرعاية الصحية والهياكل من مستشفيات ومراكز صحية وصيدليات وأطباء وممرضين،كما عمل الاستعمار على نقل أمراض إلى الجزائر كالزهري والسل إضافة إلى العديد من الأمراض الفتاكة والمعدية،[1] وبالرغم من المعاناة الكبيرة للجزائريين وحالتهم السيئة للغاية لم تتدخل المكاتب العربية ولم تقم بأي دور إنساني حيالهم،وتركتهم للموت والجوع والمرض ينهشهم،بل زادت من معاناتهم وباستعمال أكثر الوسائل جهنمية،[2] في حين نجد المعمرين لم يحسوا بهجمة المجاعة وذلك كونهم يملكون أحسن الأراضي،ففي الوقت الذي لم يجد الجزائريين ما يأكلون كان إنتاج المعمرين من القمح في ارتفاع مستمر ما بين1867-1871من17%إلى 19%،ورفضوا بيع الحبوب للجزائريين[3].

لقد انعكست كل هذه الأوضاع على المجتمع الجزائري من خلال:

- تراجع عدد السكان الجزائريين وتزايد عدد السكان الأوروبيين،حيث تبين الإحصاءات حول الولادات والوفيات المسجلة في المدن الكبرى والمراكز الاستعمارية من 1867 إلى 1872 حدة الأزمات التي تعرض لها السكان حول عدد الوفيات التي تضاعفت من ثلاثة إلى أربعة أضعاف عدد الولادات سنة 1871،إن هناك أكثر من10000 وفاة ل75000ولادة[4].
- ساعدت هذه الأوضاع المزرية على انتشار الآفات الاجتماعية كالخمور والإجرام والانحطاط بحيث أصبح السكان يقومون بارتكاب الجنايات الخطيرة حتى يساقوا إلى السجن كي يستفيدوا من المأوى والقوت،بعد أن انتشرت البطالة وانعدمت فرص العمل[5].
- في ظل هذه الأوضاع من محن وسنوات جفاف ومجاعة ومرض،اضطرت المرأة للخروج إلى العمل كخادمة لدى المعمرين بأجر زهيد وهذا أمر جديد على المجتمع الجزائري[6].

إذن أصبح المستوى الصحي والمعيشي المرآة العاكسة والصورة المعبرة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت تلك الفترة.

الجانب التعليمي:

جل الكتابات التاريخية تقر بانتشار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني،وعلى رأسها الكتابات الفرنسية فتصف الكاتبة ايفون توران حال التعليم في الجزائر فتقول:"إن التعليم الابتدائي كان

---

[1] الوناس الحواس،المرجع السابق،ص96.
[2] صالح فركوس،**محاضرات...**،المرجع السابق،ص144.
[3] محمد عيساوي،نبيل شرخي،المرجع السابق،ص149.
[4] كمال كاتب،**أوربيون"أهالي"ويهود بالجزائر1830-1962 تمثيل وحقائق السكان**،تر:رمضان زبدي،دار المعرفة،2011،ص57.
[5] الوناس الحواس،المرجع السابق،ص99،ينظر:الصديق تاوتي،المرجع السابق،ص40.
[6] نفسه،ص100.

كثير الانتشار بالجزائر أكثر مما نعتقد عادة،وإن الذكور يحسنون القراءة والكتابة ويستطيعون تأدية صلواتهم وقراءة بعض النصوص القرآنية،لقد كان لكل القبائل وكل الأحياء الحضرية مدارس بمعلميها قبل الاحتلال"[1].

ولكن منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 لجأ هذا الأخير إلى كل الأساليب والوسائل والطرائق لتحقيق هدف المتمثل في دمج الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا،وربطها بالاقتصاد الرأسمالي الفرنسي،الذي عمل على تعميق تخلفها وتبعيتها عبر إدماجها بآليات النظام الرأسمالي في جميع المستويات الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية،من خلال نشر وترسيخ قيم و سلوكات خارجة أو جديد على المجتمع الجزائري لتغريب الفرد وطمس معالم هويته وشخصيته التاريخية،[2] وتعد ظاهرة التعليم أكبر هدف لهذه السياسة.

لقد كانت الأوقاف المحبسة على المؤسسات الخيرية وخاصة أماكن العبادة والتعليم،يؤدي خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية أساسية لا سيما في المدن الكبرى كالجزائر،تلمسان ،قسنطينة،البليدة...،فمردود هذه الأوقاف تسد النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم فكانت مختلف المدارس تغدى بهذا المردود[3].

ومما لاشك فيه أن الحرب الاستعمارية الفرنسية على الجزائر تركت انعكاسات خطيرة ونتائج سلبية على الميدانين الثقافي والتعليمي،وهذا نتيجة المصادرات التي قام بها الاستعمار وإهمال التعليم والاهتمام ببسط النفوذ والهيمنة،فيقول ل.رين:"إننا أهملنا التعليم في الجزائر نظرا لانشغالنا بفرض الاحتلال عن طريق الحروب بل حتى المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة حولناها عن أهدافها،وذلك بمصادرتنا للأوقاف وضمها لأملاك الدولة،فكانت النتيجة خراب كلي للتعليم"[4].

لقد كان للحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة آثار مباشرة على الميدان الثقافي وبخاصة الجانب التعليمي،[5] حيث ترك الفرنسيون التعليم يموت دون الإعلان عن ذلك رسميا،[6] وتعترف المصادر الفرنسية بأن اختفاء التعليم العربي الإسلامي أو فشله مرده هدم العديد من المساجد والزوايا أثناء الثورات المتأخرة مثل ثورة 1857,1864.1871،وكذلك الأزمات الاقتصادية خلال الخمسينات والجوائح بين

---

[1] صبيحة بخوش،**"وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني"**،**مجلة مخبر التاريخ والجغرافيا**،ع2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص135.

[2] عبد الحكيم بن تركية،**"سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1830-1962"**،**مجلة مخبر التاريخ والجغرافيا**،ع2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص111-112.

[3] عبد النور خيثر،المرجع السابق،ص61-62.

[4] عبد القادر حلوش،**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**،شركة دار الأمة،الجزائر،2010،ص38-43.

[5] نفسه،ص46.

[6] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي**،ج3،ص21.

1867-1869 والتي تعرضنا لها آنفا،وكذا قانون 1863 الذي قضى على الأراضي الموقوفة و الممول الرئيسي للتعليم[1].

وانعكس هذا الوضع السلبي على التعليم من خلال:

- تدمير المؤسسات الثقافية،وتشريد المدرسين،وتشتيت التلاميذ،وتوقيف النشاط بالزوايا والمساجد والمدارس وهذا ما أوضحه طوكفيل:"...وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تندثر،وبعثرنا الحلقات الدراسية،لقد انطفأت الأنوار من حولنا...هذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا وأشد همجية،بكثير مما كان عليه من قبل أن يعرفنا"[2].

- نتيجة هذا التدمير تقلص عدد المؤسسات حيث كان بالجزائر العاصمة لوحدها سنة 1840والتي كان عدد سكانها 12000نسمة،245 مدرسة قرآنية،تستقبل أكثر من 600تلميذ،ومنذ1846انخفض عدد هذه المدارس إلى 14مدرسة لتشتمل على 400تلميذ[3].

- الاستمرار في إهمال التعليم العربي الإسلامي مع عدم رد الأوقاف إليه،وما زاد في حصاره هذا هو خلق تعليم مزدوج مواز له خاص بالجزائريين سنة1850،[4] والذي كان الهدف منه تكوين فئة معينة من الموظفين في الإدارات الفرنسية،وإلحاق الجزائريين بالتعليم الفرنسي[5].

[1] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر**--- ،المرجع السابق،ص32.
[2] عبد القادر حلوش،المرجع السابق،ص43.
[3] نفسه،44-45.
[4] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر...**،ج3،المرجع السابق،ص21.
[5] عبد القادر حلوش،المرجع السابق،ص40.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من1830-1914،تعرضنا إلى مجموعة من المعطيات التاريخية التي من شأنها إثبات العديد من الحقائق، إذ توصلنا من خلال المادة العلمية المتوفرة لدينا، ذات الأهمية الاقتصادية منها والاجتماعية إلى جملة من الاستنتاجات و القراءات تضمنت مايلي:

- ✓ أن تاريخ الجزائر عرف العديد من الأبحاث والدراسات في شقه السياسي والعسكري، دون التعرض بالدراسة والتحليل للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد الخلفية أو الركيزة الأساسية لأي تطور من التطورات أو أي تحول تعرض له المجتمع الجزائري، وقد يرجع عزوف المؤرخين الجزائريين عن دراسة هذه الجوانب من التاريخ ربما إلى قلة وعيهم بدور هذا الجانب المغيب من الدراسة،أو نظرا لصعوبات التي يلاقونها سواء على مستوى المواضيع وتشعبها، أو صعوبة الحصول على المادة التاريخية الخبرية اللازمة.
- ✓ أن الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني كان متطورا إلى حد ما على الأقل بالقدر الذي يحفظ عيش الجزائريين، بغض النظر عن محدودية الإمكانيات و السياسة العثمانية التعسفية المنتهجة ضد هم،إذ عرف المجتمع الجزائري علاقات اقتصادية واجتماعية متميزة في إطار متماسك(القبيلة) تميز بروح التعاون والتكافل على أساس الملكية الجماعية للأرض في غالب الأحيان.
- ✓ كانت فرنسا منذ بداياتها الأولى تطمح وتسعى إلى احتلال الجزائر بخلق مختلف الذرائع الممكنة والأساليب الماكرة، فجاء مشروعها الاستعماري الاستيطاني مشروعا متكاملا من جانبيه التنظيري والتطبيقي،فالتنظيري:من حيث مبرراته، وشكله، وكيفية تثبيت تواجده في الجزائر،وعلى رأس هؤلاء المنظرين نذكر:ألكسي دوطوكفيل،أوربان،أونفونتان...، و الجانب التطبيقي من خلال السياسات المتبعة المغطاة بالشرعية(القوانين والتشريعات) وشبه الشرعية، وذلك من خلال الجرائم المرتكبة باسم الحفاظ على الأمن العام على غرار مجزرة العوفية وغيرها كثير، ونجد من هؤلاء المطبقين كلوزيل،بيجو،دروفيقو...الخ.
- ✓ الاستمرارية والتمسك بالجزائر:ففي ظل التطورات التي عرفتها فرنسا من خلال الثورات الحاصلة وتوال سقوط أنظمتها الملكي منها والإمبراطوري فالجمهوري، إلا أنها لم تتزعزع ولم تغير فكرتها وإقرارها بضرورة التمسك والاحتفاظ بالجزائر، فمصلحتها فوق أي اعتبار أو خلاف داخلي بين الأشخاص أو بين مؤسسات الدولة،خصوصا مع تزامن هذه الفكرة و التطور الرأسمالي الحاصل في أوروبا في أعقاب الثورة الصناعية،هذه الأخيرة التي كانت نعمة على أوروبا بقدر نقمتها(الاستعمار) على المجتمعات الجنوبية(المتخلفة ذات الثروات الهائلة) التي كانت الجزائر جزء منها وتعرضت لهذه النقمة.
- ✓ شكلت السياسة الفرنسية سجلا حافلا من التناقضات،وذلك من خلال سنها لقوانين وتشريعات دون وجه حق للسيطرة على أملاك الشعب الجزائري من جهة،ومن جهة ثانية هي نفسها صاحبة القوانين التي عملت دائما على خرقها والنكث بوعدها وعهدها خدمة لمصلحتها، هاته الأخيرة التي هي فوق أي

قانون،وبالتالي كانت الأرض أول اختراق للمجتمع الجزائري بعد صدمة الاحتلال،إذ عرفت تحول كبير فبعد أن كانت ملكيتها بشكل كبير في إطار القبيلة أو العرش(العمل الجماعي) أصبحت ملكية فردية،وهذا ما انعكس على الاقتصاد الجزائري بالسلب.

✓ لقد تخطت السياسة الفرنسية حدود الزمان والمكان،وباستعمال شتى وآخر الوسائل التي توصل إليها الفكر البشري،فبعد اختراق الأرض، تم احتواء الفرد الذي هو الأساس في التطور الايجابي لأي مجتمع في إطار نمط جديد، حيث تم تزويده بسلوكيات و أنماط تفكير من شأنها تكريس ظاهرة التخلف وتأصيلها في جميع مناحي الحياة، وبخاصة الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا تزال إلى يومنا هذا،وحتى الفكرية والثقافية،فمن منطلق مبدأ التحضر والتمدن الذي أدخلته فرنسا إلى الجزائر –وهي صاحبة مبادئ ثورتها لسنة 1789– تم ربط هذه الأخيرة فكريا وحضاريا بالثقافة الأوروبية،وبالتالي تهميش وإقصاء كل ما كان موجود ومتوارث منذ فترات طويلة،مع تدعم كل هذا بالقاعدة القائلة"الغالب مولع بتقليد غالبه".

✓ تكريس ظاهرة الميز العنصري في مرحلة متقدمة من الزمن:فقد اعتمدت السياسة الفرنسية على جميع الأساليب والطرق من أجل فرض هيمنتها على المجتمع الجزائري، من خلال سياسة الاستيطان التي مكنت من خلالها للمجتمع الجديد الذي صنعته من شذاذ آفاق أوروبا من المعمرين على حساب الجزائريين، وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق الشركات الأجنبية للثروات الجزائرية وغيرها من أساليب الاستغلال والنهب لتتجاوز بذلك مرحلة الرأسمالية،وتصل إلى مرحلة جديدة مي الشراسة والتوحش، وهي قمة الاستغلال.

✓ مست السياسة الفرنسية جميع مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم إفراغ المجتمع الجزائري من مقدراته و طاقته البشرية المتعددة،وقد تجسد هذا من خلال ظاهرتي الهجرة والتعليم وكذا المستوى الصحي، المتدهور نتيجة هذه السياسة، بحيث أستحدثت تركيبة جديدة في المجتمع الجزائري(المعمرين على مختلف أجناسهم)،وربط الاقتصاد الوطني لخدمة الاقتصاد الفرنسي وبالتالي تكريس التبعية بمختلف أشكالها.

✓ وعليه كانت السياسة الفرنسية المنتهجة ثابتة في أهدافها متغيرة في أساليبها ووسائلها حسب ما تقتضيه تطور المرحلة في إطار سياسة التدرج،تحت ستار الشرعية القانونية والحجج الواهية،وبهذا يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي ظاهرة اجتماعية، تاريخية، وسياسية على حد تعبير مولود قاسم نايت بلقاسم،ونضيف نحن اقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك من خلال مشروعها الاستيطاني الإستنزافي الذي قل نظيره على غرار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

المحترف

الملحق رقم 1: تثبيت الأملاك بعرش السواحلية من عمالة قسنطينة.

المبشر

الصيغة السلطانية

في ٢ فيفري سنة ١٨٦٥

في اليوم ٩ من رمضان سنة ١٢٨١

امور دولتيـــة

تقليدات وتبديلات بمناصب حكام بيروات العرب

تثبيت ملكية الاملاك بعرش السواحلية

ترقيات في مناصب التراجم العسكرية

تقليدات وتبديلات بالوظايف الشرعية

المصدر:جريدة المبشر العدد448 ليوم 22فيفري 1865.

الملحق رقم2:تقسيم عرش الحرارثة الكائن بدائرة زمورة من إيالة وهران.

المبشر

طالعة الاخبار تفوق الاوهام

الجزاير سلطانية

في ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٨٦

في ١٥ جويليت سنة ١٨٦٩

* اوامر وتيقة *

* تنجيز قانون ديوان امين الدولة المورخ باليوم ٢٢ من شهر ابريل سنة ١٨٦٣ *

* تحديد و تقسيم تراب عرش الحرارثة الكائن بدائرة زمورة في قسمة مستغانم من ايالة وهران *

* نحن نابليون سلطان الفرانساويين بنعمة الله والارادة الحمية السلام على الموجودين في الحال والاتيين في الاستقبال

* بعد النظر في قانون ديوان امين الدولة المورخ باليوم ٢٢ من شهر ابريل سنة ١٨٦٣ والقانون السياسي العسكري المورخ باليوم ٢٣ من شهر ماي السنة المذكورة في شان تاسيث ملكية الاملاك المستغربها عرب ولاية الجزاير امرنا وامرنا ما سياتي ذكره مفصلا حسبما عرضه علينا وزيرنا في الامور الحربية وقنصي ما طلبه والي ولاية الجزاير

* الفصل الاول * ان العرش المذكور قد اثبتنا تحديد ترابه المشتمل على ٥٤٤٠ هكتارا و ٣٦ ارا كما ثبتناها اجمالا في فرنته النصوص المذكورة اعلاه

* الفصل الثاني * ان وزيرنا في الامور الحربية ووالي ولاية الجزاير هما المكلفان بانجاز هذا الامر كل واحد منهما فيما يليه

* كتب بباريس في اليوم ١ من شهر ماي سنة ١٨٦٩

* نابليون *

* نحن نابليون سلطان الفرانساويين بنعمة الله والارادة الحمية السلام على الموجودين في الحال والاتيين في الاستقبال

* بعد النظر في قانون ديوان امين الدولة المورخ باليوم ٢٢ من شهر ابريل سنة ١٨٦٣ الخ واطلاعنا على تحديد وتقسيم عرش الحرارثة الكائن بدائرة زمورة في قسمة مستغانم من ايالة وهران

* الفصل الاول * ان تراب عرش الحرارثة المسطان

بدائرة زمورة في قسمة مستغانم من ايالة وهران الهيئت تحديده بامرنا المورخ في اليوم المشار اليه اعلاه المشتمل على ٥٤٤٠ هكتارا و ٣٦ ارا كما ذكرنا قد قسمناه على الكيفية الاتي بيانها امتثالا لما فرزته النصوص المشار اليها اعلاه

	الاراضي المخصوصة	الاراضي البلدية	الاراضي الغابات	الاراضي الخاصة	المجموع
	هكتار	هكتار	هكتار	هكتار	هكتار
	٩	٢٣٦	٢	٩٥٦	٧٣٦

* الفصل الثاني * ان الغابتين الداخلتين احداهما بالعدد ٣ والاخرى بالعدد ٤ المرسم شكل تراب العرش المشتمل جميعها على ٧٣٦ هكتارا و ١٠ ارا قد ترتبتا فيما بلدية تحت نظر الفرانسيين الغيبة المنضمتا الى بلدة زمورة المحتوية على دوائر الامر المورخ في ٦ نوفمبر ١٨٦٨ كما بقيتا في قسمة ديوان نواب البلدة يعمل بهما ماشاء كما يستخليها اهالي البلدة المذكورة من اجرتي وسلمين

* الفصل الثالث * ان وزيرنا في الامور الحربية ووالي ولاية الجزاير هما المكلفان بانجاز هذا الامر كل واحد منهما فيما يليه

* كتب بباريس في اليوم ١ من ماي شهر سنة ١٨٦٩

* نابليون *

وبالامر اعلاه الله وضع الريشال وزير الامور الحربية مناوله يده

* تولیات وتبدیلات في مناصب حكام امور العرب *

بامر صدر من سعادة المريشال والي ولاية الجزاير في اليوم السابع من جويليت سنة ١٨٦٩ وقع ما سيذكر

* السيد روبي قبطان في الرجيمة ٣ من عسكر المشاة الحاكم في الدرجة الثانية بمحكمة امور عرب تيزي وزو في التاريخ قد ارتقى حاكما في الدرجة الاولى بمحكمة امور عرب الدلس بدلا من السيد سوجاج قبطان في الرجيمة ٣٦ من عسكر المشاة الذي اذن له بالرجوع الى رجيمته على وفق مراده

* السيد طيتو قبطان في طائفة الطجية المعين في الدرجة الاولى بمحكمة امور عرب المدية في التاريخ قد ارتقى حاكما في الدرجة الثانية بمحكمة امور عرب تيزي وزو بدلا من السيد القبطان روبين المشار اليه

* السيد كوين ليوتنان في الرجيمة ٨٨ من عسكر المشاة المعين في الدرجة الثانية بمحكمة امور عرب بوهاري في التاريخ قد ارتقى معينا في الدرجة الاولى بمحكمة امور عرب المدية بدلا من السيد القبطان طيتو المتقدم ذكره

* السيد دوسانجيران ليوتنان في الرجيمة ٩ من خيالة الشاسور المعين الوقتي بمحكمة امور عرب ثنية لا حد في التاريخ قد ارتقى معينا في الدرجة الثانية بمحكمة امور عرب بوغار بدلا من السيد ليوتنان كوين المذكور انفا *

* تولیات وتبدیلات في الوظایف الشرعیة *

* بامر صدر من سعادة المريشال والي ولاية الجزاير في اليوم ٦ جويليت ١٨٦٩ وقع ما سيذكر بايالة الجزاير

* سي احمد بن محمد الشرشالي العدل بمحكمة شليف رتبة قد ارتقى بها باش عدل بدلا من سي ابي عبيرة بن الحاج محمد المذكور ارتقى قاضيا بناحية حماد

المصدر:جريدة المبشر:العدد 655 ليوم15جويلية1869.

الملحق رقم 3: إعلان على ضرورة تقديم وثائق اثبات الملكية من طرف الحاكم كلوزيل.

المبشر

الجمعية السلطانية

* تاويل التبليغ *
يمكن لكل احد ان يطلب هذه الورقة من ديرو مكلف بقبض الغرامه في كل بلد * يقبضه او يلتزم ليدفع حقها ويذكر اسمه وسكناه كما يجب

* شروط البيع *
بالفرانسيسة والعربية
٦ فرنك لثلثة اشهر
١٢ فرنك للسنة
٥ فرنك بالفرانسيسة لستة اشهر
١٠ فرنك للسنة
العربية مجردة كالفرانسيسة *

في ٥ اوت سنة ١٨٦٩

في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٢٨٦

* اوامر وتنبيهة *

* تجهيز قانون ديوان اعيان الدولة المورخ باليوم الثاني والعشرين من شهر اوريل سنة ١٨٦٣ *

* ان السيد الكلونيل حاكم قسمة صطيف الذي هو رئيس الجماعة الكبرى المكلفة بشان التحديد امريما سياتي ذكره مفصلا

* الفصل الاول * ان الحجج التي تقوم في ساحة عرش الغزالة يجب اعراضها لدى السيد بريتن ليوتنان معين بامور عرب فالمة ومقيم للعمل في العرش المذكور وان تخلفت عن الاعراض في مدة شهرين اثنين اولها اليوم ٢٥ من شهر جوليت سنة ١٨٦٩ سقطت حجته

* الفصل الثاني * ان هذا الانشاء فيه تنبيه لجماعة الدومين في حق املاك البايلك وارباب البلاد المعلومة بارض ملك وكذا اهالي الاعراش والدواوير كي يتحفظوا على اثبات حقوقهم

* كتب بصطيف في اليوم ٢٤ من شهر جوليت سنة ١٨٦٩

* وهنا خط يد السيد الكلونيل حاكم القسمة

* اوجرو *

* ان سيادة الجنرال حاكم قسمة عنابة الذي هو رئيس الجماعة الكبرى المكلفة بشان التحديد امريما سياتي ذكره مفصلا

* الفصل الاول * ان الحجج التي تقوم في ساحة عرش الاد مصلى يجب اعراضها لدى السيد بريتن ليوتنان معين بامور عرب فالمة ومقيم للعمل في العرش المذكور وان تخلفت عن الاعراض في مدة شهرين اثنين اولها اليوم ٢٥ من شهر جوليت سنة ١٨٦٩ سقطت حجته

* الفصل الثاني * ان هذا الانشاء فيه تنبيه لجماعة الدومين في حق املاك البايلك وارباب البلاد المعلومة بارض ملك وكذا اهالي الاعراش والدواوير كي يتحفظوا على اثبات حقوقهم

* كتب بصطيف في اليوم ٢٤ من شهر جوليت سنة ١٨٦٩

* وهنا خط يد السيد الكلونيل حاكم القسمة

* اوجرو *

في ساحة عرش شوية يجب اعراضها لدى السيد بوسك ليوتنان معين بامور عرب الفالة ومقيم للعمل في العرش المذكور وان تخلفت عن الاعراض في مدة شهرين اثنين اولها اليوم ١ من شهر اوت سنة ١٨٦٩ سقطت حجته

* الفصل الثاني * ان هذا الانشاء فيه تنبيه لجماعة الدومين في حق املاك البايلك وارباب البلاد المعلومة بارض ملك وكذا اهالي الاعراش والدواوير كي يتحفظوا على اثبات حقوقهم

* كتب بعنابة في اليوم ٢٦ من شهر جوليت سنة ١٨٦٩

* وهنا خط يد سيادة الجنرال حاكم القسمة

* بيدبرب *

* امور مختلفة *

* ان الجماعة المكلفة باجراء الامتحان على من يرام التعاطي في تعليم العلوم الابتدائية قد انعقد مجلسها الثاني لسنة ١٨٦٩ تحضر لديها تلاميذ كثيرة منهم مسلمان من المدرسة المستخرج منها المدرسون نالا الاجازة في تدريس العلوم الابتدائية وهما احمد بن علي وابراهيم بن ماتح *

المصدر: جريدة المبشر، العدد658، ليوم: 5أوت1869.

الملحق رقم4: المنشور الذي تم توزيعه قبل الحملة الفرنسية على الجزائر من طرف دوبورمون.

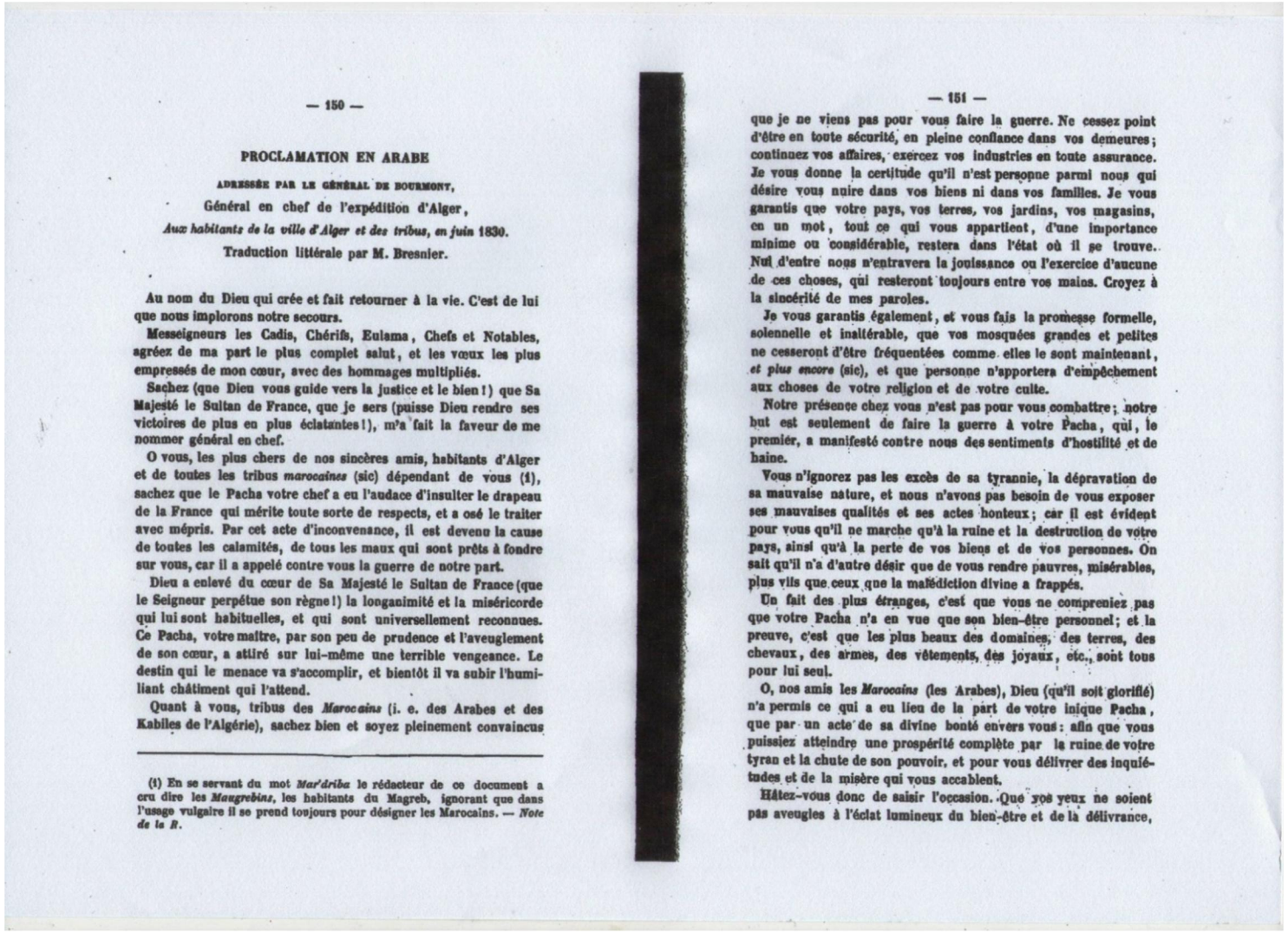

— 150 —

PROCLAMATION EN ARABE

ADRESSÉE PAR LE GÉNÉRAL DE BOURMONT,

Général en chef de l'expédition d'Alger,

Aux habitants de la ville d'Alger et des tribus, en juin 1830.

Traduction littérale par M. Bresnier.

Au nom du Dieu qui crée et fait retourner à la vie. C'est de lui que nous implorons notre secours.

Messeigneurs les Cadis, Chérifs, Eulama, Chefs et Notables, agréez de ma part le plus complet salut, et les vœux les plus empressés de mon cœur, avec des hommages multipliés.

Sachez (que Dieu vous guide vers la justice et le bien!) que Sa Majesté le Sultan de France, que je sers (puisse Dieu rendre ses victoires de plus en plus éclatantes!), m'a fait la faveur de me nommer général en chef.

O vous, les plus chers de nos sincères amis, habitants d'Alger et de toutes les tribus *marocaines* (sic) dépendant de vous (1), sachez que le Pacha votre chef a eu l'audace d'insulter le drapeau de la France qui mérite toute sorte de respects, et a osé le traiter avec mépris. Par cet acte d'inconvenance, il est devenu la cause de toutes les calamités, de tous les maux qui sont prêts à fondre sur vous, car il a appelé contre vous la guerre de notre part.

Dieu a enlevé du cœur de Sa Majesté le Sultan de France (que le Seigneur perpétue son règne!) la longanimité et la miséricorde qui lui sont habituelles, et qui sont universellement reconnues. Ce Pacha, votre maître, par son peu de prudence et l'aveuglement de son cœur, a attiré sur lui-même une terrible vengeance. Le destin qui le menace va s'accomplir, et bientôt il va subir l'humiliant châtiment qui l'attend.

Quant à vous, tribus des *Marocains* (i. e. des Arabes et des Kabiles de l'Algérie), sachez bien et soyez pleinement convaincus

(1) En se servant du mot *Mar'driba* le rédacteur de ce document a cru dire les *Maugrebins*, les habitants du Magreb, ignorant que dans l'usage vulgaire il se prend toujours pour désigner les Marocains. — *Note de la R.*

— 151 —

que je ne viens pas pour vous faire la guerre. Ne cessez point d'être en toute sécurité, en pleine confiance dans vos demeures; continuez vos affaires, exercez vos industries en toute assurance. Je vous donne la certitude qu'il n'est personne parmi nous qui désire vous nuire dans vos biens ni dans vos familles. Je vous garantis que votre pays, vos terres, vos jardins, vos magasins, en un mot, tout ce qui vous appartient, d'une importance minime ou considérable, restera dans l'état où il se trouve. Nul d'entre nous n'entravera la jouissance ou l'exercice d'aucune de ces choses, qui resteront toujours entre vos mains. Croyez à la sincérité de mes paroles.

Je vous garantis également, et vous fais la promesse formelle, solennelle et inaltérable, que vos mosquées grandes et petites ne cesseront d'être fréquentées comme elles le sont maintenant, *et plus encore* (sic), et que personne n'apportera d'empêchement aux choses de votre religion et de votre culte.

Notre présence chez vous n'est pas pour vous combattre; notre but est seulement de faire la guerre à votre Pacha, qui, le premier, a manifesté contre nous des sentiments d'hostilité et de haine.

Vous n'ignorez pas les excès de sa tyrannie, la dépravation de sa mauvaise nature, et nous n'avons pas besoin de vous exposer ses mauvaises qualités et ses actes honteux; car il est évident pour vous qu'il ne marche qu'à la ruine et la destruction de votre pays, ainsi qu'à la perte de vos biens et de vos personnes. On sait qu'il n'a d'autre désir que de vous rendre pauvres, misérables, plus vils que ceux que la malédiction divine a frappés.

Un fait des plus étranges, c'est que vous ne compreniez pas que votre Pacha n'a en vue que son bien-être personnel; et la preuve, c'est que les plus beaux des domaines, des terres, des chevaux, des armes, des vêtements, des joyaux, etc., sont tous pour lui seul.

O, nos amis les *Marocains* (les Arabes), Dieu (qu'il soit glorifié) n'a permis ce qui a eu lieu de la part de votre inique Pacha, que par un acte de sa divine bonté envers vous: afin que vous puissiez atteindre une prospérité complète par la ruine de votre tyran et la chute de son pouvoir, et pour vous délivrer des inquiétudes et de la misère qui vous accablent.

Hâtez-vous donc de saisir l'occasion. Que vos yeux ne soient pas aveugles à l'éclat lumineux du bien-être et de la délivrance,

que Dieu fait briller devant vous. Ne soyez pas indifférents à ce qui renferme pour vous un sérieux avantage; éveillez-vous au contraire pour abandonner votre Pacha et pour suivre un conseil que nous vous donnons dans votre intérêt. Soyez certains que Dieu ne cherche jamais le malheur de ses créatures, et qu'il veut que chacun jouisse de la part spéciale des nombreux bienfaits que sa divine bonté a répandus sur les habitants de la terre.

Musulmans, les paroles que nous vous adressons viennent d'une entière amitié, et renferment des sentiments pacifiques et affectueux. Si vous envoyez vos parlementaires à notre camp, nous nous entretiendrons avec eux. Nous espérons, Dieu aidant, que nos conférences amèneront des conséquences avantageuses et profitables pour vous.

Dieu nous donne la confiance que lorque vous serez convaincus que notre but unique est votre bien et votre intérêt, vous nous enverrez avec vos parlementaires toutes les provisions dont notre armée victorieuse a besoin: farine, beurre, huile, veaux, moutons, chevaux, orge, etc. Lorsque vos convois nous seront parvenus, nous vous en remettrons immédiatement, en argent comptant, le prix que vous en désirerez, et même plus encore.

Mais (à Dieu ne plaise!), s'il arrivait que vous agissiez contrairement à ce que nous avons dit, et que vous préférassiez nous résister et combattre, sachez que tout le mal et tous les désordres qui en résulteront viendront de votre fait; ne vous en prenez qu'à vous-mêmes, et soyez certains que ce sera contre notre volonté. Soyez convaincus que nos troupes vous envelopperont facilement, et que Dieu vous mettra bientôt en leur pouvoir. De même que le Seigneur recommande l'indulgence et la miséricorde pour les faibles et les opprimés, de même aussi il inflige les plus rigoureux châtiments à ceux qui commettent le mal sur la terre, et qui ruinent les pays et les habitants.

Si donc vous vous opposez à nous par des hostilités, vous périrez tous jusqu'au dernier.

Telles sont, Messeigneurs, les paroles que j'ai cru devoir vous adresser. C'est un conseil bienveillant que je vous donne; ne le négligez pas: sachez que votre intérêt est de l'accepter et de vous y conformer.

Personne ne pourra détourner de dessus vous la destruction, si vous ne tenez aucun compte de mes avis ni de mes menaces. Ayez la certitude la plus positive que notre Sultan victorieux

et gardé par le Dieu Très-Haut ne peut lui-même les modifier, car c'est un arrêt du destin, et l'arrêt du destin doit fatalement s'accomplir.

Salut à celui qui entend et se soumet.

Voici maintenant le texte de ce curieux document, transcrit avec soin. Les gallicismes et les mots improprement employés que l'on y rencontre s'expliquent et se justifient par l'inexpérience où l'on était alors des choses pratiques et usuelles des Arabes.

هذا منادا من سارعسكر امير الجيوش البرانساوية

الى سكان الجزآئر واهالى القبائل

بسم الله البدئ المعيد وبه نستعين

يا ايها ساداتى القضاة والاشراف والعلمآء واكابر المشايخ والاختيارية اقبلوا منى اكمل السلام واشمل اشواق قلبى بمزيد العز والاكرام اما بعد اعلموا هداكم الله الى الرشد والصواب ان سعادة سلطان برانسه مخدومى وعزة جنابه لاعلى عز نصره قد انعم علىّ بتوليته اياى منصب سارعسكر ويا اعزا اصدقائنا ومحبينا سكان الجزآئر ومن ينتمى اليكم من شعب الغاربة ان الباشا حاكيكم من حيث انه تجرّء على بهدلة بيرف برانسه المستحق كل الاعتبار واقدم على اهانته فقد سبب بجهله هذا كل ما هو عتيد ان يحل بكم من الكوارث والمضرات لكونه دعى عليكم

M.Bresnier,Op,Cit,p151-153.:المصدر

الملحق رقم5: شكاية مقدمة لحاكم المسيلة حول الأرض بين أولاد نجاع والبرابر.

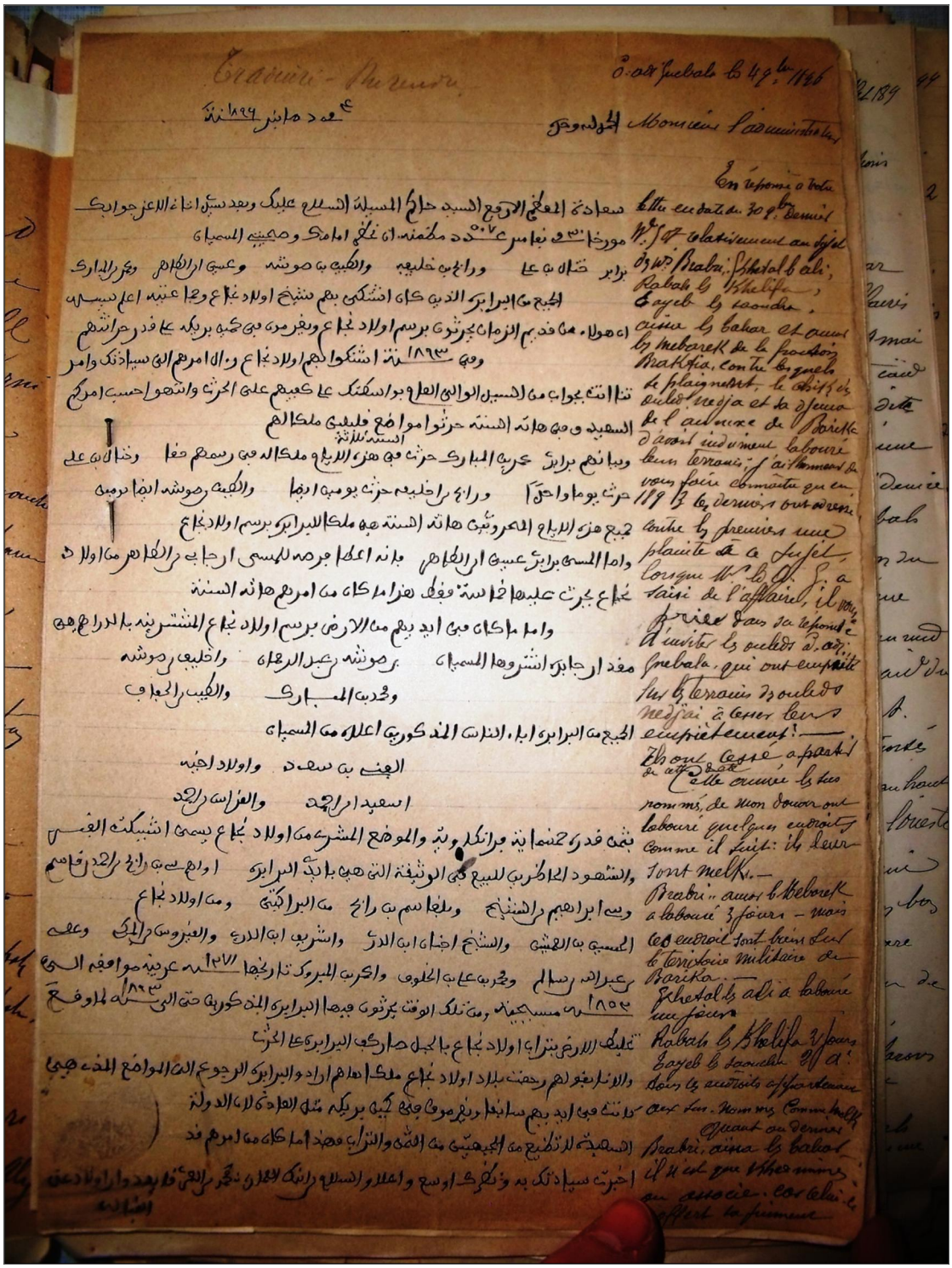

Boite N°:171-03-propriété in digènes ;revendications Dour el djorf(1893-1903), (ACMM). :المصدر

المصادر والمراجع

1. **قائمة المصادر:**

✓ **أرشيف بلدية المسيلة المختلطة:**

1. **Boite N°**:171-03-propriété indigènes ;revendications douar el djorf (1893-1903.)

✓ **المصادر بالعربية:**

2. بفايفر سيمون،**مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**،تر:أبو العيد دودو،دار هومة،الجزائر،2009.

3. ابن خلدون عبد الرحمان،**مقدمة بن خلدون**،تح:حامد أحمد الطاهر،دار الفجر للتراث،القاهرة،2004.

4. خوجة حمدان بن عثمان،**المرآة**،تقديم و تح: محمد العربي الزبيري،منشورات ANEP،الجزائر،2005.

5. دو طوكفيل ألكسي،**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**،تر:ابراهيم صحراوي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008.

6. الزبيري محمد العربي،**مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**،ط3،الشركة الوطنية للنش والتوزيع،الجزائر،1981.

7. الزهار أحمد الشريف،**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**،ط2،تح:أحمد توفيق المدني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1980.

8. شلوصر فنرلنين،**قسنطينة أيام أحمد باي(1832-1837)، مج2**،تر:أبو العيد دودو،شركة دار الأمة،الجزائر،2009.

9. المدني أحمد توفيق،**محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791(سيرته،حروبه،أعماله،نظام الدولة والحياة العامة في عهده)**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986.

✓ **الدوريات المصدرية بالعربية:**

10. جريدة المبشر العدد448 ليوم 22فيفري 1865.

11. جريدة المبشر:العدد 655 ليوم15جويلية1869

12. جريدة المبشر،العدد658،ليوم:5أوت1869.

✓ **الدوريات المصدرية بالأجنبية:**

13. Aumerat."**La propriété urbaine à Alger**", revue africaine,1898,

14. BRESNIER, **Proclamation en arabe**, **Revue africaine**, Volume6,Alger,1862.

15. Bulletin officiel du gouvernement général de algerie,année,Alger,1863.

16. Devoux,"**Les édifices religieux**", **Revue africaine**, Volume6,Alger,1862.

17. HamedBouderbah,**Réflexions sur la colonie d'alger**,**Revue africaine**, Volume57,Alger,1913.

قائمة المراجع:

✓ **المراجع بالعربية:**

18. آبيكاسيس فريديريك،وآخرون،**من أجل تاريخ فرنسي جزائري**،تر:خولة طالب الإبراهيمي،اناس للنشر،الجزائر،2011.

19. أجيرون شارل روبير،**تاريخ الجزائر المعاصر:من انتفاضة1871الى اندلاع حرب التحرير1954**،تر:جمال فاطمي وآخرون،مج2،شركة دار الأمة،الجزائر،2008.

20. أجيرون شارل روبير،**الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**،ج1،ج2،تر:م حاج المسعود،أ.بكليي،دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007.

21. أحميدة عميراوي،زاوية سليم،محمد زغداوي،**أثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر،2007.

22. أحميدة عميراوي،**علاقات الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال**،دار البعث،قسنطينة،2002.

23. الأزرق مغنية،**نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي**،تر:سمير كريم،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،لبنان،1980.

24. الأشراف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**،تر:حنفي بن عيسى،المؤسسة الوطنية للكتاب،1983.

25. بركات درار أنيسة،**محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**،منشورات ANEP،الجزائر،2008.

26. برنيان أندري،أندري نوشي،ايف لاكوست،**الجزائر بين الماضي والحاضر**،تر:رابح منصف عاشوري،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

27. بقطاش خديجة،**الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871**،(د-م)،الجزائر،1977.

28. بلاح بشير،**تاريخ الجزائر الحديث من1830الى1989**،دار المعرفة،الجزائر،2005.

29. بوحوش عمار،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1997.

30. بوحوش عمار،**العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية**،وزارة المجاهدين،الجزائر،2008.

31. بوضرساية بوعزة،**سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930**،دار الحكمة،الجزائر،2010.

32. بوعزيز يحي،**ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام1871**،عالم المعرفة،الجزائر،2009.

33. بوعزيز يحي،**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية1830-1954**،دار البصائر،الجزائر،2009.

34. بوعزيز يحي،**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية الوطنية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

35. بوعزيز يحي،**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،ج1،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر،2009.

36. بيرم كمال،**الاحتلال الفرنسي وتطور القيادة بالحضنة 1838-1954**،دار الأكاديمية،الجزائر،2013.

37. تاوتي الصديق،**المبعدون إلى كاليد ونيا الجديدة-مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**،شركة دار الأمة،الجزائر،2007.

38. تريكي حسين،**هذه الجزائر**،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،2002.

39. جمال الدين أحمد،**نزع الملكية-في أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص القانون**،المكتبة العصرية، بيروت،لبنان،1966.

40. جوليان شارل أندري،**تاريخ الجزائر المعاصر.الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871**،تر:جمال فاطمي وآخرون،شركة دار الأمة،الجزائر.2008.

41. الجيلالي عبد الرحمان،**تاريخ الجزائر العام**،ج4،شركة دار الأمة،الجزائر،2010.

42. حلوش عبد القادر،**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**،شركة دار الأمة،الجزائر،2010.

43. خرشي جمال،**الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962**،تر:عبد السلام عزيزي، دار القصبة،الجزائر،2009.

44. خيثر عبد النور،سعدي مزيان،بوقجاني أحمد،**منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2006.

45. بن داهة عدة،**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**،ج1،ج2،وزارة المجاهدين،(د.ت).

46. دودو أبو العيد،**الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان(1830-1855)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1975.

47. رزاقي عبد الرحمان،**تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**،المكتبة الوطنية،الجزائر،1976.

48. الزبيري محمد العربي،**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،مطابع الشرق،بيروت،1972.

49. زوزو عبد الحميد،**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

50. سبنسر وليم،**الجزائر عهد رياس البحر**،تر:عبد القادر زبادية،دار القصبة،الجزائر،2006.

51. سعد الله أبو القاسم،**تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)**،ج3،ج5،دارا لغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1998.

52. سعد الله أبو القاسم،**الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)**،**ج1**،ج2،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992.

53. سعد الله أبو القاسم،**خلاصة تاريخ الجزائر-المقاومة والتحرر(1830-1962)**،دار الغرب الإسلامي،بيروت،2007.

54. سعد الله أبو القاسم،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث.بداية الاحتلال**،ط3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982.

55. سعيدوني ناصر الدين،**الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،2000.

56. سعيدوني ناصر الدين،**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر–العهد العثماني**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984.

57. سعيدوني ناصر الدين،**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800–1830)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1979.

58. السليماني أحمد،**تاريخ مدينة الجزائر يتعرض إلى ماضي مدينة الجزائر من النواحي الحضارية والاجتماعية والسياسية والثقافية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،(د–ت).

59. صاري الجيلالي،**تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830–1962)**،**تر**:قندوز عباد فوزية،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954.

60. صاري الجيلالي،**الكارثة الديمغرافية 1867–1868**،تر:عمر المعراجي،منشورات ANEP ،الجزائر،2008.

61. بن صحراوي كمال،**الدور الدبلوموماسي ليهود الجزائر عهد الدايات**،بيت الحكمة،الجزائر،2009.

62. صغير مريم،محمد موحوس،محمد شايب،**الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**.منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007.

63. طرشون نادية،جمال يحياوي،سهيل الخالدي،**الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي–أثناء الاحتلال–**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007.

64. الطيبي محمد،**الجزائر عشية الغزو–دراسة في الذهنيات والبنيات والمألات**،ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

65. عباد صالح،**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1830–1900**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984.

66. عبيد مصطفى،**الفكر الاستعماري السانسيموني بمصر والجزائر1833–1870**،دار المعارف الدولية،الجزائر،2013.

67. عيساوي محمد،نبيل شريخي،**الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830–1871**،مؤسسة كنوز الحكمة،الجزائر،2011.

68. غانم بيومي ابراهيم،**نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**،مركز الدراسات الوحدة العربية،الكويت،2003.

69. غربي الغالي،**العدوان الفرنسي على الجزائر–الخلفيات والأبعاد**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007.

70. فركوس صالح،**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844–1871**،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،2006.

71. فركوس صالح،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925**،مديرية النشر لجامعة قالمة،الجزائر،2010.

72. قداش محفوظ،**جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830– 1945**،تر:محمد المعراجي،منشوراتANEP،الجزائر،2008.

73. قنان جمال،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مج4،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2009.

74. كاتب كمال،**أوربيون"أهالي"ويهود بالجزائر1830–1962 تمثيل وحقائق السكان**،تر:رمضان زبدي،دار المعرفة،2011.

75. محياوي رحيم،**الاستيطان والتوطين:الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**،منشورات جامعة برج باجي مختار،عنابة،2006.

76. المدني أحمد توفيق،**كتاب الجزائر**،دار البصائر،الجزائر،2009.

77. المدني أحمد توفيق،**هذه هي الجزائر**،مكنية الإسكندرية،مصر،2001.

78. مهساس أحمد،**الحقائق الاستعمارية والمقاومة**،وزارة المجاهدين،دار المعرفة،الجزائر،2007.

79. الميلي مبارك بن محمد الهلالي،**تاريخ الجزائر في القديم والحديث**،ج3،مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر،1964.

80. نايت بلقاسم مولود قاسم،**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**،ج2،ط2،دار الأمة،الجزائر،2007.

81. هلال عمار،**الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام(1847–1918)**،لافوميك للنشر،الجزائر،1986.

82. الهواري عدي،**الاستعمار الفرنسي في الجزائر–سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي(1830–1960)**،تر:جوزيف عبد الله،دار الحداثة،بيروت،لبنان،1983.

83. وطبان عبد العزيز،**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985)**،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،(د-ت).

✓ **المراجع بالفرنسية:**

84. KHARCHI DJAMAL, **Colonisation et politique d'assimilation en algrérie1830-1962**,Casabah,Alger,2005.

85. Sari Djilali, **Le désastre démographique en Algérie(1867-1868),enag editions,Alger,2010**.

✓ **المقالات بالعربية:**

86. بخوش صبيحة،"**وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني**"،**مجلة مخبر التاريخ والجغرافيا**، ع2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008.

87. بوشنافي محمد،"**الداي حسين وسقوط الايالة الجزائرية(1818-1883)**"،**مجلة عصور**، ع7/6،مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم،جامعة وهران،الجزائر،جوان-ديسمبر2005.

88. بن تركية عبد الحكيم،"**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1830-1962**"،**مجلة مخبر التاريخ والجغرافيا**، ع2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008.

89. التميمي عبد المالك خلف،"**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي-دراسة تاريخية مقارنة-**"،**مجلة عالم المعرفة**، ع 71،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1983.

90. ثنيو نور الدين،"**هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1912-1848**"،أعمال الملتقى العلمي الأول حول سيسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر،منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الرحلة والهجرة،ماي 2008.

91. حمادي عبد الله،وآخرون،"**دور المدن الجزائرية في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي**"،**مجلة الراصد**، ع1،منشورات ثالة،جانفي-فيفري2002.

92. بن داهة عدة،"**أبعاد التشريعات العقارية بالجزائر وفي ضوء قانوني 18887/04/28و1897/02/16**"،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة الجاهدين ،الجزائر،2007.

93. بن داهة عدة،"**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1873**"،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال

الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة الجاهدين،الجزائر،2007.

94. سيدي صالح حياة،"**البرلمان وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**"،**مجلة الدراسات التاريخية**، ع13،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،بوزريعة،الجزائر،2011.

95. سعد الله أبو القاسم،**هجرة بعض الجزائريين(1830-1847)**،أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

96. سعيدوني ناصر الدين،"**الخزينة الجزائرية1800-1830**"،**المجلة التاريخية المغربية**، ع3،تونس،جانفي/يناير1975.

97. سليماني حسين أحمد،"**نزع الملكية العقارية للجزائريين1830-1871**"،**مجلة المصادر**، ع 6،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،مارس2002.

98. شيتور جلول،"**العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية**"،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005. منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007.

99. شيخي عبد المجيد،"**الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات**"،أعمال الملتقي الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

100. طرشون نادية،"**هجرة أهالي تلمسان 1911من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية**"،**مجلة الدراسات التاريخية** ، ع13،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،بوزريعة،الجزائر،2011.

101. عبيد مصطفى،"**أونفونتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر1839-1841**"،**مجلة الآداب والحضارة الإسلامية**، ع15،الجزائر،جوان2012.

102. عاشوري موسى،"**أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف**"،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005. منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

103. فارح رشيد،"**المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**"،أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد في 20-21 نوفمبر 2005،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

104. قاصري محمد السعيد،"**موقع المسجد في المشروع الثقافي الاستعماري1830-1900**"،**مجلة المعيار**، ع10،كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية،قسنطينة،الجزائر،سبتمبر2005.

105. كعوان فارس،"**وثائق السيناتوس كونسولت وأهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبيلة أولاد دراج بالمسيلة نموذجا**"،أعمال الملتقى الوطني تاريخ وأعلام الحضنة،دار الثقافة،10,11,12ديسمبر2012.

106. كنتور رابح،"**أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة والاستيلاء على الملكية**"،**حولية المؤرخ**، ع6،دار الكرامة للطباعة والنشر،الجزائر،جويلية2005.

107. المغلي الهاشمي محمد البشير،"**التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي**"،**مجلة المصادر**، ع6،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،مارس2002.

108. ملا خسو الطاهر،"**نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر(1830-1962)**"،أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة الجاهدين،الجزائر،2005.

109. مياسي ابراهيم،"**الاستيطان الفرنسي في الجزائر**"،**مجلة المصادر** ع5،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2001.

110. هواري قبايلي،"**العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر**"،**مجلة عصور**، ع14,15/12,13،مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران،الجزائر،2009/2008.

111. الوناس الحواس،"**الأوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات 1830-1930**"،**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، ع20،كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر،السداسي الأول2013.

112. الونيسي ابراهيم،"**الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري**"،أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المنعقد في20-21 نوفمبر2005.منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

113. يحياوي جمال،"**دوافع الهجرة الجزائرية للخارج خلال القرن19**"،أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962) المنعقد 31/30أكتوبر2006،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

الرسائل الجامعية:

رسائل الدكتوراه:

114. لحمر كمال،"**صورة المجتمع في (la revue africaine) 1856-1962**"،(أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري،2010-2011).

رسائل الماجستير:

115. بيرم كمال،"**بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين1884-1954**"،(رسالة ماجستير،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،جامعة منتوري،2005/2006).

فہارس

فهرس الأعلام:

-أ-

أبو العيد ودو:24.

أبو القاسم سعد الله:42/18.

أحمد عبد الله:45.

ألكسي دو طوكفيل:62/32.

أوربان:56.

أوميرا:45.

أونفونتان::45.

ايفون توران:67.

-ب-

بكري::28/26.

بليسيه:35.

بوتان:27.

بوشناق:28/26.

بيجو:32.

-ت-

توفيق المدني:52/49.

التونسي:45.

-ث-

-ج-

جراردين:44.

الجمعي:45.

جودن:35.

جوليان:19.

-ح-

الحداد:61/38.

حمدان خوجة:23/21/18.

حسين:23.

-خ-

-د-

دروفيقو:62.

دوبورمون:42.

دوفو:45.

-ذ-

-ر-

رين:68.

-ز-

-ط-

-ظ-

-ك-

الكشاش:45.

كلوزيل:43/32/30.

-ل-

لاكورتال:57.

-م-

مريم:45.

المقراني:64/61/38.

-ن-

نابليون:65/57/35.

ناصر الدين سعيدوني:27.

عبد النور:16.

-ص-

-ض-

-ع-

العباسي:45.

-غ-

غيسلان مولار:47.

-ف-

-ق-

عبد القادر:34/32/30.

-س-

سالم:45.

سيدي عامر:45.

-ش-

شارل العاشر:27.

-هـ-

-و-

وارني:38.

-ي-

فهرس الأماكن:

-أ-

أرزيو:25.

أزمير:24.

الألزاس:58/38.

أمريكا:19.

الأوراس:17.

-ب-

بجاية:26/23/19.

بروسيا:38.

البليدة:68.

بني عباس:23.

بوفاريك:58/48.

البيضاء:48.

-ت-

التل:17.

تلمسان:86/63/25/23/22.

تونس:26/25.

-ث-

-ج-

جبال الونشريس:17.

الجزائر:24/23/22/19/18/16/
34/33/31/28/27/26/25
/42/41/40/39/38/36/35/
/66/63/59/48/44/35/31
/60/59/57/56/55/34/68
/68/67/66/65/64/62/61

69.

الجنوب الوهراني والقسنطيني:20.

جيجل:19.

-ح-

حوش غيلان:48.

-خ-

-د-

دمشق:64.

-ذ-

-ر-

-ز-

زواوة:23.

-ط-

طرابلس:26.

طرارة:20.

-ظ-

-ك-

كوساكي:48.

-ل-

اللورين:58.

-م-

متيجة:43/34/32/21/19/
48.

المحيط الأطلسي:20.

المدية:58/20.

المدينة:43/41/30.

مكة:43/41/30.

مليانة:19.

معسكر:19.

المغرب:63/26/25.

مستغانم:23/22.

-ن-

ندرومة:63/23.

-ص-

-ض-

-ع-

عنابة:44/34/26/25.

العفرون:66.

-غ-

-ف-

فليسة:23.

فرنسا:46/35/32/31/28/27/
68/65/64/61/58/51/50/

-ق-

القالة:26.

القسطنطينية:24.

قسنطينة:27/26/25/23/22/21/
27.

-س-

سبدو:63.

سطيف:66/63/46.

سهل عنابة:19.

سهل متيجة:48/43/32.
السودان:26.
-ش-
شرشال:23.
الشلف:66/40.
الشفة:66.
-هـ-
الهضاب العليا:20.
الهند:19.
-و-
وادي بجاية:23.
وهران:48/44/40/35/34/26
/58.

فهرس الأشكال و الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أعمدة بيانية توضح زيادة مداخيل الأوقاف بالفرنك من1838-1839.	44
2	جدول يوضح تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر (1831-1931).	47-46
3	جدول يوضح المواشي التي يملكها السكان الجزائريين والأوروبيين خلال السنوات الاعتيادية.	50-49
4		52-51
5	جدول يوضح أهم الصادرات الجزائرية سنة 1913.	52
6	جدول يوضح أهم الواردات الجزائريةسنة1913.	64-63
	جدول يوضح عدد المهاجرين الجزائريين بالتقريب ما بين 1907-1921.	

البسملة	
الاستهلال	
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	14-9
الفصل الأول :الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد العثماني	
1. ملكية الأراضي والزراعة	16
أنواع الملكية	18-16
الزراعة والنشاط الرعوي	20-18
النشاط الفلاحي والتحديات التي واجهته	21-20
2. الصناعة	21
الصناعة المحلية اليدوية	22
الصناعة التحويلية (المعدنية)	23-22
التحديات التي واجهة الصناعة	24-23
3. التجارة	24
التجارة الداخلية	25-24
التجارة الخارجية	26-25
التحديات التي واجهة التجارة	27-26
4. الدوافع الاقتصادية للاحتلال الجزائر	28-27
ذريعة المروحة	28
الفصل الثاني:التشريعات العقارية الفرنسية والاقتصاد الجزائري	
1. أهم المشاريع الفرنسية اتجاه ملكية الأرض	30
تشريعات تحديد ومصادرة الأراضي	35-30
تشريعات التأسيس للملكية الفردية	41-35
2. مصير الأوقاف والمؤسسات الدينية	42-41
أهم التشريعات الفرنسية للقضاء على الأوقاف	44-42

3. الاقتصاد الجزائري في ظل السياسة الفرنسية	45
الشركات الرأسمالية وتثبيت الاستيطان	46-45
النشاط الفلاحي	49-46
التجارة والصناعة	52-49
الفصل الثالث:آثار السياسة الفرنسية على الاقتصاد والمجتمع الجزائري	
1. آثار السياسة الفرنسية على الاقتصاد الجزائري	54
التحول من الاقتصاد التقليدي والدخول في الاقتصاد النقدي	56-54
تعميم الربا	57-56
2. آثار الاستيطان في التضييق على الجزائريين	59-57
3. الآثار الاجتماعية للسياسة الفرنسية	59
تفكيك البنية القبلية	60-59
ظاهرة الهجرة	64-60
الجانب الصحي والمعيشي	66-64
الجانب التعليمي	68-66
خاتمة	71-70
الملاحق	78-73
قائمة المصادر والمراجع	89-80
فهرس الأعلام	91
فهرس الأماكن	93-92
فهرس الأشكال والجداول	94
فهرس المحتوى	96-95

بسم الله